DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/17
12 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية الأولى لعام ١٩٩٦
٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، جنيف

تقرير عن الدورة العادية الثانية
نيويورك، ٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا	- المسائل التنظيمية	٣
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
ثانيا	- استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان	٧
ثالثا	- البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	١٠
رابعا	- فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٨
خامسا	- دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات	٢٢
سادسا	- العضوية في اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية	٢٤
	الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	
سابعا	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات	٢٦
ثامنا	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (اليونيدز)	٢٨
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
تاسعا	- تكاليف دعم الوكالات	٣٤
عاشرا	- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها: تقارير عن استعراضات منتصف المدة	٣٩
حادي عشر	- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة	٤٨

المحتويات

الفصل		الصفحة
ثاني عشر	التقييم	٥٣
ثالث عشر	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	٥٩
رابع عشر	مسائل أخرى	٦٣
المرفق	توزيع مواضيع الدورات المقبلة	٧٤

المقررات المتخذة

١٣/٩٦	عملية البرمجة القطرية المقبلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٢
١٤/٩٦	دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات	٢٣
١٥/٩٦	تخصيص الموارد لأجل البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٨
١٦/٩٦	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز)	٣٣
١٧/٩٦	التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرامج الصحية	٢٥
١٨/٩٦	برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢١
١٩/٩٦	برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	٦٢
٢٠/٩٦	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٨
٢١/٩٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة	٥١
٢٢/٩٦	برنامج الاتصال والإعلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٨
٢٣/٩٦	تكاليف دعم الوكالات	٣٨
٢٤/٩٦	نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦	٦٩

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتحت الرئيسة، سعادة السيدة آنيت ديزيل (ترينيداد وتوباغو)، الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦. وأكدت للمجلس أن المكتب سيواصل القيام بأفضل ما في وسعه من أجل مساعدة الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف المسائل التي ستثار خلال الدورة. وأبلغت المجلس التنفيذي أن السيد همفري ب. كوندا، الممثل الدائم بالنيابة لزامبيا سيمثل السيد بروس ناما كاندو (زامبيا) كنائب لرئيس المجلس خلال هذه الدورة.

٢ - وأبلغت الرئيسة المجلس التنفيذي أن المكتب اجتمع ثلاث مرات، في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير و ٢٥ آذار/مارس. كما التقى المكتب مع أعضاء الشركة الاستشارية "الدولية للنظم الإدارية" التي اختيرت للقيام بتقييم خارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وهو التقييم الذي طالب به المجلس التنفيذي في مقرره ٣٢/٩٥. وكانت الشركة قد طلبت عقد اجتماع مع المكتب من أجل استيضاح جوانب الصلاحيات الواردة في ذلك المقرر. وأقر المكتب خلال اجتماعه المعقود في ٢٧ شباط/فبراير تكوين فريقه العامل المعني بالوثائق، الذي أنشأه المجلس التنفيذي بموجب قراره ٦/٩٦. ويتكون الفريق من ممثلين اقترحتهم المجموعات اللغوية ومن أمانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات. ووزعت على المجلس قائمة بأسماء الأعضاء. واجتمع الفريق العامل مرتين، وسوف يقدم تقارير إلى المكتب بصورة منتظمة وعما يحققه من تقدم وخلال الدورة السنوية لعام ١٩٩٦. واستعرض المكتب كذلك جدول أعمال الدورة الحالية وقدم عدة مقترحات بشأن خطة العمل، عـُرضت في أثناء الجلسة غير الرسمية التي انعقدت قبل الدورة في ١١ آذار/مارس.

٣ - وأبلغت أمينة المجلس التنفيذي الاجتماع أنه نظرا للحالة المالية للأمم المتحدة، فإنه لن يجري توزيع وثائق ما قبل الدورة، التي سبق أن تم توزيعها على البعثات الدائمة، بنسخ متعددة في غرفة الاجتماع. أما النسخ المرجعية المعدة للاطلاع عليها فستكون متاحة في غرفة الوثائق. وذكرت أنه إضافة إلى الوثائق المدرجة في الوثيقة DP/1996/L.6 و Corr.1، تشمل وثائق الدورة ما يلي: تقرير اللجنة الإدارية المعنية بمسائل الإدارة والميزانية (DP/1996/25) وورقتي غرفة اجتماع، سينظر فيها في إطار البند ١١؛ وورقتي غرفة اجتماع سينظر فيهما في إطار البند ١٢. وورقات غرفة الاجتماع الأربع متاحة بلغات العمل الثلاث.

٤ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الثانية، كما هو وارد في الوثيقة DP/1996/L.6 و Corr.1:

البند ١ - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان (٤/٩٦)

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان (٣٥/٩٥)

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها واحتياجات إدارة السوقيات (٢١/٩٥)

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: العضوية في اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية (١٥/٩٥)

الجزء المشترك المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنسيق عرض الميزانية والحسابات (تقرير شفوي)

البند ٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

البند ١٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (استعراضات منتصف المدة)

البند ١١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥ (الفقرات ١٤ و ٣٦ و ٣٧)

البند ١٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم (٢/٩٢، الفقرة ٣)

البند ١٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (٢/٩٢، الفقرة ٣)

البند ١٤ - مسائل أخرى (بما فيها تقرير عن الزيارة الميدانية)

٥ - وأقر المجلس التنفيذي خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1996/L.6/Corr.1، بصيغتها المعدلة شفويا.

٦ - وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي أن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موزامبيق سيعقد اجتماع إفادة غير رسمي بشأن نظر المجلس التنفيذي في استعراض منتصف المدة القطري في ٢٧ آذار/مارس.

٧ - وأقر المجلس التنفيذي التقرير الصادر عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ (DP/1996/11).

الدورات المقبلة

٨ - وجهت الأمينة انتباه المجلس التنفيذي إلى تواريخ الدورات المقبلة وتوزيع البنود الواردة في الوثيقة DP/1996/L.6 وفي جدول الأعمال المشروح للدورة السنوية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.7)، التي عممت نسخة منها سلفا على أعضاء المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أنه نظرا للموعد النهائي المحدد بـ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ لتقديم الوثائق المتعلقة بالدورة السنوية لعام ١٩٩٦، فإن أي تغييرات تجرى على جدول الأعمال المؤقت من جراء المناقشات التي تدور خلال هذه الدورة ستظهر في تصويب للوثيقة DP/1996/L.7. وإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ لن يكون متوافرا حتى الأسبوع الثاني من الدورة السنوية، نظرا لتقديمه بعد الموعد النهائي المحدد.

٩ - وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي أن المكتب اقترح اجراء بعض التعديلات على خطة العمل للدورة السنوية لعام ١٩٩٦، وردت في الوثيقة DP/1996/L.7. وتشمل التنقيحات مناقشة البند ٩، متطوعو الأمم المتحدة ، في ١٠ أيار/مايو، بحيث يأتي مباشرة قبل الدورة التذكارية للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمتطوعي الأمم المتحدة. وذكرت أن المكتب اقترح أيضا أن يجري المجلس التنفيذي مناقشة غير رسمية خلال صبيحة يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ مع مدير البرنامج بشأن أحد مواضيع الساعة الذي يحظى باهتمام مباشر. وأشير إلى أن يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ يصادف عطلة في سويسرا.

١٠ - وطلب أحد الوفود أن يدرج المجلس التنفيذي للنظر في إطار البند ٧ (التقرير السنوي لمدير البرنامج، بما في ذلك مبادرات التغيير) من جدول أعمال الدورة السنوية لعام ١٩٩٦، الموجز التنفيذي لتقرير شباط/فبراير ١٩٩٦ المعنون "تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، الذي أعدته حكومات الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة والهند. وقال الوفد موضحا إن النتائج التي توصل اليها التقرير تعد إسهاما في عملية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإصلاحية. وشكر وفد آخر الحكومات التي أعدت التقييم.

١١ - وطلب أحد الوفود تحديد موعد لإجراء حوار مع ممثلين قطريين منتقين تابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الجزء المتعلق بالصندوق من الدورة السنوية لعام ١٩٩٦. وذكر نائب المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق سينظر في الاقتراح، ولكنه أشار إلى أن الصندوق لن يقدم برامج قطرية إلى الدورة السنوية. وأشار إلى أن ممثلي الصندوق قادرون على تناول المسائل التي أثيرت في سياق التقرير السنوي للمدير التنفيذي إذا ما رتب إجراء هذا الحوار.

١٢ - وطلب وفد باسم وفود أخرى أن ينظر المجلس التنفيذي خلال دورته السنوية في عدد الدورات التي تعقد كل عام، وذكر أن عقد أربع دورات يقلل مشاركة الكثيرين من الأعضاء والمراقبين، ولا سيما من البلدان النامية، نظرا لكثرة الاجتماعات المتزامنة الأخرى التي تحتاج إلى تغطية. وعلاوة على ذلك، رأى أن الإكثار من عقد الدورات يخلق مشاكل فنية بالنسبة لما تنتجه أمانة المجلس التنفيذي من وثائق. وأشار إلى أن هدف المجلس التنفيذي ليس التركيز على نفسه وإنما تقديم التوجيه إلى العمليات التي يضطلع بها على المستوى القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر أن من المفيد مناقشة مسألة عدد الدورات، ووتيرة عقدها، وتبسيط جدول الأعمال وأساليب العمل الأخرى. وأيدت عدة وفود أخرى هذا الاقتراح. واقترح أحد الوفود اتخاذ بعض التدابير بهدف زيادة الكفاءة: كمناقشة البرامج القطرية على سبيل الاستثناء؛ وإصدار بعض الوثائق لأغراض الاطلاع فقط؛ وعقد ثلاث دورات ومنها دورة طويلة.

١٣ - وأعرب وفد آخر، أيده آخرون، عن قلقه من التكاليف الباهظة التي تتكبدها الوفود القادمة من البلدان النامية التي تضطر للسفر إلى جنيف للمشاركة في الدورات السنوية التي تعقد هناك كل عامين. وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان النظر في تمويل نفقات سفر ممثل واحد من كل وفد من البلدان النامية لدى المجلس التنفيذي. وطلبت وفود أخرى أيضا إعادة النظر في مكان عقد الدورة السنوية.

١٤ - وافق المجلس التنفيذي على التاريخين التاليين للدورتين المقبلتين:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ (جنيف)	٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦	٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

١٥ - ووافق المجلس التنفيذي على توزيع المواضيع كما هي واردة في الوثيقة DP/1996/L.6 بصيغتها المعدلة شفويا.

١٦ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1996/L.7، بصيغتها المعدلة شفويا.

١٧ - ووافق المجلس التنفيذي على القرار ٢٤/٩٦، وهو عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٨ - عرضت المديرة التنفيذية التقرير المتعلق بنهج منقح لأجل تخصيص موارد الصندوق للبرامج القطرية (DP/FPA/1996/15). وقدم هذا التقرير استجابة للمقرر ١٠/٩٦ الذي بموجبه طلب المجلس التنفيذي إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في أثناء دورة المجلس العادية الأولى تنقيحا للنهج المقترح لتخصيص موارد بالصندوق يراعي التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس في أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ بشأن الوثيقة DP/FPA/1996/1.

١٩ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن الوثيقة المنقحة لا تزال تتمسك بمبدأ استخدام أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتعلقة بالصحة الإنجابية وتقليل وفيات الرضع والأمهات وتعليم الإناث في تصنيف البلدان لأغراض تقديم مساعدات الصندوق. كما احتفظ النهج بنفس المؤشرات السبعة وعتباتها الدنيا لتحديد ثلاث مجموعات من البلدان. وعلى غرار ما سلف، يولي الاقتراح الحالي أيضا أهمية خاصة لأقل البلدان نموا وللبلدان ذات الدخل المنخفض ولأفريقيا.

٢٠ - وأدخل عدد من التعديلات مراعاة للتعليقات المدلى بها في خلال دورة المجلس السابقة. وطُبق بصرامة، عند تحديد البلدان المنتمية للمجموعة "ألف" معيار تدني حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولارا، إلى جانب مؤشرات أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وللاستجابة أيضا للنداء الداعي إلى التحلي بالمرونة، اقترحت الوثيقة نطاقات للحصص النسبية من الموارد للمجموعات ألف وباء وجيم. كما اقترح عدد من العوامل الكيفية والكمية لتوزيع الموارد بمرونة على فرادى البلدان داخل كل مجموعة.

٢١ - ورحبت وفود عدة بالتقرير المنقح وأعربت عن اعتقادها بأن الوثيقة تتناول معظم المسائل التي لاحظها المجلس في الصيغة السابقة التي نوقشت في الدورة السابقة. وذهب العديد من الوفود إلى القول بأن الأخذ بنطاقات للتخصيص النسبي للموارد على مجموعات البلدان الثلاث أمر حكيم تتجلى فيه المرونة اللازمة لتنفيذ النهج الجديد. والانطباع العام للمجلس التنفيذي هو أن المؤشرات المستخدمة تجسد نوعا ما أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بينما اقترحت عدة وفود تقديم الدعم المتواصل لكي يتم في نهاية المطاف إدخال مؤشرات تراعي على نحو أفضل نوعية الخدمات وإمكانية الحصول عليها. واستفسر أحد الوفود عن سبب استخدام المؤشر التعليمي لنسب الالتحاق الإجمالية بدل نسب الالتحاق الصافية.

٢٢ - ودار كثير من النقاش حول مدى نطاقات التخصيص النسبي لكل مجموعة من البلدان. وجندت بعض الوفود مراعاة المرونة داخل مجموعات البلدان، لا فيما بينها. وأشارت وفود أخرى إلى أنه لكي تستخدم موارد الصندوق النادرة استخداما أمثل يلزم مراعاة المرونة، سواء فيما بين المجموعات أو داخلها. وأشارت بعض الوفود إلى أن النطاق المخصص لبلدان المجموعة ألف أوسع من المخصص للمجموعتين الأخريين، وقيل

إن تقليص النطاق إلى ٦٧ - ٦٩ في المائة يضفي قدرا أكبر من الاتساق الداخلي على نظام التخصيص المقترح.

٢٣ - وفيما يتعلق بتوزيع الموارد داخل كل مجموعة على فرادى البلدان، أبدت الوفود عدة ملاحظات. وأشار الكثير منها إلى أن العوامل التي ينبغي مراعاتها تشمل الالتزام بتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المتجلية - مثلا - في تخصيص موارد داخلية للبرامج السكانية فضلا عن وضع برامج وخطط واستراتيجيات وطنية متماسكة بشأن السكان والتنمية. كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المناطق دون الوطنية المحرومة التي لم تدرج في متوسطات الصعيد الوطني. كما ارتأت وفود عديدة أن مستوى التنمية، المتجلي مثلا في حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي أو في مستويات الفقر، عامل مهم ينبغي مراعاته عند تخصيص الموارد.

٢٤ - ولاحظت بعض الوفود ضرورة تحسين المصطلحات المستعملة في بضعة مواضع في التقرير. ومن ذلك مثلا تفضيل استخدام مصطلح "المسائل السكانية" على مصطلح "المشاكل السكانية". كما طولب بالإشارة دائما إلى المنطقة الأفريقية برمتها بدل الإشارة إلى "أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى"، أخذا بالصيغة المستخدمة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٥. ولاحظت وفود أخرى أن التعاون بين كيانات الجنوب ينبغي ألا يقتصر على بلدان المجموعة جيم.

٢٥ - وجوابا على شتى الاقتراحات المقدمة، أدلت المديرة التنفيذية بعدة توضيحات. ولاحظت وجود الاتفاق على نطاق واسع بين أعضاء المجلس بشأن ضرورة مراعاة المرونة وكذا بشأن النهج العام في تحديد المخصصات على أساس مدى ما حققته البلدان من أهداف برنامج عمل المؤتمر السالف الذكر. وأكدت أن ثمة جهودا جارية، تحظى بدعم الصندوق الكامل، لوضع مؤشرات أنسب وأن هذه المؤشرات سيؤخذ بها على مراحل بمجرد توافرها. وفي معرض إشارتها إلى نسب الإلتحاق، أقرت بأن من الأفضل اعتماد النسب الصافية، غير أن النسب الإجمالية استخدمت لتوافرها على نطاق أوسع. وقالت إن بإمكان جميع البلدان أن تستفيد من التعاون بين كيانات الجنوب، بصرف النظر عن التجمعات، وأنه ربما كان بالإمكان جعل التقرير أكثر وضوحا في هذا الصدد.

٢٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٥/٩٦ - تخصيص الموارد لأجل البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية المتعلق بنهج منقح لأجل تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان لأجل البرامج القطرية (DP/FPA/1996/15) وبالتعليقات التي قدمها المجلس التنفيذي بشأنه؛

٢ - يعيد تأكيد الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها في سياق الالتزام بالمبادئ الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يعيد التأكيد أيضا على أنه، لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ثمة حاجة إلى التعبئة الملائمة للموارد على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن تعبئة موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية من جميع المصادر، بما فيها المصادر المتعددة الأطراف والثنائية ومصادر القطاع الخاص، ويدعو البلدان التي يتسنى لها زيادة تبرعاتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن تفعل ذلك؛

٤ - يؤيد نهج تخصيص الموارد الوارد في التقرير، بما فيه المؤشرات والعتبات الدنيا لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠٠٥؛

٥ - يؤيد أيضا، في هذا السياق، اتباع النهج المرن إزاء تخصيص الحصص النسبية من الموارد للفئات الجديدة من البلدان وكذلك إزاء توزيع الموارد على فرادى البلدان تمشيا مع الفرع المعنون "توزيع الموارد على فرادى البلدان" بالتقرير؛

٦ - يقرر أن يولي صندوق الأمم المتحدة للسكان عند استخدامه لهذا النهج المرن، عناية خاصة لأقل البلدان نموا وللبلدان ذات الدخل المنخفض ولأفريقيا؛

٧ - يقرر أيضا أن يستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، عند توزيع الموارد على فرادى البلدان داخل كل فئة، معيار حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي فضلا عن المؤشرات الملائمة الأخرى المتعلقة بمستوى تنمية البلد؛

٨ - يقرر كذلك أن يرتكز تخصيص الموارد على تقييم شامل للاحتياجات والمتطلبات الفعلية للبلدان، وأن يراعي مراعاة تامة البرامج والخطط والاستراتيجيات الوطنية المتماسكة المتعلقة بالسكان والتنمية والحاجة إلى الموارد الخارجية لاستكمال الجهود التمويلية الوطنية في مجال السكان والتنمية؛

٩ - يؤيد الإجراء الموضوع لتقسيم البلدان إلى المجموعات ألف وباء وجيم على النحو المبين في التقرير ويوافق على الحصص النسبية التالية من الموارد: ٦٧ - ٦٩ في المائة للمجموعة ألف، و ٢٢ - ٢٤ في المائة للمجموعة باء، و ٥ - ٧ في المائة للمجموعة جيم، و ٣ - ٤ في المائة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بصورة مؤقتة، و ٠,٥ في المائة للبلدان الأخرى؛

١٠ - يقر بأن بعض البلدان قد لا تزال بحاجة إلى دعم برنامجي في مجالات مواضيعية مختارة لكيلا يتهدد الخطر، بسبب الأوضاع الاقتصادية المعاكسة، المكاسب المحققة بالفعل؛

١١ - يقر أيضا بضرورة تناول مشاكل قطاعات ومجالات اجتماعية كبيرة لم تغطها مؤشرات المتوسط الوطني؛

١٢ - يعيد تأكيد ضرورة مواصلة صندوق الأمم المتحدة للسكان تشجيع وتعزيز التعاون بين كيانات الجنوب في جميع مجموعات البلدان، سواء داخل المناطق أو فيما بينها؛

١٣ - يوصي بإدخال النهج المنقح لتخصيص الموارد على مراحل، مع مراعاة كل من المرحلة التي بلغتها دورة المساعدة الجارية وحالة التنفيذ البرنامجي في فرادى البلدان؛

١٤ - يوصي المديرة التنفيذية بإجراء استعراض كل خمس سنوات لنظام تخصيص الموارد، يشمل تقييم أداء المؤشرات ومستوياتها العتبية وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس التنفيذي ابتداء من عام ٢٠٠٠؛

١٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في تقرير الصندوق السنوي معلومات عن مستوى المخصصات والمبالغ المدفوعة لفئات البلدان بما يتفق مع النهج المنقح، فضلا عن المعلومات المتعلقة بتخصيص الموارد للمناطق ولأقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض وبتوزيع الموارد عليها؛

١٦ - يطلب أيضا من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل العمل المنهجي اللازم للاستمرار في تطوير مؤشرات لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تكون ذات قيمة عملية في المساعدة على تخصيص الموارد، بما فيها مؤشرات لقياس تكامل جميع مكونات خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٢٧ - أدلى نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج ببيان استهلالي قصير عن البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المعروضة على الدورة الحالية للمجلس. وأشار الى أن هناك ثلاثة برامج قطرية جديدة مقترحة لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الرأس الأخضر (DP/FPA/CP/153)، وتشاد (DP/FPA/CP/150)، وغانا (DP/FPA/CP/151). وأضاف أنه يطلب تمديد البرنامج القطري للكونغو، وتخصيص موارد إضافية له (DP/FPA/1996/16). وأشار الى أنه كان هناك طلب مماثل يتعلق ببرنامج بوركينا فاصو، تبين أنه لم يعد ضروريا، ويجري تنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٦ بدون تمويل إضافي. وبالمثل، يجري تمديد البرنامجين الخاصين بكل من الكاميرون وسان تومي وبرينسيبي لعام ١٩٩٧ دون أي تمويل إضافي. وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحري الكاريبي، يطلب الصندوق الموافقة على تخصيص موارد إضافية للبرنامج القطري لبوليفيا (DP/FPA/1996/12). وأضاف أن البرنامج القطري لكوبا، الذي جرى تمديده حتى نهاية عام ١٩٩٥، سيمدد مرة أخرى حتى نهاية عام ١٩٩٦. وهذا التمديد، الذي يحتاج الى تخصيص موارد إضافية، سيعرض

على المجلس في وقت لاحق من هذا العام للموافقة عليه. وبالمثل، فإن البرنامج القطري للمكسيك يجري تمديده حتى نهاية عام ١٩٩٦. ولكن دون الحاجة الى أي تمويل إضافي. وهناك برنامج قطري جديد معروض على المجلس، يتعلق بالجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CP/152). وكذلك تمديد البرنامج القطري لماليزيا حتى نهاية عام ١٩٩٦ دون الحاجة الى تمويل إضافي. وأشار نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج الى أن العديد من هذه البرامج يجري تمديده لكي تتزامن دورة البرمجة في الصندوق مع دورات شركائه من الوكالات في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٢٨ - وأبدت عدة وفود رغبتها في معلاجة المسائل المشتركة المتعلقة بجميع البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتحدث أحدها نيابة عن عدد من الوفود الأخرى، فأشار الى أنه يسود الشعور بأن عرض البرامج القطرية أصبح موحدا أكثر من اللازم وأنه لم يعد يبرز اختلاف الاحتياجات بين بلد وآخر. وتنزع الوثائق الى تقديم قوائم بالأنشطة التي سيضطلع بها في كل من مجالات البرمجة الرئيسية الثلاثة للصندوق، تتسم بقدر كبير من التشابه فيما بينها. وكثيرا ما تكون الاستراتيجية الموضوعة لتلبية الاحتياجات الخاصة بكل بلد غير واضحة؛ وتفضل الوفود تقديم بيانات أوضح لكل برنامج. ومناقشة المزايا النسبية التي تهيئ الصندوق للاضطلاع بالأنشطة المقترحة. ومن المستصوب أيضا توضيح الانجازات المتوقعة، جنبا الى جنب مع الأساليب والمؤشرات التي ستستخدم في رصد التقدم صوب تحقيق هذه الإنجازات.

٢٩ - وترديدا لهذه الشواغل، أشارت عدة وفود الى أن البرامج القطرية المعروضة على هذه الدورة للمجلس هي الأولى التي توضع بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربت عن رغبتها في التأكد من أن البرامج المقترحة تعكس أهداف ذلك المؤتمر وأن لها مكان في إطار التخصيص المقترح لموارد الصندوق، الذي قدم للتو الى المجلس. وأشار أحد الوفود الى أن عددا من البرامج القطرية المعروضة على هذه الدورة ترمي الى إدماج خدمات تنظيم الأسرة في خدمات الرعاية الصحية الأولية القائمة. وشدد هذا الوفد على ضرورة عدم المساواة بين تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وأراد أن يوضح ضرورة أن يعمل الصندوق في أجواء ما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ضمن نطاق أوسع للصحة الإنجابية. وأشار عدد من الوفود الى وجود بعض الاختلافات في البيانات المقدمة في البرامج القطرية المقترحة، وأكد على ضرورة أن تتوخى تقارير الأمم المتحدة الدقة بصورة خاصة في هذا الصدد.

٣٠ - وأشار نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج في رده الى أنه متفق مع الوفود على ضرورة أن تتسم البرامج القطرية بقدر أكبر من التحليل وأن يبرز المزايا النسبية التي يتمتع بها الصندوق في المجالات التي يقترح العمل فيها. وذكر أن إدماج أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأنشطة على المستوى القطري يمثل أحد الشواغل الكبرى للصندوق، وأن العمل في هذا المجال يجري في عدد من الساحات المختلفة، ولا سيما في اختصاصات عمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، التي تم فيها استعراض البرامج السابقة ووضع برامج جديدة. ويستفيد الصندوق، في تحوله نحو اتباع نهج للصحة الإنجابية أوسع نطاقا، من أنشطته الجارية في مجال تنظيم الأسرة، التي لاحظ الصندوق أنها لا تشكل إلا

جانبا واحدا، وإن كان هاما جدا، من جوانب الصحة الإنجابية. وإعادة توجيه أنشطة الصندوق في مجال البرمجة هي إضافة بالضرورة، ولكنها تعتبر بمثابة أولوية عاجلة. وأعرب عن أسف الصندوق لاختلاف البيانات، وأقر بأن الحصول على بيانات موثوقة في مجال الصحة الإنجابية كثيرا ما يتسم بالصعوبة، لكن لا بد للصندوق أن يقدم بيانات تتسم بالاتساق.

٣١ - وقام أعضاء نفس الوفد، الذي أثار نيابة عن وفود أخرى، المسائل المتعلقة بطريقة عرض البرامج القطرية للصندوق، بإبلاغ المجلس بأن عمليات البرمجة لكل من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تغيرت في الأشهر الأخيرة، وأن التغييرات جديدة بدرجة يصعب معها التأكد مما إذا كانت الإصلاحات قد نجحت في تحقيق النتائج المرجوة، وأنه ربما يكون من السابق لأوانه طلب إجراء تنقيحات مماثلة لطريقة نظر المجلس في البرامج القطرية للصندوق. بيد أنه في ضوء الرغبة في تحقيق التساوق في أعمال الوكالات الثلاث، قد يكون من المستصوب أن يضطلع الصندوق برصد هذه التطورات الجديدة وأن يقدم الى المجلس تقريرا يتضمن توصيات بشأن عملية البرمجة القطرية المقبلة. ثم اقترح ممثل الدانمرك مشروع مقرر بهذا المعني.

٢٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٣/٩٦ - عملية البرمجة القطرية المقبلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يدعو المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى النظر في سبل تنسيق عملية البرمجة القطرية للصندوق مع مثيلتيها في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وفي هذا السياق، ينبغي للمديرة التنفيذية استعراض شكل الوثائق المقدمة الى المجلس التنفيذي بشأن الأنشطة القطرية، ومضمون هذه الوثائق وتوقيتها فضلا عن طريقة مناقشتها؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى الدول الأعضاء، بعد إجراء مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، توصيات بشأن عملية البرمجة القطرية المقبلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، استنادا إلى نتائج عمليات البحث والاستعراض المبينة أعلاه، في موعد لا يتجاوز دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ١٩٩٧.

٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦

ألف - شعبة أفريقيا

٣٣ - قبيل عرض البرامج القطرية الجديدة للرأس الاخضر وتشاد وغانا أدلى مدير شعبة أفريقيا ببيان استهلالي عام وطلب تمديد البرنامج القطري للكونغو وتخصيص موارد إضافية له. وفيما يتعلق بصياغة البرامج القطرية الجديدة، أكد مدير الشعبة أهمية أن يكون لدى الحكومات احساس بامتلاك عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات التي يجري من خلالها وضع البرامج القطرية في بلدانها. وأشار إلى أنه يجري التركيز، في جميع أنشطة البرمجة القطرية، على النهج البرنامجي، والمجالات البرنامجية الرئيسية الثلاثة التي أقرها المجلس بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعلى تحقيق التساوق بين دورات البرمجة في الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، من خلال آلية الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

تقديم المساعدة إلى حكومة الرأس الأخضر (DP/FPA/CP/153)

٣٤ - قام المدير القطري لشؤون الرأس الأخضر في صندوق الأمم المتحدة للسكان بعرض البرنامج القطري الثالث المقترح للرأس الأخضر (١٩٩٦-٢٠٠٠). وأبرز المدير القطري الأوضاع المؤاتية وغير المؤاتية، السائدة على المستوى القطري، فيما يتعلق بتنفيذ أهداف البرنامج القطري الجديد. ومن ضمن الأوضاع المؤاتية، توفر الإرادة السياسية، ونشأة مجتمع مدني قادر على تحقيق تغييرات في قطاع السكان، ورسم سياسة وطنية للسكان وخطة العمل المرتبطة بها في عام ١٩٩٥، وإنشاء لجنة برلمانية معنية بالسكان والتنمية، والدور الهام الذي أداه التنفيذ الوطني في البرنامج القطري السابق، وانتشار استخدام وسائل منع الحمل بنسبة بلغت ٢٥ في المائة بالفعل في البلد، وأخيرا قدرة الرأس الأخضر على استخدام الموارد التي تخصص استخداما فعالا. ومن بين العوامل غير المؤاتية المسافات الفاصلة بين جزر البلد بسبب طبيعته الجغرافية، وما يترتب عليه من ارتفاع في تكاليف الاتصالات والنقل بين الجزر، وفقر البلد وارتفاع معدل الخصوبة فيه، مما نتج عنه معدل نمو سكان يقدر بـ ٢,٨ في المائة سنويا، ونقص الموارد البشرية بسبب ارتفاع معدل دوران الموظفين وبسبب الهجرة.

٣٥ - وذكر ممثل الرأس الأخضر أن بلده شرع بالفعل في تنفيذ برنامج متكامل للصحة الإنجابية وأنه يتطلع إلى تحقيق منجزات أكبر خلال فترة البرنامج القطري المقترح. وأعربت عدة وفود عن تأييدها للبرنامج المقترح. وارتأى أحد الوفود أن البرنامج جيد بوجه عام، غير أن هناك حاجة إلى الأخذ بنهج أكثر تنسيقا فيما يتعلق بالأنشطة المقترحة في إطار البرنامج القطري. وأكد وفد آخر الحاجة إلى وضع استراتيجيات برنامجية تشدد على بناء القدرات، ولا سيما في بلد كالرأس الأخضر بلغ فيه التنفيذ الوطني مكانة بارزة للغاية.

٣٦ - وأجاب مدير شعبة أفريقيا بأن صياغة البرنامج القطري وضعت في الاعتبار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واحتياجات البلد، كما جرى تقييمها من خلال عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. وقد جرى التأكيد على النهج البرنامجي بدلا من نهج المشاريع. وعلاوة على ذلك تم إشراك

الحكومة بصورة وثيقة في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، وفي صياغة البرنامج القطري الجديد، لكي يتحقق لديها الشعور بملكتيها.

٣٧ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح للرأس الأخضر، كما هو وارد في الوثيقة DP/FPA/CP/153 بمبلغ ٦ ملايين دولار على مدى فترة السنوات الخمس (١٩٩٦-٢٠٠٠).

تقديم المساعدة إلى حكومة تشاد (DP/FPA/CP/150)

٣٨ - عرضت مديرة شعبة افريقيا البرنامج القطري الثالث المقترح لتشاد. وأوجزت الأهداف القطاعية الرئيسية للبرنامج المقترح، مع استراتيجيات كل منها. وأوضحت أن التركيز يجري على دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في أنشطة الدعوة التي تهدف إلى توعية القادة وعموم الجمهور بالمسائل السكانية، وإلى زيادة التعريف، بوجه عام، بالسياسات السكانية الوطنية؛ كما يجري التأكيد على أن التحدي الذي يواجهه البرنامج تمثل في تنفيذ السياسات السكانية الوطنية، وإعلان السياسات المتعلق بإشراك المرأة في عملية التنمية، والاستراتيجية السكانية في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال، التي اعتمدت في عام ١٩٩٥. وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل تعاونه وتنسيقه الوثيقين مع سائر شركاء التنمية الوطنيين والدوليين في البلد.

٣٩ - وطلب أحد الوفود تفاصيل عن مصادر التمويل المتعدد الأطراف - الثنائي المذكور في البرنامج القطري. وأبدى وفد ألمانيا استعداد حكومته لدعم هذه الجهود. كذلك أشارت الوفود إلى أهمية الدور الذي يجب أن يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في قطاع الدعوة، باعتباره وسيلة لتعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ برنامج السكان. وأثنى وفد كان قد زار تشاد على الصندوق لما يبديه موظفوه من تفان في ذلك البلد، ونوه بأن آثار الجهود السكانية في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال بيّنة.

٤٠ - وذكرت مديرة شعبة افريقيا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل، بعد أن يوافق على البرنامج، على الاتصال بالمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف المحتملين، من خلال مكتبه في تشاد، لطلب مساعدتهم في تمويل الأنشطة المعتمدة. وأعربت عن شكرها لوفد ألمانيا لما يقدمه من دعم.

٤١ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري لتشاد، المقدم في الوثيقة DP/FPA/CP/150، وقد خصص له مبلغ ٩ ملايين دولار لفترة السنوات الخمس ١٩٩٦-٢٠٠٠.

تقديم المساعدة إلى حكومة غانا (DP/FPA/CP/151)

٤٢ - عرضت مديرة شعبة افريقيا البرنامج القطري المقترح لغانا، وهو البرنامج الذي سيمثل دورة المساعدة الثالثة التي يقدمها الصندوق لذلك البلد. وذكرت أن نحو ٧٠ في المائة من الأموال المقترحة ستوجه نحو ترقية وإصلاح المراكز القائمة لتقديم الخدمات الصحية، ليتسنى لها تقديم خدمات متكاملة في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية وتنظيم الأسرة. وأفادت أنه سيوضع برنامج للصحة

الإنجابية لدى المراهقين لتلبية احتياجات الشباب في المدارس وخارجها؛ وسيقدم الصندوق المساعدة إلى الحكومة لتعزيز المجلس الوطني للسكان والمجلس الوطني المعني بالمرأة والتنمية. وفيما يتصل بالدعوة، قالت إن المجلس الوطني للسكان سيعمل على توحيد جميع المبادرات القائمة في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال تحت مسؤوليته، وإن هذا المجلس سيصبح، من ثم، الوكالة الرائدة في مجال أنشطة الدعوة الرامية إلى تعزيز أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وبخاصة الأهداف المتصلة بالبنت، وبإزالة العقبات التي تعترض إعمال حقوق المرأة.

٤٣ - ورأى أحد الوفود أن الأهداف الكمية للبرنامج المقترح ليست طموحة جدا، وطلب من المديرة أن تعلق على ذلك. ودعا الوفد ذاته إلى زيادة التنسيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرامج الثنائية. وأطرى وفد آخر البرنامج القطري المقترح، وأفاد بأن الأنشطة المقترحة للصندوق تكمل، إلى حد بعيد، البرنامج الثنائي لبلده هو. وأعرب عن ترحيبه بكون البرنامج المقترح يركز على احتياجات الشباب من خدمات الصحة الإنجابية، بواسطة تقديم خدمات التثقيف في مجال الحياة الأسرية وخدمات الصحة الإنجابية. وتكلم وفد آخر بالنيابة عن الوفود الافريقية الأخرى، فلاحظ أن البرنامج القطري الجديد ستسبقه حلقة عمل يعقدها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس الوطني للسكان وأن ذلك سيساعد على تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي أهداف تلتزم بها حكومة غانا التزاما تاما وتنتظر لها أن تتحقق. وهنأ صندوق الأمم المتحدة للسكان وحكومة غانا على ما أحرز بالفعل من تقدم.

٤٤ - وأعرب ممثل غانا عن شكره للوفود لما أبدته من تعليقات وأشار إلى أن البرنامج القطري المقترح سيجري توفيقه مع دورات البرمجة للوكالات والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأعرب عن ثقته في أن البرنامج المقترح سيقطع شوطا طويلا في مواصلة شمل السكان بعملية التنمية في غانا.

٤٥ - ولاحظت مديرة الشعبة، في ردها، أن البرنامج القطري المقترح يستند إلى النهج البرنامجي، وأن ذلك هو السبب الذي يجعل أهداف بعض القطاعات المحددة تظهر بوضوح أقل. وأضافت أن غانا كانت من أوائل الدول التي وضعت سياسات سكانية، وحكومتها تملك الإرادة السياسية والموارد البشرية الضرورية لتنفيذ البرنامج المقترح. وأشارت إلى أن بناء القدرات على الصعيد الوطني يحتل مكانا بارزا جدا في جدول أعمال البرنامج المقترح.

٤٦ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لغانا، المقدم في الوثيقة DP/FPA/CP/151 وقد خصص له مبلغ ٢٥ مليون دولار لفترة السنوات الخمس ١٩٩٦-٢٠٠٠.

تمديد البرنامج القطري للكونغو وتزويده بموارد إضافية (DP/FPA/1996/16)

٤٧ - أشارت مديرة شعبة افريقيا، في معرض تقديمها لطلب تمديد البرنامج القطري لغانا وتزويده بموارد إضافية، إلى أنه، بسبب ما حدث في البلد من تغيرات اجتماعية - سياسية واضطرابات، لم يُنفق

من الأموال المتاحة للبرنامج القطري الثاني، حتى نهاية عام ١٩٩٥، سوى ٤٩ في المائة. وأفادت بأن الصندوق يطلب لذلك، تمديد البرنامج لفترة وسيطة مدتها سنتان، ١٩٩٧-١٩٩٨، علاوة على زيادة سلطة التمويل بمبلغ مقداره ١,٨ مليون دولار للاضطلاع بمزيد من الأنشطة، ولا سيما في مجالي الصحة الإنجابية والدعوة. وأشارت إلى أن من المنتظر تحقيق معدلات تنفيذ أفضل خلال الفترة المتبقية من البرنامج الممدد، نظرا لازدياد الاستقرار السياسي وتوفر القدرة على إدارة البرنامج.

٤٨ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان من الحكمة توظيف مزيد من الأموال في البرنامج القطري للكونغو، في هذا الظرف الذي لا تزال توجد فيه مبالغ كبيرة غير منفقة من البرنامج الجاري؛ كما شكك في الأهداف المرجوة من التمديد المقترح. وأيدت وفود أخرى الاقتراح. وقال ممثل الكونغو إن الصندوق وبلده تعاونا لمدة طويلة في ميدان السكان، وإن طلب موارد إضافية يسوغه أنه سيساعد الكونغو على بناء قدرة خاصة به للاضطلاع بالبرامج السكانية. وأفاد بأن بلده مر بظروف عصيبة في السنوات الأخيرة، وإن ذلك هو من أسباب انخفاض المستوى في تنفيذ برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان. لكنه أضاف أن الحالة تحسنت الآن، وأبدى ثقته في أن بالإمكان تنفيذ البرنامج بنجاح.

٤٩ - وأفادت مديرة شعبة افريقيا المجلس بأن اقتراح التمديد هو في الحقيقة، اقتراح لسد فراغ مؤقت، يستهدف إدراج نهج أوسع نطاقا للصحة الإنجابية في الأنشطة البرنامجية المضطلع بها في الكونغو. وأفادت بأن ازدياد المنظمات غير الحكومية ونشوء مبادرات القطاع الخاص يتيحان أيضا، إمكانات جديدة لتوسيع نطاق تنفيذ البرنامج ولتقديم خدمات من شأنها أن تؤدي إلى وضع البرنامج القطري التالي.

٥٠ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري للكونغو لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨ وتزويده بموارد إضافية بمبلغ ١,٨ مليون دولار، على النحو المقدم في الوثيقة DP/FPA/1996/16.

باء - شعبة الدول العربية وأوروبا

تقديم المساعدة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CP/152)

٥١ - عرضت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا البرنامج القطري المقترح للجمهورية العربية السورية. وقدمت المديرة ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى الجمهورية العربية السورية، وقالت إنه سيجيب أيضا عن أي أسئلة بشأن البرنامج المقترح. وذكرت، في معرض تقديمها، أن هذا البرنامج سيكون هو البرنامج القطري الخامس لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الجمهورية العربية السورية، وأن تقدما ملحوظا قد أحرز في هذا البلد في مجال السكان منذ بدأ الصندوق عمله فيه. ونوهت بأن التزام الحكومة يظهر في تقديمها مساهمة مالية كبيرة للبرنامج المقترح. وأشارت إلى أن البرنامج سيركز على الصحة الإنجابية، فيكرس لهذا القطاع ٧٥ في المائة من المخصصات المقترحة. ولكنها أشارت إلى أنه سيركز أيضا على تمكين المرأة. وأفادت بأن القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الجمهورية العربية السورية هي قوانين نموذجية، إلا أنه لا يزال يتعين بذل الجهود لتحقيق تلك المساواة في الممارسة. وأضافت قائلة إن

الحاجة كبيرة، على وجه التحديد، إلى تضييق الثغرة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بمعدلات الأمية والتحصيل الدراسي؛ وثمة حاجة أيضا إلى تقليل الفوارق بين الخدمات الصحية الإنجابية المتوفرة في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية؛ كذلك سيتضمن البرنامج المقترح شطرا هاما يتصل باحتياجات الرجال والشباب من خدمات الصحة الإنجابية، وهو قطاع أعربت عن تفاؤلها الكبير بشأنه. وذكرت أن الجمهورية العربية السورية هي نسيج وحدها في العالم العربي من حيث تزويد الشباب بالتثقيف وبالخدمات في مجال الصحة الإنجابية.

٥٢ - وأعرب ممثل الجمهورية العربية السورية عن شكره لمديرة الشعبة للعرض الذي قدمته، وأبلغ المجلس أن حكومته ملتزمة التزاما راسخا بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار إلى أن الحكومة وافقت على تقديم مساهمة نقدية بمبلغ ٣٥ مليون ليرة سورية، مشاطرة منها في تكاليف البرنامج القطري الخامس المقترح، وأضاف أن بعض هذه الأموال قد سُلم بالفعل إلى الصندوق. وأفاد، علاوة على ذلك، بأن الحكومة خصصت كمساهمة عينية بقيمة ٨٩١ مليون ليرة سورية في البرنامج القطري الخامس المقترح، وبأن هذه المساعدة ستستخدم لتغطية نفقات الموظفين المحليين، والنقل، والنفقات العامة لمكتب الصندوق في الجمهورية العربية السورية. وأعرب عن امتنانه لما يقوم به الصندوق من أعمال قيمة في بلده وفي العالم.

٥٣ - ووافق المجلس على البرنامج القطري المقترح للجمهورية العربية السورية المقدم في الوثيقة DP/FPA/CP/152 وقد خصص له مبلغ ١٨ مليون دولار لفترة السنوات الخمس ١٩٩٦-٢٠٠٠.

جيم - شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

طلب تمديد البرنامج القطري لبوليفيا، وتزويده بموارد إضافية (DP/FPA/1996/2)

٥٤ - عرضت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طلب تمديد برنامج تقديم المساعدة إلى بوليفيا لمدة سنة واحدة: حتى نهاية عام ١٩٩٦، وزيادة سلطة التمويل بمبلغ مليوني دولار. وكررت التأكيد على بعض الجوانب البارزة للتمديد المقترح، حسب وروده في الوثيقة DP/FPA/1996/12، مشيرة إلى أن الجزء الأكبر من الموارد الإضافية المقترحة سيخصص لتحسين خدمات الصحة الإنجابية في بوليفيا ولتوسيع نطاق التغطية الحالية لهذه الخدمات.

٥٥ - وأعرب ممثل بوليفيا عن امتنان حكومته للصندوق لما يقدمه من مساعدة لبلده. وأبرز أهمية تلك المساعدة في سياق الإصلاحات الجارية في القطاع الاجتماعي، وعملية تطبيق اللامركزية، وتنفيذ قانون المشاركة الشعبية، وهي أنشطة يضطلع بها حاليا في بوليفيا.

٥٦ - وأثنى أحد الوفود على الصندوق لما يبذله من جهود لمواءمة دورة برمجته مع دورات البرمجة لدى المنظمات الأخرى الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وطلب أيضا معلومات

عما يقدمه الصندوق من دعم في سياق الإصلاحات الجارية الآن في مجال تطبيق اللامركزية وفي تنفيذ قانون المشاركة الشعبية.

٥٧ - وذكرت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الجزء الأساسي من مساعدات الصندوق المقترحة سيقدم في سياق الاصلاح الحالي للقطاع الاجتماعي، وفي إطار دعم هذا الإصلاح. وأشارت الى أن الصندوق يدعم الجهود التي تبذلها أمانة الصحة الوطنية لتطبيق اللامركزية على تشغيل وإدارة الخدمات الصحية بغية تقديم خدمات صحية جيدة في مجال الصحة الإنجابية على مستوى البلديات. وأفادت بأن الصندوق يدعم أمانة التربية الوطنية، هي أيضا، في تنفيذها للإصلاح التربوي، الذي يتضمن إدراج التربية الجنسية في المقررات والمواد الدراسية للمدارس الابتدائية، وتقديم التدريب، كذلك، للمستشارين التربويين الذين يقومون بتنفيذ الإصلاح على المستوى المحلي.

٥٨ - ووافق المجلس التنفيذي على طلب تمديد البرنامج القطري لبوليفيا لغاية نهاية عام ١٩٩٦، وتزويده بموارد إضافية تبلغ مليوني دولار، كما هو مقدم في الوثيقة DP/FPA/1996/12.

رابعا - فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٩ - عرض نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) التقرير المتعلق بفعالية منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/14). ولاحظ أن أنشطة الإعلام تحتل مكانة مركزية في ولاية الصندوق، مما سبق وروده في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) الصادر في أيار/مايو ١٩٧٣، ومما حظى بالتأييد من جانب صكوك لاحقة، بما في ذلك برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية. وذكر المنشورات الرئيسية التي صدرت واللغات التي صدرت بها هذه المنشورات بهدف الاضطلاع بتلك الولاية المتعلقة برفع مستوى الوعي سواء في إطار ميزانية إدارة الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج أم في إطار الميزانيات البرنامجية، وفقا لمقرر مجلس الإدارة ٣٦/٩١. وشدد على أن الصندوق ما فتئ متيقظا لقضايا فعالية التكلفة، وأشار الى استخدام عمليات تقديم العطاءات التنافسية واستكشاف التكنولوجيات الجديدة، مثل إنشاء موقع للصندوق على الشبكة العالمية "World Wide Web" يمثل واسطة زهيدة التكلفة، وذلك كأسلوب لتحقيق وفورات. ونبه أيضا إلى أن منشورات الصندوق، التي تستهدف الى حد كبير عامة القراء، لا تتضمن تكرارا لمنشورات سائر المنظمات السكانية من قبيل شعبة الأمم المتحدة للسكان ومجلس السكان، بل إنها تكمل هذه المنشورات. وأعرب عن اغتباطه إزاء ما تبين من الدراسات المتعلقة بجمهور القراء من أن منشورات الصندوق موضع قراءة فعلية وقبول حسن وانتشار واسع، وأنها قد نجحت في الوصول الى المتخصصين وغير المتخصصين من جماهير القراء.

٦٠ - ورحبت غالبية الوفود بهذا التقرير، رغم إعراب بعض الأعضاء عن رغبتهم في مزيد من التفصيل، ولا سيما بشأن قضيتي توزيع المنشورات في الوقت المناسب ومدى فعاليتها من حيث التكلفة. واقترح عدد كبير من المندوبين أن يقدم الصندوق الى المجلس، في دورة مقبلة، استراتيجية تطلعية للدعوة والإعلام. ومن

شأن وثيقة من هذا القبيل أن تكون أكثر منهجية وتحليلا واستراتيجية من التقرير الحالي، كما أن من شأنها أن توفر مزيدا من المعلومات بشأن جماهير القراء المستهدفة والتكاليف والمزايا المقارنة لشتى المنشورات، وذلك بهدف تحديد غايات واضحة وتجنب التكرار. ومن أجل تحقيق هذا المقصد، اقترحت بعض الوفود أن ينظر الصندوق في إجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس والمراقبين به الى جانب نخبة من المنظمات غير الحكومية، وذلك في الشهور القادمة.

٦١ - وعلى الرغم من الشواغل التي أثيرت بشأن التقرير، يلاحظ أن ثمة وفودا عديدة قد أثنت على الصندوق إزاء ما اتسمت به منشوراته من نوعية رفيعة ومن جدوى أيضا. وذكر عدد من الوفود أنهم يرون أن منشورات الصندوق فعالة وفريدة الطابع، وهنأت بعض الوفود الصندوق إزاء ما أحرزه من تقدم في مجال زيادة وتحسين إدراك المجتمع الدولي لدور السكان في التنمية. ولاحظت وفود أخرى أن منهجية الدراسة التي أجريت على جمهور القراء، والتي اكتملت مؤخرا، كانت ترمي الى الحصول على ردود ممن يقرأون المنشورات بانتظام ويقدمون إجابات مواتية.

٦٢ - وفي ضوء صدور تقرير "حالة السكان في العالم" و "التقرير السنوي" باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، أعرب عدد من الوفود عن رغبته في انتاج منشورات الصندوق بجميع اللغات الرسمية، وبانتاجها في بعض الحالات بمزيد من اللغات المحلية، ربما من خلال الانتاج على صعيد قطري. وأيدت بعض الوفود مسألة زيادة الانتاج والتوزيع المحلي فيما يتصل بالمنشورات، وفيما يتصل كذلك بسائر وسائل الإعلام التي لا تعتمد على الكلمة المطبوعة. وشددت هذه الوفود على أن إمكانية الوصول الى السكان في البلدان النامية، بما في ذلك القاطنين في المناطق النائية حيث توجد أشد درجات الاحتياج، لا تقتصر على مخاطبة هؤلاء السكان بلغة مفهومة، بل إنها تتضمن مخاطبتهم من خلال بيئة ورسالة في متناول فهمهم وإدراكهم. وفي إطار معالجة ما قد يحدث في زيادة في التكلفة، اقترحت بعض الوفود أن من الممكن تحرير الموارد اللازمة لهذه الأغراض من خلال ترشيد قائمة المنشورات التقنية ذات الطابع البحثي التي يصدرها الصندوق، وكذلك من خلال كفالة عدم الازدواجية فيما بين المنشورات الموجهة الى ذات الجمهور من القراء. وأثارت بعض الوفود مسألة ما إذا كانت بعض المنشورات قد تجاوزها الزمن بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية.

٦٣ - وقال عدد من الوفود إن منشورات "قائمة المشاريع السكانية في البلدان النامية في أنحاء العالم" و "المرشد الى مصادر المساعدة السكانية الدولية" و "تقرير المساعدة السكانية العالمية" جديرة بالتقدير من حيث جدواها، وإن كان ثمة قلق بشأن التأخر في توقيت نشرها. وأبدى عدد آخر من الوفود رغبته في إصدار هذه المنشورات بمزيد من اللغات. واقترح بعض الوفود التماس السبل اللازمة لتبسيط عملية جمع البيانات، التي ترى هذه الوفود أنها معقدة وتستغرق وقتا طويلا.

٦٤ - ورحبت وفود كثيرة بقيام الصندوق باستخدام شبكة ال "انترنت". وقال عدد من الوفود إنه يرغب في رؤية مزيد من المواد بلغات أخرى غير الانكليزية. وأشار بعض الوفود الى أن هذه الشبكة قد تكون

في بعض الحالات، بديلا أقل تكلفة للنشر، ولكن ثمة وفودا أخرى حذرت في نفس الوقت من الإفراط في الاعتماد على النشر الالكتروني للبيانات، فهناك جماهير كبيرة في البلدان النامية لا تتوافر لها إمكانية الوصول الى الحواسيب. وأثيرت تساؤلات بشأن مدى فعالية تكاليف استخدام الرسوم البيانية والرسائل الصوتية في موقع الصندوق على شبكة "WWW". وأعرب بعض الوفود عن تساؤلات أخرى بشأن الاستخدام المستقبلي المتوخى لشبكة "انترنت" من جانب الصندوق، واقترح أن يتشاور الصندوق مع الوفود على أساس غير رسمي.

٦٥ - وقام نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) بتوجيه الشكر للوفود على تعليقاتها. وقد شاركه في هذا مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية، ورئيس فرع خدمات التحرير والنشر ووسائط الإعلام. وقد رحبوا بما اقترحته الوفود من الاضطلاع بمزيد من التحليل النقدي، وتقديم استراتيجية تطلعية، وإجراء تحليل لنسبة الفائدة الى التكلفة في برنامج منشورات الصندوق. واتفقوا على ضرورة التمكن من الوصول الى الجماعات السكانية المنعزلة ماديا واجتماعيا وثقافيا، لا من خلال المنشورات وحدها، بل أيضا من خلال الوسائط الإعلامية غير المطبوعة، من قبيل الراديو والتلفزيون. وبينوا أن الاتصال يتم، الى حد بعيد جدا، على الصعيد المحلي، وأن الصندوق يحاول تشجيع الانتاج والنشر، على الصعيدين القطري والمحلي، فيما يتصل بالمواد الإعلامية المطبوعة والبصرية والسمعية - البصرية. ومن الملاحظ، بالإضافة الى ذلك، أن أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال التي تخص برامج بعينها قد حظيت بنسبة تتراوح بين ١٩ و ٢٠ في المائة تقريبا من أموال البرامج القطرية، وأن الصندوق ينظر في سبل استخدام هذه الموارد على النحو الأمثل من أجل دعم أهداف الدعوة.

٦٦ - ولاحظت الإدارة أن إمكانية زيادة التوزيع ليست محدودة إلا بالموارد المالية والوظيفية التي لدى الصندوق. ومع هذا، فإن حجم المواد الإعلامية الموزعة قد تزايد من ربع مليون بند تقريبا في عام ١٩٩١ الى نصف مليون بند في عام ١٩٩٥، دون أي زيادة في عدد الموظفين. وفعالية التكلفة صعبة البيان في حد ذاتها، وإن كان ضغط التكاليف أمرا ممكنا. وأوضحت الإدارة أن دور شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية يتمثل في إدارة المواد الإعلامية، لا في انتاجها، ومن ثم فإن التكاليف تتعرض للضبط من خلال تقديم العطاءات التنافسية على سبيل المثال. وأعمال التصميم والانتاج هذه قد اضطلع بها داخليا من خلال استخدام تكنولوجيات حديثة، تعد أقل تكلفة من التكنولوجيا التي كانت متوفرة في الماضي، وذلك على يد موظفين أعيد تدريبهم، لا على يد موظفين جدد.

٦٧ - والصندوق بصدد النظر في إمكانية إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لتبسيط عملية جمع البيانات وخفض تكلفتها، وذلك فيما يتصل بـ "القائمة" و "المرشد" و "تقرير المساعدة السكانية العالمية"، كما أنه يقوم باستكشاف الخيارات المتاحة لنشرها على شبكة الـ "انترنت".

٦٨ - وأوضحت الإدارة أن موقع شبكة "World Wide Web" التابع للصندوق ما زال في مرحلة مبكرة. وأكدت للوفود أنه ستستخدم لغات غير الانكليزية في عمليات النشر على شبكة الـ "انترنت" كلما توافرت

التكنولوجيا اللازمة لذلك؛ وأنها ستستغل إمكانيات هذه الشبكة من أجل القيام بأعمال تعاونية تستند الى تقدير واقعي لمدى انتشار هذا الوسط الإعلامي الذي ما زال بالغ المحدودية؛ وأنها قد استخدمت هذه الشبكة حتى الآن بشكل أساسي في عرض المواد التي سبق نشرها، بتكلفة زهيدة؛ وأنها ستجري مقارنة بين التكاليف والمزايا فيما يخص استخدام الرسوم البيانية والرسائل الصوتية. وقالت الإدارة إنها تأمل في التمكن، عن طريق زيادة تعاونها مع سائر المنظمات التي تستخدم شبكة الـ "انترنت" بنفس الأساليب، من تحقيق وفورات في مجال تعزيز ما لديها من قدرات، وأيضا في التمكن من رصد الاستعمال الفعلي لموقع شبكة "WWW".

٦٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٨/٩٦ - برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية بشأن فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/14) ويؤكد من جديد أهمية أنشطة الإعلام والدعوة التي ينبغي أن تمكن من نشر الوعي المتزايد بأنشطة الصندوق وتحسين تفهمها؛

٢ - يحيط علما أيضا بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل جعل معظم منشوراته متوفرة بمختلف اللغات ويطلب إلى المديرة التنفيذية أيضا أن تضع التوازن فيما بين اللغات في اعتبارها لدى تطوير وسائل النشر الالكتروني للمعلومات؛

٣ - يشجع المديرة التنفيذية على إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات برنامج منشورات شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية، من أجل دعم جهود الإعلام والتثقيف والاتصال التي تبذل على المستويين الوطني والمحلي بالوسائل الملائمة؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقوم، بهدف تعزيز منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالمضي في وضع سياسة واستراتيجية في مجال الاتصال والإعلام، في سياق الدور الذي يضطلع به الصندوق في مجال الدعوة، وبالتشاور مع أعضاء المجلس ومع المراقبين والمنظمات غير الحكومية، تراعى ضرورة تحديد أولويات لمنشوراته، مع إيلاء اهتمام خاص لمحتوى المنشورات الأخرى للأمم المتحدة وللقيود المالية والبشرية التي يواجهها الصندوق؛

٥ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية أن تعرض على المجلس التنفيذي، في موعد يسبق انعقاد الدورة التي ستقوم بدراسة تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، المتعلقة بالخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج، الاستراتيجية المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه؛

٦ - يطلب كذلك الى المديرة التنفيذية أن تقدم في الوثيقة المتصلة بعرض تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بيانات مفصلة عن تكاليف المنشورات تتضمن معلومات عن توزيع هذه المنشورات؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرس وتقترح على المجلس التنفيذي جميع التوصيات الكفيلة بتيسير القيام في الوقت المناسب بجمع ونشر البيانات الحالية الواردة في "قائمة المشاريع السكانية في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم" وفي "دليل مصادر المساعدات السكانية الدولية".

٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦

خامسا - دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات

٧٠ - عرض نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج)، التقرير المتعلق بـ "الدور المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الحاجات غير المستوفاة من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات" (DP/FPA/1996/2). وذكر أن التقرير يتضمن مجملا للمنجزات التي سبق تحقيقها في فترة السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ من المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل واحتياجات البلدان النامية في مجال إدارة السوقيات، وكذلك خطة عملها لفترة السنوات ١٩٩٦-١٩٩٩. والمبادرة العالمية قد أكملت ١١ دراسة قطرية متعمقة من مجموع الدراسات التي اضطلعت بها، البالغ ١٢ دراسة، وقد تعذر إنهاء الدراسة الأخيرة بسبب حدوث اضراب وطني في البلد ذي الصلة.

٧١ - وثمة منجزات أخرى للمبادرة العالمية تتضمن ما يلي: (أ) دراسات متعمقة في ثلاثة بلدان إضافية، وهي الجمهورية الدومينيكية والمغرب وهايتي، ودراسة متابعة في الهند؛ و (ب) نشر عدد من التقارير التقنية، بما فيها التقارير المتصلة بالدراسات المتعمقة؛ و (ج) قاعدة بيانات بشأن سلع منع الحمل التي يدعمها المانحون. وكذلك لاحظ نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) أن خطة عمل المبادرة العالمية خلال السنوات ١٩٩٦-١٩٩٩ تُشكل استمرارا لأنشطة المبادرة السابقة، كما أنها متمشية مع البرنامج العالمي لسلع منع الحمل، الذي ووفق عليه مؤخرا، فيما يتصل بمساعدة البلدان التي توجد لديها مشاكل سوقية معروفة، وكذلك فيما يتصل بالحاجة إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية في البلدان النامية. وهذه الأنشطة المخططة قد تضمنت ما يلي: (أ) التدريب في مجال أساليب التنبؤ بالاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة

السوقيات؛ و (ب) إجراء متابعة متوسطة الأجل للدراسات المتعمقة التي سبق إكمالها؛ و (ج) تطوير وصقل قاعدة بيانات سلع منع الحمل بحيث تشمل مزيدا من البيانات المستقبلية؛ و (د) تنظيم مزيد من الدراسات المتعمقة، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نموا.

٧٢ - ورحبت وفود عديدة بأنشطة المبادرة العالمية وأعربت عن تأييدها لها. وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى إقامة صلات وثيقة مع البرنامج العالمي لسلع منع الحمل الذي ووفق عليه مؤخرا (المقرر ٣/٩٦)، وذكرت أن الاقتراح المتعلق بالتدريب على تقنيات التنبؤ في مجال وسائل منع الحمل ينبغي أن يكون "أكثر ارتباطا بالاحتياجات". وأكدت بعض الوفود أن أعمال المبادرة العالمية يجب الاضطلاع بها في اطار الصحة الإنجابية، وهو إطار أوسع نطاقا، كما أن خدماتها التقنية يجب أن تكون متوفرة بالنسبة لجميع البلدان. وأشير كذلك من جانب بعض الوفود إلى أن المبادرة العالمية قد انجزت ١٢ دراسة قطرية متعمقة، مما يعني بالتالي أنها قد وضعت نموذجا يصلح للاستخدام في إجراء دراسات متعمقة أخرى في المستقبل بتكلفة أقل وبعدد أقل من الموظفين أيضا.

٧٣ - وفي معرض الاستجابة للاقتراحات المقدمة من المجلس التنفيذي، أكد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) من جديد أن المبادرة العالمية قد طـُبقت في ذلك الإطار الأوسع نطاقا للصحة الإنجابية، وذلك عن طريق ما يلي: (أ) تمكين الرجال والنساء، ولا سيما النساء، من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الخيارات المختلفة؛ و (ب) المساعدة في تهيئة المزيج الصحيح من طرق منع الحمل من أجل التوصل للنتائج المرجوة. ولاحظ كذلك أن تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل، لا من أجل مجرد الوفاء باحتياجات تنظيم الأسرة فحسب، بل أيضا فيما يتعلق ببرامج منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قد أفضى إلى توسيع نطاق المبادرة العالمية. والتنسيق المستقبلي مع البرنامج العالمي لسلع منع الحمل يرمي، بصفة أساسية، إلى بناء القدرة الوطنية في مجال تقدير احتياجات الازدواج والأفراد وتحسين وتعزيز إدارة السوقيات في مجال وسائل منع الحمل. وذكر أيضا أن هذه التقديرات ستصبح جزءا لا يتجزأ من عمليات استعراض البرامج وإعداد الاستراتيجيات.

٧٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٤/٩٦ - دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن الدور المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم واستيفاء الحاجات غير المستوفاة من وسائل منع الحمل والاحتياجات في مجال إدارة السوقيات (DP/FPA/1996/2)؛

٢ - يؤيد الأنشطة المستقبلية المقترحة للمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل واحتياجات البلدان النامية في مجال إدارة السوقيات في التسعينات؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يُقدم تقريرا مرحليا عن أنشطة المبادرة العالمية كجزء من تقريره السنوي.

٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦

سادسا - العضوية في اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية

٧٥ - قدم نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) مذكرة المعلومات الأساسية التي تتعلق بإمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية (DP/FPA/1996/5)، وهي مذكرة كانت قد أعدت استجابة لطلب المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥. وقدم نبذة عن تشكيل وتاريخ وأنشطة هذه اللجنة المشتركة التي تمثل هيئة استشارية تساعد على تعزيز التنسيق في مجال السياسات الصحية لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وأكد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) أن مشاركة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف توفر الآلية الحكومية الدولية الوحيدة لمناقشة الاهتمامات المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال السياسة الصحية، وأن هذا سيكون مفيدا بصفة خاصة فيما يتصل بتحقيق الأهداف الصحية والأهداف الاجتماعية ذات الصلة، التي حددتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة المعقودة مؤخرا على الصعيد الدولي.

٧٦ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لقيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة التنسيق مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، وقالت إنها تسلم بأهمية تحديد نطاق هذا التعاون حتى يشمل الصعيد الحكومي الدولي. ونوه أحد الوفود بجدوى عضوية المجلس في اللجنة المشتركة المعنية بالمسائل الصحية ولكنه أكد أن ثمة ضرورة لإعادة تنشيط هذه اللجنة التي يمكن أن يضطلع فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور هام. وأيد وفد آخر هذا الاقتراح من أجل كفالة قيام اللجنة باتخاذ ما يناسب من إجراءات في مجال الصحة الإنجابية.

٧٧ - ومع هذا، فإن بعض الوفود قد أعربت عن تحفظات بشأن فعالية اللجنة وجدوى مشاركة المجلس. واقترح أحد الوفود تقليص جدول أعمال اللجنة بدلا من توسيع نطاقه. وطلب عدد من الوفود مزيدا من المعلومات بشأن الخبرات المتوفرة لدى أعضاء اللجنة الحاليين ومزايا عضوية المجلس في هذه اللجنة.

واقترح أحد الوفود، تيسيرا لبت المجلس في المسألة، أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أمثلة محددة للمجالات التي قد يكون من المفيد فيها أن تقدم اللجنة توصيات مشتركة.

٧٨ - وقام نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) بتوجيه الشكر لأعضاء المجلس التنفيذي على ما أدلوا به من تعليقات واقتراحات. ولاحظ أن ثمة اتفاقا عاما فيما بين كافة الوفود على ضرورة تحسين التعاون على الصعيد الحكومي الدولي. وفي ضوء التحفظات التي أعربت عنها عدة وفود، طالب بقيام المجلس بمزيد من الدراسة للخبرات التي لدى اللجنة المشتركة من أجل تقييم مزايا العضوية.

٧٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٧/٩٦ - التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرامج الصحية

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بمذكرة المعلومات الأساسية عن إمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية (DP/FPA/1996/5)؛

٢ - يؤكد من جديد على ضرورة التعاون الوثيق على جميع المستويات بين صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في المسائل التي تحظى باهتمام مشترك والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك، في جملة أمور، المسائل المتعلقة بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛

٣ - يشجع المدير التنفيذي على استكشاف سبل مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات في مجال السياسة والبرامج الصحية، ولا سيما مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، من أجل وضع سياسات وبرامج صحية منسقة، وذلك في مجالات تتضمن مجال الصحة الإنجابية، في سياق متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛

٤ - يدعو المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تقديم تقرير شفوي إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٦، بشأن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ هذا المقرر.

٢٨ آذار/مارس ١٩٩٨

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

٨٠ - قام المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب المالية والإدارة، بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بمخاطبة المجلس التنفيذي في تقرير شفوي بشأن تنسيق الميزانيات. وذكر أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) سوف تقدم تقريرا شفويا مماثلا إلى مجلسها التنفيذي في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٨١ - وأجمل ما ورد في إطار المقرر ٣٠/٩٥ الذي اتخذه المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان وكذلك المقرر ٣٧/١٩٩٥ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لليونيسيف، فيما يتصل بتنسيق الميزانيات، مما أدى إلى إلقاء التقرير الشفوي في هذه الدورة.

٨٢ - وقدمت إلى المجلس التنفيذي وثائق عمل داخلية بشأن مقارنة عروض الميزانيات.

٨٣ - وفيما يتصل بالإجراءات التي اتخذت حتى الآن، ذكر المدير المعاون أنه قد أنجزت في عام ١٩٩٥، مقارنة مفصلة لعروض الميزانيات بناء على تقديرات الميزانيات الأولية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ لدى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف. وهذه الدراسة قد أوضحت أن عرض ميزانيتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، كانا متناسقين إلى حد كبير وأنهما كانا متفقين مع عرض ميزانية الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن البرنامج الإنمائي قد قام منذ البداية بصياغة عرض ميزانيته وفقا لعرض ميزانية لأمم المتحدة وأن صندوق السكان قد قام بعد ذلك بتنقيح عرض ميزانيته حتى يُصبح متمشيا مع عرض ميزانية البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة، فإن اليونيسيف قد وضعت عرض ميزانيتها على نحو مستقل. والدراسة قد أبرزت أن ثمة اختلافات مادية في المضمون وتعريف المفاهيم والعرض، وذلك فيما بين ميزانيتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان من جهة، وميزانية اليونيسيف من جهة أخرى.

٨٤ - ومع هذا، فإن اليونيسيف قد اضطلعت، أثناء عام ١٩٩٤، باستعراض كبير للإدارة، وقد أوصى هذا الاستعراض، من بين ما أوصى به، بأن تأخذ اليونيسيف بما يُسمى "نهج الميزانية الموحد"، وهذا يعني القيام بتغييرات أساسية في نطاق ومضمون عرض الميزانية لديها. وأيد المجلس التنفيذي لليونيسيف تلك التوصيات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ووافق على أن تقوم اليونيسيف في البداية بعرض ميزانية للفترة ١٩٩٦ ١٩٩٧ تقتصر على تغطية مقرها ومكاتبها الإقليمية، في القالب الجديد، كيما ينظر فيها مجلسها التنفيذي في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦. ومن ثم، فإن المقارنة السابقة، التي استندت إلى تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، لم تعد صالحة للاستخدام.

٨٥ - ولم يكن من المستطاع أن يضطلع بمقارنة جديدة تقوم على تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٧-١٩٩٦، فيما يتعلق بالمنظمات الثلاث، إلا بعد إعداد اليونيسيف لميزانيتها للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ التي تغطي المقر والمكاتب الإقليمية، وهذه وثيقة قد أنجزت في منتصف شباط/فبراير من عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك الوقت، أكملت مقارنة أولية لميزانيات المنظمات الثلاث. وهذه المقارنة لم تشمل سوى أنشطة المقار وحدها. وسوف يُضطلع بمقارنة للأنشطة الميدانية في عام ١٩٩٧، وذلك عندما تكون اليونيسيف قد أعدت ميزانيتها الميدانية لأول مرة في القالب الجديد. وذكر أن المقارنة تستند إلى الميزانية المقترحة لليونيسيف، التي لم يعتمدها المجلس التنفيذي بعد.

٨٦ - والمقارنة الأولية تشير إلى أن الاختلافات بين اليونيسيف، من جهة، والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، من جهة أخرى، لم تتضاءل. وهذه الاختلافات لا تتصل بمجرد العرض، بل إنها تتصل أيضا بنطاق الميزانية ومضمونها. وثمة حاجة، مع هذا، إلى مراعاة الاختلافات الملازمة لطبيعة هذه المنظمات. وهناك، بالتالي، ضرورة لمزيد من العمل من أجل تقديم صورة شاملة للقضايا الفنية ذات الشأن إلى كل من المجالس التنفيذية لهذه المنظمات.

٨٧ - وفيما يتعلق بتوقيت وطبيعة التقارير التي ستقدم في المستقبل إلى المجالس التنفيذية، سوف يقوم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بتقديم تقرير مرحلي شفوي آخر في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦، وذلك إلى جانب تقديم ورقات عمل حسب الحاجة. وسوف يُعرض تقرير عن المداولات المتصلة بهذه القضية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٦. وأشار المدير المعاون إلى أن الدورة السنوية لليونيسيف لن تنعقد في موعد يسمح لها بإبلاغ دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو بوضع مقترحات لميزانيات مكاتبها الميدانية. وليس من الممكن، بالتالي، أن تقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستعراض هذه المقترحات في موعد يتيح تقديمها إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، التي ستنعقد في شهر أيلول/سبتمبر، وفقا لما طلبه المجلس التنفيذي، فالوثائق ذات الصلة كان يلزم أن تكون جاهزة بحلول شهر أيار/مايو ١٩٩٦ في نفس موعد انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي أو قبله. واقترح أن تُعرض المقترحات الأولية على المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بالدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، بدلا من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. ومن الممكن أن يقدم، مع هذا، تقرير شفوي آخر في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، إذا كان المجلس يرغب في ذلك.

٨٨ - وقام أحد الوفود بتوجيه الشكر إلى المدير المعاون على بيانه الممتاز والعمل الذي أنجز حتى الآن، وأعرب عن تقديره لورقات العمل التي أتيحت. وقال إن معرفة المواطن التي يمكن فيها الاضطلاع بالتنسيق تُشكل نقطة بداية طيبة. وسلط الضوء على هدف تنسيق الميزانيات كيما تُصبح أكثر تشابها بهدف تشجيع التفاهم ومساندة صنع القرار على نحو سليم، ولقد أيدت الوفد في ذلك وفود أخرى. وأوجه التشابه يجب أن تتجاوز المضمون وأساليب العرض وأن تمتد لتشمل المبادئ الأساسية لإعداد التقارير والتقديرات. وكافة وثائق الميزانية ينبغي تطويرها في إطار التسليم بأن المزيد من التشابه لا يعني التطابق، ولكنه يعني تحديد حالات الخروج عن القاعدة التنسيقية تحديدا واضحا في وثائق الميزانية. والجهود التي ترمي إلى

تنسيق الميزانيات ينبغي لها أن تتضمن ما يلي: تعريف واستخدام مصطلحات الميزانية على نحو موحد (فنفس الكلمات يجب أن تؤدي إلى نفس المدلول بين ميزانية وأخرى)؛ والأخذ بِنـُهج وسياسات محاسبية تحظى بقبول عام؛ والإفصاح عن المعلومات الأساسية الرئيسية (ومن أمثلة ذلك: ما يتعلق باستخدام الأموال، وتوزيع التكاليف العامة، وتكاليف إنجاز البرامج، والتكاليف البرنامجية، وفي إطار هذه البنود: توزيع المرتبات مقابل تكاليف التشغيل، وفي إطار هذا أيضا: توزيع الموظفين الفنيين وغير الفنيين)؛ وتحديد متطلبات دنيا للمضمون، من قبيل استخدام نفس أنواع الجداول التي تتضمن أنماطا واحدة للتحليلات والتجميعات؛ واتباع أسلوب واحد للعرض، ووضع وثيقة ميزانية واحدة تجمع بين موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، كأسلوب أمثل، أو القيام على الأقل بإيراد جداول موجزة تضم الخطة المالية الشاملة للمنظمة، وتنسيق الميزانيات ينبغي له أن يؤدي إلى التبسيط والوضوح والاكتمال وإمكانية المقارنة.

٨٩ - وطالبت وفود أخرى بالتقيد بالجدول الزمني لتقديم التقارير، الذي حدده المجلس التنفيذي، حتى وإن كان لم يـُحرز تقدم إلى الآن بالصورة التي كانت متوخاة، وذلك من أجل الامتثال لمتطلبات مراجعة الحسابات على الصعيد الوطني. كما أن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستتيح فرصة للمناقشة فيما بين أعضاء مختلف المجالس التنفيذية.

٩٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي بشأن تنسيق الميزانيات والحسابات.

ثامنا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (اليونيدز)

٩١ - عرض المدير المعاون ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج تقرير مدير البرنامج بشأن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (اليونيدز) وتعاونه معه (DP/1996/10).

٩٢ - ولاحظ التقدم الذي أحرزه برنامج اليونيدز والمشاركون في رعايته في مجال وضع إطار لدعم بلدان البرنامج حتى تواجه التحديات التي يفرضها هذا الوباء. والممثلون المقيمون للبرنامج الإنمائي يتولون، في إطار دورهم كمنسقين مقيمين، بتيسير عمل برنامج اليونيدز على الصعيد القطري. ولا سيما من خلال إنشاء أفرقة الأمم المتحدة الموضوعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، التي شكل منها حتى الآن ٦٥ فريقا.

٩٣ - وأبرز المدير المعاون المقررات التي اتخذت في الاجتماع الأخير لمجلس تنسيق برنامج اليونيدز، الذي عقد بجنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. والمجلس قد أيد خطة البرنامج

الاستراتيجية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ إلى جانب أسلوب مستقبلي للعمليات على الصعيد القطري؛ ووافق على الميزانية المخصصة للبرنامج في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ والبالغة ١٢٠ مليون دولار؛ وشكل فريقين عاملين، أحدهما برئاسة الولايات المتحدة وهو معني برصد وتقييم الأداء والآخر برئاسة السويد وهو معني بتعبئة الموارد؛ وأحاط علما بـ "النداء العالمي" الذي يستهدف جمع الأموال من أجل أنشطة برنامج اليونيدز الواردة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين، وبخطة لأنشطة المشاركين في الرعاية سيتم الاتفاق عليها على نحو مشترك مع برنامج اليونيدز، وذلك في حدود مبلغ يصل إلى ٢٠ مليون دولار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد دعي أعضاء مجلس تنسيق البرنامج، وهم أعضاء أيضا في مجالس إدارة المنظمات المشتركة في الرعاية، إلى توجيه اهتمام خاص لتمويل الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، التي سيضطلع بها المشاركون في الرعاية، من الأموال الأساسية والأموال الخارجة عن الميزانية.

٩٤ - وفي هذا الشأن، يزمع البرنامج الإنمائي أن يولي قدرا كبيرا من الاهتمام لاستحداث منهجية في مجال البرمجة ذات الطابع الابتكاري ومساندة المكاتب القطرية. وصرح المدير المعاون بأنه لم تخصص، في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، إلا وظيفة أساسية واحدة من أجل برنامج المقر. وذكر أنه ملتزم بإيجاد موارد أساسية أخرى من خلال إمكانية القيام بإعادة توزيع لموارد الميزانية الحالية. وأكد، مع هذا، أن هناك حاجة إلى موارد خارجة عن الميزانية من أجل مواصلة دعم المكاتب القطرية. ولاحظ أن ما يزيد على ٩٠ في المائة من الموارد التي أنفقت بالمقر في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية جاء من تمويل خارج عن الميزانية.

٩٥ - والأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري تركز أساسا على بناء القدرات، مع التكيف وفق احتياجات كل بلد. والبرنامج الإنمائي وبرنامج اليونيدو يقومان بوضع اللمسات الأخيرة لاتفاقات عملهما على الصعيد القطري، وبخاصة فيما يتعلق بعمليات الدعم السوقي والإداري والخدمات المالية التي سيوفرها البرنامج الإنمائي. وبعض هذه الخدمات ستشكل جزءا من مساهمة عينية مقدمة إلى برنامج اليونيدز، والبعض الآخر سيخضع لإدارة البرنامج الإنمائي بناء على طلب برنامج اليونيدز. وسوف يبت أيضا في كيفية قيام الموظفين البرنامجيين بالبرنامج الإنمائي الذين يعملون بالمكاتب القطرية، ولا سيما من يعملون منهم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، بمساعدة برنامج اليونيدز.

٩٦ - وعلى الصعيد القطري يلاحظ أن أول دراسة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والآثار الإنمائية في منطقة المحيط الهادئ قد نشرت في فيجي تحت عنوان "هذا وقت العمل: استجابة منطقة المحيط الهادئ لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)".

٩٧ - وعرض رئيس شعبة الشؤون التقنية والتقييم التقرير المتصل بـ "دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

(اليونيدز) وتعاونه في هذا البرنامج" (DP/FPA/1996/4). وذكر أن هذه الوثيقة كانت قد أعدت من أجل الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، وأنها لا تتضمن آخر المعلومات الواردة في "AIDS Update, 1995". التي صدرت مؤخرا، وثمة نسخ منها متوفرة بالدورة الحالية للمجلس. وأضاف أنه ستصدر قريبا نسختان منها بالفرنسية والاسبانية. وبيَّن أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ظل يشارك على نحو كامل في عملية تطوير برنامج اليونيدز خلال العامين الماضيين، وذلك باعتباره واحدا من ست منظمات تشارك في رعايته. وصندوق السكان كان مهتما في نفس الوقت بعدم تضاؤل الدعم المقدم على الصعيد القطري من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبيَّن أن صندوق السكان قد قام، في عام ١٩٩٥، بدعم أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (بما في ذلك توفير وتوزيع الرفالات، والاضطلاع بأنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى جانب التدريب في هذا المجال أيضا) في ١١٤ بلدا مقابل ١٠٣ بلدان في عام ١٩٩٤. والدعم المالي المقدم من صندوق السكان من أجل أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد قدر مؤقتا بمبلغ ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥، مقابل ما يقدر بمبلغ ١٥,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤.

٩٨ - وقال رئيس شعبة الشؤون التقنية والتقييم أن صندوق السكان سيواصل توفير الدعم وفقا للبرامج الوطنية المتعلقة بالوقاية من مرض الإيدز ومكافحته وفي سياق آلية الأفرقة الموضوعية التي يتولى برنامج اليونيدز إنشاءها على الصعيد القطري. وعلى الصعيد العالمي، لن يقوم صندوق السكان باقتراح أنشطة إضافية، ولكنه يتطلع إلى برنامج اليونيدز كيما يتولى، بالتعاون مع برنامج الصحة الإنجابية التابع لمنظمة الصحة العالمية، معالجة القضايا الأساسية على الصعيد السياسي والاستراتيجي والتقني والبحثي التطويري والتدريبي فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، داخل الإطار الأوسع نطاقا المتعلق بالصحة الإنجابية. وشدد على أن دعم صندوق السكان لبرنامج اليونيدز قد تجاوز نطاق الدعوة وامتد ليشمل الاجراءات التالية: منذ نهاية عام ١٩٩٤ أعار صندوق السكان موظفا لبرنامج اليونيدز؛ كما وفر الصندوق منحة من أجل فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حتى نقوم بانتاج تقرير عن الأنشطة العالمية كل سنتين؛ والمجلس التنفيذي قد وافق في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ على توسيع نطاق الدعم المقدم من صندوق السكان إلى برنامج اليونيدز خلال السنوات الأربع القادمة، وذلك كجزء من البرنامج الاقطاري للصندوق في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٦.

٩٩ - وأكدت مديرة العلاقات الخارجية لبرنامج اليونيدز أن ثمة ضرورة لقيام هيئات إدارة المنظمات المشاركة في الرعاية بتوفير التزام متين من قبلها من أجل برنامج اليونيدز. ورحبت بفرصة تبادل المعلومات بشأن الأنشطة المشتركة. وأعلنت أن برنامج اليونيدز برنامج رائد في مجال إصلاح الأمم المتحدة، ولاحظت من هذا المنطلق أن المجلس الثلاثي لتنسيق البرنامج مجلس فريد، فهو يضم من بين أعضائه خمس منظمات غير حكومية. وسلطت الضوء على أولويات التنسيق وتوفيق السياسات وتبادل الدعم الإداري وتبادل المعلومات فيما بين المشاركين في الرعاية وبرنامج اليونيدز. وقد وضع هذا البرنامج كي يحشد الموارد من أجل تحقيق أثر تآزري، لا لكي يتولى الأدوار الفردية للمشاركين في الرعاية.

١٠٠ - وبرنامج اليونيدز سيزود بمجموعة من الموظفين تتألف من ٥٣ من موظفي الفئة الفنية و ٣٦ من موظفي فئة الخدمات العامة، وذلك بمقره في جنيف. وقد تم بالفعل شغل ٣٤ وظيفة فنية و ٣٢ وظيفة خدمات عامة. والبرنامج يزمع انتداب مستشارين للبرامج القطرية كيما يعملوا تحت إشراف رؤساء الأفرقة الموضوعية على صعيد البلدان. ومن بين المستشارين المخطط إيفادهم، والبالغ عددهم ٤٥، ثم بالفعل انتداب ١١ مستشارا. أما فيما يتصل بانتواء إرسال ٢٩ مستشارا تقنيا على الصعيد المشترك بين الأقطار، فقد انتدب بالفعل مستشار واحد. وبرنامج اليونيدز ينظر حاليا في إمكانية استخدام موظفين من الذين يضطلعون بالأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والموفدين من قبل المنظمات المشاركة في الرعاية للاضطلاع بمهام المستشارين البرنامجيين القطريين في تلك البلدان التي لم تتلق مستشارين من هذا القبيل.

١٠١ - وبرنامج اليونيدز يتوقع من البرنامج الإنمائي أن يضطلع بدور قيادي على الصعيد القطري من خلال شبكة المنسقين المقيمين. وبالإضافة إلى التفاوض بشأن الاتفاق المتصل بتوفير دعم إداري وسوقي، الذي أشار إليه المدير المعاون، يلاحظ أن برنامج اليونيدز ينظر في الوقت الراهن في انتداب ممثل لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة بنيويورك.

١٠٢ - وقد وقعت مذكرة تفاهم من جانب الرؤساء التنفيذيين الستة للمنظمات المشاركة في الرعاية بشأن التعاون فيما بين هذه المنظمات وبرنامج اليونيدز. وقد قدمت نسخ منها إلى المجلس التنفيذي.

١٠٣ - ولجنة المنظمات المشاركة في الرعاية ستجتمع في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٦ بنيويورك تحت رئاسة المدير التنفيذي لليونيسيف. ومن المزمع عقد اجتماع مستأنف لهذه اللجنة أثناء الدورة العادية الأولى للجنة التنسيق الإدارية، وذلك بنيروبي في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ومجلس تنسيق البرامج سوف يجتمع بجنيف في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

١٠٤ - وشدد أحد الوفود، بالنيابة عن ١١ وفدا آخر، على خطورة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ثم وجه الشكر بعد ذلك إلى المنظمات لما قدمته من بيانات، ورحب ببرنامج اليونيدز بوصفه استجابة مبتكرة من قبل الأمم المتحدة، ومن المتوخى منه أن يقدم مساهمة فعالة لبلدان البرنامج. ومن الواجب أن يكفل التنسيق اللازم فيما بين المشاركين في الرعاية وبرنامج اليونيدز. ومع هذا، فإن هذا البند، الذي سبق تأجيله مرتين، كان ينبغي النظر فيه من جانب المجلس التنفيذي في موعد أكثر تبكيرا. ولاحظ أن الوثيقة DP/1996/10 لم تتضمن المعلومات المتصلة بالتزام البرنامج الإنمائي بالتحديد إزاء برنامج اليونيدز، وبخاصة مبلغ التمويل المتعلق بأنشطة مرض الإيدز في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وكذلك أسلوب العمل في المكاتب القطرية.

١٠٥ - وطالبت عدة وفود بما فيها وفد المتكلم الأول، بتوضيح دور الـ ٢٢ موظفا فنيا وقطريا التابعين للبرنامج الإنمائي والمعنيين بموضوع فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، الذين ووفق على وظائفهم من

قبل المجلس التنفيذي بموجب مقرره ٦/٩٤. وتساءل أحد المملثين عن بطء تعيين أحد هؤلاء الموظفين في بلده. وعلاوة على ذلك، وجه سؤال بشأن توقيع اتفاق مشترك بين البرنامج الإنمائي وبرنامج اليونيدز.

١٠٦ - وأكد أحد الوفود أن أعمال البرنامج الإنمائي وصندوق السكان تسلط الضوء على الجانب الإنمائي من أعمال الأمم المتحدة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتساءل هذا المتحدث أيضا عن كيفية تعزيز التنسيق على بد الممثل المقيم في هذا السبيل. وكان ثمة تشديد أيضا على المسؤولية المشتركة للمشاركين في الرعاية على صعيد تمويل برنامج اليونيدز.

١٠٧ - وقام أحد الوفود، بالنيابة عن وفود أخرى عديدة، بالثناء على جهود صندوق السكان في ميدان الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأعرب عن ارتياحه إزاء علاقة العمل القائمة بين الصندوق وبرنامج اليونيدز. وأثنت وفود أخرى كثيرة على دعم صندوق السكان لأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الصعيد القطري، على النحو المبين في "AIDS Update, 1995".

١٠٨ - وقال أحد المتكلمين، نيابة أيضا عن وفد آخر، إن الوثائق تعوزها بعض المعلومات، ولكن التقارير الشفوية قد أكملتها على نحو مرض. وبرنامج اليونيدز لا بد له أن يؤثر بشكل حقيقي في مجال محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتساءل المتكلم عن مدى إمكانية استخدام جزء من الاعتماد القطري في برنامج العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٠٩ - وأعرب عن التأييد فيما يتصل بمذكرة التفاهم بين برنامج اليونيدز والمشاركين في رعايته باعتبارها أساسا للعمل في المستقبل، وكذلك فيما يتصل بمشاركة ممثلي برنامج اليونيدز في الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي.

١١٠ - وفي معرض الرد، شكر المدير المعاون المتكلمين على تعليقاتهم. وأعرب عن أسفه إزاء إرجاء المجلس التنفيذي موضوع النظر في هذا البند، ولاحظ أن المعلومات ذات الصلة قد تم توزيعها رغم هذا في دورات سابقة. وصرح بأن التزام البرنامج الإنمائي تجاه برنامج اليونيدز سوف يتحقق من مصادر شتى. والميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالأنشطة البرنامجية التي تجرى على الصعيد العالمي سوف تتجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أثناء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ومع هذا، فسوف تكون هناك حاجة إلى مبلغ إضافي مقداره ٣,٥ من ملايين الدولارات في إطار الأموال الخارجة عن الميزانية.

١١١ - وبالإضافة إلى ذلك، انتدب إلى برنامج اليونيدز موظف واحد، وذلك بتمويل من الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي. ومن خلال أرقام التخطيط الإرشادية القطرية الفردية والمخصصات الإقليمية، تم اعتماد ما يناهز ١٢٥ من ملايين الدولارات من أجل برامج دورة البرمجة الخامسة. ومع هذا، فإن ثمة تعذر في التأكد

من مستوى الاعتماد المقبل على الصعيد القطري، رغم إشارة مكاتب قطرية كثيرة إلى أن لديها عناصر تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن الممكن أيضا أن توضع برامج قطرية خاصة. وحيث أن الموظفين الفنيين القطريين يعتبرون موظفين أساسيين، فإنه لا يمكن انتدابهم كموظفين لدى برنامج اليونيدز، ولكن بوسعهم أن يدعموا أعمال هذا البرنامج، وهم سيقومون بذلك. وأشكال هذا الدعم بالتحديد سوف تكون موضع مناقشة مع برنامج اليونيدز، على أساس بحث كل حالة على حدة، والمجلس التنفيذي قد وافق على هؤلاء الموظفين الفنيين القطريين من منطلق استخدام الخبرة الوطنية على نحو أكثر اكتمالا، وأيضا بسبب ما يحققه هذا من فعالية من حيث التكلفة. وقد وجه المجلس انتباه البرنامج الإنمائي نحو كفالة إعادة النظر في اختصاصاتهم حتى يصبح دورهم متفقا مع أعمال برنامج اليونيدز. وقال إنه يتوقع تدبير حل عاجل لحالة البلد الذي خصص له موظف فني وطني ولكنه لم ينتدب للعمل حتى الآن.

١١٢ - وأشارت مديرة العلاقات الخارجية لبرنامج اليونيدز إلى الرسالة المؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٦ والموجهة من مدير برنامج اليونيدز إلى مدير البرنامج الإنمائي بشأن المفاوضات المتعلقة بدور الموظفين الفنيين القطريين إزاء برنامج اليونيدز. وكان المقصد ذو الصلة يتمثل في قيام الموظفين الفنيين القطريين في البلدان التي لا يوجد بها مستشارون للبرامج القطرية بالعمل، على أساس عدم التفرغ، كمستشارين لدى برنامج اليونيدز، على أن يوفر برنامج اليونيدز بدوره، حسب الحاجة، التدريب والدعم والمعدات. وسوف يجري تحديد دور الموظفين الفنيين الوطنيين في الإطار الأوسع نطاقا الذي سيتم وضعه بالتفصيل.

١١٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٦/٩٦ - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز)

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بالتقارير والبيانات الشفوية التي قدمها كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تتناول الدعم الذي يقدمانه إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، لا سيما على المستوى القطري. ويؤكد من جديد على أهمية أن تتخذ جميع الوكالات التي تشترك في رعاية البرنامج اجراءات جماعية ومتضافرة بشأن الفيروس والمتلازمة، تنسق من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعقد، دون إبطاء، ترتيبات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، فيما يتعلق بتقديم

الدعم المالي والإداري والسوقي للعمل في مجال الفيروس/المتلازمة، والعمل على إيضاح دور وظائف موظفي البرنامج القطريين المعنيين لتقديم الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٦/٩٤؛

٣ - يوصي بإعطاء برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الفرصة لإحاطة المجلس التنفيذي علما بأنشطته أثناء الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦.

٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا - تكاليف دعم الوكالات

١١٤ - عرض المدير المعاون التقريرين اللذين أعدا بشأن هذا البند: التقرير المتعلق بالحالة المالية لتكاليف دعم الوكالات (DP/1995/49) الذي كان قد أعد في البداية ليعرض على الدورة العادية الثالثة في عام ١٩٩٥، والتقرير المتعلق بتنفيذ عناصر تكاليف الدعم في ترتيبات البرمجة اللاحقة، المعتمدة بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ (DP/1996/13). وقد وزعت أيضا في هذه الدورة ورقة غير رسمية تساعد في توضيح جوانب الموضوع التي يغلب عليها طابع تقني.

١١٥ - وأوجز المدير المعاون أهداف ومرافق ترتيبات تكاليف الدعم التي أدخلت أثناء دورة البرمجة الخامسة. وأوضح أن هذه المرافق ستظل قائمة في دورة البرمجة المقبلة ولن تتعرض لأي تعديل إلا في نطاق جعلها متضمنة للتجربة المستقاة أثناء الدورة الخامسة فضلا عن جعلها متفقة مع أحكام تكاليف الدعم في ترتيبات البرمجة اللاحقة. وهذا يشمل دمج المخصصات المالية في ثلاثة بنود رئيسية، وهذه البنود الثلاثة تحل محل البنود التسعة المستقلة المستخدمة في الدورة الخامسة.

١١٦ - وسلط الضوء على التغييرات الرئيسية المتعلقة بفترة البرمجة القادمة. وأولها، الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج (وهذا مرفق مماثل لخدمات الدعم التقني على مستوى البرامج والمرفق الأول لخدمات الدعم التقني)، المستخدم في الدعم التقني الأساسي الذي تم تمديده الآن ليشمل اللجان الإقليمية. وثانيها، القيام في ضوء تجربة الدورة الخامسة بإزالة مركزية إدارة هذا الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج ونقل الاختصاصات ذات الصلة إلى المكاتب القطرية، مع رصد الاعتمادات في إطار إجراءات تحويل الموارد المتعلقة بترتيبات البرمجة اللاحقة. وآخرها، أن أسلوب المعدلات التجميعية لتسديد تكاليف الخدمات الادارية والتنفيذية للوكالات الكبيرة قد تبين أثناء الدورة الخامسة أنه أسلوب معقد، ولا سيما على الصعيد القطري، مما يستوجب التوصية بالتبسيط. وهذا

يعني وضع معدل موحد لتسديد تكاليف الخدمات الإدارية والتنفيذية، يبلغ ١٠ في المائة، بالنسبة للوكالات الأكبر حجما.

١١٧ - وأعرب متكلمون كثيرون عن اغتباطهم لما لاحظوه من أن نظام تكاليف الدعم، الذي أدخل في الدورة الخامسة، قد أسهم في زيادة التنفيذ الوطني زيادة كبيرة أثناء هذه الفترة، وكذلك في تطبيق دعم الوكالات على نحو أكثر تنسيقا. وأشار أحد الممثلين إلى أنه قد يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعيد النظر في الترتيبات الشاملة الحالية لتكاليف الدعم، وذلك في إطار تضاؤل دور البرنامج الإنمائي كوكالة مركزية للتمويل، وتغير طابع دعم الوكالات في إطار التنفيذ الوطني. والسؤال الأساسي، الذي ما برح قائما في هذا الصدد، هو كيف يمكن تعزيز الوكالات بوصفها مراكز للامتياز ومصدرا هاما للخبرة بالنسبة لبلدان البرنامج، مع القيام في نفس الوقت بكفالة الحصول على هذه الخدمات بأفضل نوعية وأحسن سعر، على أساس يتسم بمزيد من التنافسية.

١١٨ - وأشارت عدة وفود إلى أن بعض التقارير المتصلة باستعراضات منتصف المدة قد أوصت بتوسيع نطاق مرافق الدعم التقني حتى تشمل نطاقا أكثر اتساعا من الجهات الوكيلة. وهذا من شأنه أن يتيح التسديد المباشر للمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمصارف الإنمائية، من بين هيئات أخرى، دون التعامل بالضرورة مع وكالة متخصصة. والاضطلاع بترتيبات البرمجة اللاحقة يمكن أن يوفر فرصة مثالية للقيام بتوسع من هذا القبيل.

١١٩ - وأبدى بعض المتكلمين تقديرهم لما رأوه من أن الاقتراحات الواردة في الوثيقة DP/1996/13 تمثل تكييفا لنظام تكاليف الدعم الحالي بناء على الخبرة المستقاة أثناء الدورة الخامسة. وقال أحد الوفود في تعليقه، على سبيل المثال، إن تحديد موقع الدعم التقني الرئيسي قد أصبح الآن أكثر وضوحا إلى حد كبير، وإن كان يتعين الاضطلاع بمزيد من المشاورات مع الحكومات من أجل توجيه هذا الدعم بشكل أكثر مباشرة نحو أولويات البرمجة القطرية. والدعم التقني على مستوى المشاريع ما زال مهما بدوره، فهو يكفل توفر الدعم التقني السليم المقدم من الوكالات للتنفيذ الوطني.

١٢٠ - وقد طُلب إيضاح بشأن ماهية الإجراء المطلوب اتخاذه من قبل المجلس التنفيذي في الدورة الراهنة. وكان من رأي وفود كثيرة أن الاقتراحات ذات الصلة مقبولة وعملية. ولكن هذه الوفود أعربت عن رغبتها أيضا في الاستماع إلى آراء الوكالات المتخصصة. وطلب أحد الممثلين معلومات بشأن كيفية قيام الوكالات بتخصيص الأموال فيما يتعلق بمشاركتها في أنشطة البرنامج الإنمائي.

١٢١ - وقد أعربت بعض الوفود عن امتنانها إزاء ما قدم من تفسيرات في سياق العرض وفي الورقة غير الرسمية أيضا، ومع هذا، فقد طالبت وفود كثيرة بمعلومات إضافية بشأن عدد من الجوانب التقنية. واستفسر متكلمون عديدون عن أساس المخصصات المقترحة للوكالات الكبيرة والصغيرة على السواء وكذلك للجان الإقليمية، ومدى مناسبة هذه المبالغ المخصصة لاحتياجات البلدان الفعلية التي ستظهر أثناء عملية

البرمجة. وتساءل أحد الوفود عما اذا كان ينبغي قصر الدعم التقني الأساسي على أنشطة التنمية البشرية المستدامة.

١٢٢ - وأيد عدد كبير من المتكلمين الاقتراح الداعي إلى تبسيط الخدمات الإدارية والتنفيذية بالنسبة للوكالات الكبيرة من خلال الاستعاضة عن المعدلات التجميعية لمختلف العناصر المشاريعية (التي تبلغ حاليا ١٠ في المائة في المتوسط) بمعدل تسديد موحد نسبته ١٠ في المائة. ومع هذا، فقد استفسر أحد المتكلمين بشأن أساس تحديد معدلات تسديد تكاليف الخدمات الإدارية والتنفيذية، بالقياس إلى المعدلات المستخدمة من قبل وحدات أخرى، ومن أمثلة ذلك: نسبة الـ ١٣ في المائة التي تدفع للوكالات الأصغر (والتي يمكن لها أن ترتفع إلى مستوى ٢٢ في المائة في ظل أحكام المرونة) والمعدل المتوسط البالغ ١٠ في المائة الذي يسدد إلى الوكالات الكبيرة، بالقياس إلى المعدلات التي يفرضها مكتب خدمات المشاريع والصناديق الاستئمانية، وكذلك بشأن أنشطة خدمات المشاريع. وطالب أحد المتكلمين بتفسير أكثر اكتمالا لأحكام المرونة القائمة، كما تساءل متكلم آخر عما اذا كانت الإسرافات الناجمة عن الحجم تقاس بناء على نطاق المشروع أم حجمه. واستفسر أحد الممثلين عما اذا كان المعدل الموحد للتسديد قد يؤدي دون قصد إلى تشجيع المغالاة في حجم المشاريع. واستفهم أحد المتكلمين عما اذا كانت الخدمات الإدارية والتنفيذية تنطبق على عناصر تقاسم التكلفة في مشاريع البرنامج الإنمائي.

١٢٣ - وأبدى أحد الوفود رغبته في معرفة كيفية تأثير عملية تخصيص موارد الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج بالنسبة لتوزيع الموارد القطرية على المناطق وعلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأقل نموا، والتمس توضيحا أيضا بشأن طريقة إدراج اللجان الإقليمية في نظام تكاليف الدعم.

١٢٤ - وردا على المسائل المثارة، بيَّن المدير المعاون أن مجلس التنفيذي يمكنه أن يحيط علما بالمركز المالي لتكاليف الدعم بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1995/49. وفيما يخص الوثيقة DP/1996/13، قد يرغب المجلس التنفيذي في معرفة كيفية ترشيد نظام تكاليف الدعم وفقا لمقرره ٢٣/٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة اللاحقة، وتجربة الدورة الخامسة. والاقتراح المتعلق بتحديد معدل تسديد موحد يبلغ ١٠ في المائة، فيما يتصل بالوكالات الكبيرة، سيكون مرهونا بموافقة المجلس التنفيذي.

١٢٥ - وأكد المدير المعاون أن المخصصات الواردة في الوثيقة DP/1996/13 مخصصات وطنية، وأنها ستتعرض للتعديل من منطلق الاستجابة للطلب الفعلي على شتى مواقع تقديم الخدمات. وأكد أن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج قد اتسع نطاقه بحيث أصبح يشمل اللجان الإقليمية، وذلك بموجب المقرر ٢٣/٩٥ والوثيقة ذات الصلة DP/1995/32. وتخصيص هذا الدعم يمثل تقديرا مفاهيميا للطلب في الجولة الأولى. وأما فيما يتصل بمشاركة المنظمات غير الحكومية وسائر وكلاء التنفيذ المحتملين، فإنه ما زال هناك عدد من الطرق لتمكين هذه الجهات من المشاركة في الأنشطة الممولة من

البرنامج الإنمائي، ولقد قامت بذلك بالفعل. وأكد أيضا أن موارد تكاليف الدعم سيجري تخصيصها من قبل المكاتب الإقليمية، بهدف توزيعها وفقا للمقرر ٢٣/٩٥.

١٢٦ - وواصل كلامه قائلا إن التقييم الأخير للتنفيذ الوطني قد طالب بتعزيز مشاركة وكالات الأمم المتحدة. وشدد على أنه كان من المقصود بنظام تكاليف الدعم أن يساعد بلدان البرنامج على التمكن من الوصول إلى معارف الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ومع هذا، فإن هذا النظام قد مكن هذه الهيئات من توسيع نطاق خبرتها عن طريق المشاركة في الأنشطة التنفيذية الداخلة في نطاق صلاحياتها. وفي ضوء إدراك هذه الفائدة المزدوجة، يلاحظ أن نظام تكاليف الدعم قد تضمن دائما تقاسم التكاليف بين الوكالات والبرنامج الإنمائي. وعلى سبيل المثال، وفي إطار المرفق الأول لخدمات الدعم التقني، قام البرنامج الإنمائي بتغطية ما يقرب من ثلثي التكاليف المشتركة، أما في سياق الخدمات الإدارية والتنفيذية، فقد غطى البرنامج الإنمائي ما متوسطه ١٠ في المائة من التكاليف الكلية، التي تتراوح بين ٢١ و ٢٢ في المائة. وفيما يخص الوكالات الأصغر، أدت أحكام المرونة إلى تعويض إسرافات الحجم التي ترتبط بالدخول في عدد محدود من المشاريع.

١٢٧ - ومع الانتقال إلى معدل تسديد موحد (بدلا من تطبيق معدلات تجميعية) فيما يتصل بالوكالات الكبيرة، ستستمر نظم قياس التكاليف قائمة حيث أنها توفر معلومات قيمة تتعلق بالرصد بالنسبة لما قد يجري مستقبلا من تعديلات للمعدلات. وأوضح أن البرنامج الإنمائي يقوم على نحو منتظم بالتشاور مع الوكالات بشأن تلك الأمور، وذكر أن ممثلي الوكالات الموجودين قد يعن لهم أن يقدموا مزيدا من التعليقات.

١٢٨ - وأشار مدير شعبة تخطيط وتنسيق الموارد التابعة لمكتب الموارد والعلاقات الخارجية إلى أن النظام السابق لتكاليف الدعم يتيح للوكالات أن تشارك في جميع مراحل المشاريع، ولكنها لا تحصل على تسديدات لتكاليف الدعم إلا وفقا لمشاركتها في مرحلة التنفيذ، وهذه تحسب بنسبة ١٣ في المائة من النفقات المشاريعية. ومن الواضح أن النظام السباق لم يكن يلائم التنفيذ الوطني، حيث يستحسن التمييز بين الدعم التقني المتعلق بالصياغة والمساندة، من جانب، والخدمات الإدارية والتنفيذية، من جانب آخر. ومع إدخال النظام الجديد لتكاليف الدعم في الدورة الخامسة، يلاحظ أن هذه الأهداف قد تحققت إلى حد كبير من خلال زيادة استخدام التنفيذ والتطبيق على الصعيد الوطني، وتوفير مساهمات خدمات تقنية أكثر تنسيقا من جانب الوكالات.

١٢٩ - وعند استحداث النظام الجديد فيما يتعلق بالخدمات الإدارية والتنفيذية في الدورة الخامسة، ارتئي أن من المستصوب أن توضع مجموعة من معدلات التسديد لإبراز كثافة العمل المتفاوتة لمختلف العناصر المشاريعية. ومزيج مدخلات المشاريع ما فتئ عرضة للتغير بمرور الوقت، والبرنامج الإنمائي يقوم الآن بتطبيق نظام تقديري يغطي حدا أقصى يبلغ ١٠ في المائة من نسبة التكاليف الكلية التي تتراوح بين ٢١ و ٢٢ في المائة. ونظام المجموعات قد تبين أنه نظام معقد، وبخاصة بالنسبة للمكاتب القطرية. وفي ضوء قيام البرنامج الإنمائي بتسديد ما يقل عن نصف التكاليف الكلية، ومع مراعاة أن الحجم الشامل للخدمات

الإدارية والتنفيذية يقل كثيرا عن المستوى الذي كان متوقعا له في البداية، يلاحظ أن جدوى التوفيق الدقيق قد أصبحت موضعا للتشكك. ومع اللجوء إلى معدل موحد، يلاحظ أن مزايا الفصل بين الخدمات التقنية والإدارية ما زالت قائمة، وذلك مع إمكانية إلغاء جانب لم يؤد إلى فائدة تذكر. وأضاف المدير أن تقارير حساب التكاليف بأثر رجعي يمكن تقديمها لمن يعنيه الأمر.

١٣٠ - وأكد أن أي مبلغ سبق تخصيصه من أجل الخدمات الإدارية والتنفيذية، ولكنه لم يدفع للوكالات، ما زال قابلا، في إطار التنفيذ الوطني، للإعادة إلى الحكومات من أجل البرمجة. والفرق في سياق ترتيبات البرمجة اللاحقة يتمثل في أنه كان من المتوقع للقاعدة المتعلقة بالتنفيذ الوطني أن تبلغ ٥٠ في المائة على الأقل.

١٣١ - وقد أعتبر المرفق الأول لخدمات الدعم التقني (وهو الآن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج) بمثابة معلم ناجح من معالم نظام تكاليف الدعم، وقد ارتبط بعملية تخصيص الموارد لدى ترتيبات البرمجة اللاحقة. وقد مكن هذا الممثل المقيم من أن يربط بين الخدمات التقنية المقدمة من الوكالات وبين طبيعة البرامج التي يجري وضعها. وأثناء الدورة الخامسة، كان من الممكن أيضا للوكالات أن تستخدم الخبرة الوطنية وأن تدعم الحلقات التدريبية الوطنية من أجل نشر نتائج الدراسات الرئيسية المضطلع بها.

١٣٢ - ودعا الرئيس ممثلي الوكالات إلى التعليق بإيجاز على القضايا المثارة. وذكر ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن أهداف ترتيبات تكاليف الدعم يجري الوفاء بها مع هبوط مشاركة المنظمة في تنفيذ المشاريع إلى حد الثلث من مستويات عام ١٩٩٢، وتضاعف مشاركتها في إطار التنفيذ الوطني في نفس الفترة. وأكد أن التعديلات التي يجري اقتراح إدخالها على النظام في الوقت الراهن لا تعرض المبادئ والأهداف الأساسية للخطر، ولكنها تعزز من الغايات ومن المعالم التي تتوقف على الطلب. وأضاف أن المنظمة ستحتفظ، على أي حال، بنظام قياس التكاليف فيما يتعلق بما لديها من احتياجات داخلية.

١٣٣ - وأكد ممثل منظمة العمل الدولية أيضا أن الاتجاه السائد في الوكالات يتمثل في التركيز على الدعم التقني، لا على الجانب الإداري من المشاريع، وكرر القول بأنه ينبغي للبرنامج الإنمائي والوكالات أن تعزز علاقاتها الاستراتيجية. وحذر كذلك من أن ثمة صعوبة، عند تقييم مختلف معدلات تكاليف الدعم، في قياس فعالية التكلفة على أساس قابل للمقارنة.

١٣٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٣/٩٦ - تكاليف دعم الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يعد ورقة غرفة اجتماعات بشأن نظام تكاليف دعم الوكالات؛

٢ - يقرر أن يقوم المجلس التنفيذي بالنظر في المقترحات الواردة في الوثيقتين DP/1996/13 و DP/1995/49 إلى جانب المعلومات الإضافية المطلوبة في الفقرة ١ أعلاه، في دورته السنوية لعام ١٩٩٦.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

عاشـــرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها: تقارير عن استعراضات منتصف المدة

نظرة عامة

١٣٥ - عرض المدير المعاون ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج الوثيقة DP/1996/12، التي تتضمن نظرة عامة على تقارير استعراضات منتصف المدة، والوثائق DP/1996/12/Add.1-5، التي تتضمن استعراضات منتصف المدة لبلدان مختارة. وتمثل هذه التقارير المجموعة الخامسة والأخيرة من استعراضات منتصف المدة لبرامج الدورة الخامسة، القطرية والمشتركة بين الأقطار، التي اضطلع بها أثناء الفترة الممتدة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥.

١٣٦ - والبرامج القطرية للدورة الخامسة كانت متمشية مع التوجيهات الواردة في مقرري المجلس التنفيذي ٣٤/٩٠ و ١٤/٩٤ بشأن مجالات اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمجموعة التالية من أطر التعاون القطـــري يتوقع لها أن تكون أكثر تركيزا أيضا على أولويات التنمية البشرية المستدامة. والتنفيذ الوطني ما زال هو الأسلوب المفضل فيما يتصل بالتعاون الذي يتلقى المساعدة من البرنامج الإنمائي. وقد تبين من استعراضات منتصف المدة وأيضا من تقييم رسمي للتنفيذ الوطني أجري في منتصف عام ١٩٩٥ أن هذا الأسلوب مفيد في معالجة أهداف البرنامج الإنمائي المتعلقة بالاستدامة وبناء القدرات والفعالية من حيث التكلفة. وهناك نظام مبسط ومترابط للتنفيذ الوطني، يستند إلى إدارة برنامجية غير مركزية، بما في ذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني، يجري استحداثه في الوقت الراهن كيما يستخدم بحلول نهاية عام ١٩٩٦.

١٣٧ - وأسلوب النهج البرنامجي، الذي طبق على نطاق واسع، مفيد في تنسيق التعاون الخارجي وإدماجه في البرامج الوطنية. ولكنه، مع هذا، أقل نجاحا اذا ما نظر اليه باعتباره وسيلة لحشد الموارد. والعمل جار في الوقت الراهن من أجل تبسيط الدعم البرنامجي ووسائل التنفيذ البرنامجي، ومن المأمول فيه أن يكون المانحون على استعداد لمساندة البرامج الوطنية من خلال إطار النهج البرنامجي في المستقبل. وثمة منهاج تدريبي على النهج على صعيد المنظومة بأسرها وضعه مركز تورينو التابع لمنظمة العمل الدولية.

١٣٨ - وتنمية القدرات ما زالت تشكل الهدف المركزي لدى غالبية البرامج التي تتلقى مساعدة البرنامج الإنمائي، وهذا الهدف سيظل محط اهتمام في إطار ترتيبات البرمجة اللاحقة. والبرنامج الإنمائي سوف يعمل على نحو وثيق مع الحكومات من أجل تحسين نظم الخدمة العامة والحوافز. واستعراضات منتصف

المدة قد بينت أن إخفاق غالبية البلدان في تطوير قدرات القطاع العام والاحتفاظ بها يرجع مباشرة إلى انخفاض المرتبات وهبوط أحوال الخدمات عن المستوى الأمثل في ذلك القطاع.

١٣٩ - والاستعراض قد أبرز أيضا أهمية استحداث نظم واضحة للرصد والمراجعة فيما يتصل بالبرامج التي تتلقى مساعدة البرنامج الإنمائي. ومكتب البرنامج الإنمائي للتقييم والتخطيط الاستراتيجي يتولى، بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية، استحداث منهجية تتعلق بمؤشرات التقدم وتقييم الآثار.

١٤٠ - وتساءلت عدة وفود عن سبب كون التقرير المتعلق باستعراضات منتصف المدة آخر التقارير في حين أنه ما زالت هناك بعض الاستعراضات التي سيضطلع بها في عام ١٩٩٦. واستُفسر أيضا عما اذا كانت الإجراءات المتصلة باستعراضات منتصف المدة معقدة بدرجة أدت إلى التأخر في إنجازها. ومن الواجب على البرنامج الإنمائي أن يستحدث تدابير جديدة لإجراء الاستعراضات فيما يخص المجموعة التالية من أطر التعاون التقني. وكان ثمة تشديد على أن القالب الحالي، الذي يستخدم منذ عام ١٩٩٢، جدير بالتنقيح، واقترح أن تدرج المعلومات المتصلة بمجالات الاهتمام الأربعة لدى البرنامج الإنمائي والأثر البرنامجي وتعبئة الموارد وتحليل الصلات القائمة بين تلك العوامل.

١٤١ - وأكد أحد الوفود أن هناك أهمية لإدماج المعلومات المتصلة بأثر البرامج القطرية واستدامتها في استعراضات منتصف المدة، فالعينة المعروضة من استعراضات منتصف المدة لا تتضمن إلا قدرا بالغ الضآلة من تحليل أثر البرامج في البلدان. والوثائق ذات الصلة كانت وثائق وصفية حافلة بإحصاءات كثيرة، ولكنها جاءت خِلْوا من التحليل الكافي، في نظر بلده. وعلاوة على ذلك، لا توجد مناقشة تذكر للتعاون المتعدد الأطراف والثنائي، باستثناء ما ورد في التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة في البرازيل (DP/1996/12/Add.4) في معرض الإشارة إلى تقاسم التكاليف.

١٤٢ - وتساءل أحد الوفود عما اذا كان هناك أي تحليل لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات منتصف المدة التي سبق إنجازها. واقترح وفد آخر أن يدعى البلد موضع الاستعراض للمشاركة في المناقشات التي تدور بالمقر بشأن استعراض منتصف المدة، حيث أن هذا كان تجربة ناجحة في الماضي. وكانت هناك دعوة إلى زيادة فرص التدريب أمام السكان في بلدان البرنامج. وبناء القدرات جدير بالاهتمام على جميع الصعد، بما فيها صعيدا الأقاليم والمحليات.

١٤٣ - وشددت عدة وفود على ضرورة القيام بتقييم مدى النجاح في استئصال الفقر في إطار البرامج القطرية، باعتبار ذلك معيارا من المعايير الرئيسية. وبناء القدرات هو الدور الرئيسي للبرنامج الإنمائي، وإن كان قد لوحظ أن التقرير يتضمن تفسيرات لسبب وجود عقبات تعوق تحقيق تنمية بشرية مستدامة. وبرامج البرنامج الإنمائي ينبغي لها، رغم ذلك، أن تستهدف قضية إثراء حياة أفقر الفئات السكانية، على نحو يحقق الاستدامة بالمعنى الحقيقي. والبرنامج الإنمائي يجب عليه أن يتحلى بالصبر والشجاعة اللازمين لمعالجة المناطق المنكوبة بالفقر.

١٤٤ - والتقارير تبين أن ثمة مشاكل قائمة في مجال تطبيق التنفيذ الوطني والنهج البرنامجي، وهذا عامل جدير بالمتابعة المنتظمة على يد السلطات المناسبة في البرنامج الإنمائي. والنهج البرنامجي يوفر إطارا تنسيقيا كما يوفر أثرا برنامجيا أبعد مدى. وقال أحد المتكلمين إنه يجب تنفيذ النهج البرنامجي على نحو تدريجي، وشدد على الدور الرائد الذي تضطلع به الحكومات باعتباره عاملا من عوامل زيادة نجاح البرمجة القطرية.

١٤٥ - وقام أحد الوفود بدعوة المانحين إلى الإسهام بالأموال والتكنولوجيات من أجل تشجيع استخدام النهج البرنامجي، ولكنه أقر بأن هذا ليس دائما بالمهمة السهلة، مما ورد على نحو موجز في الفقرة ٢٥ من التقرير المتعلق بالنظرة العامة. ويجب إثبات زيادة الفعالية والتنسيق، ولا سيما في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومن خلال إصلاح الأمم المتحدة كذلك، وذلك بهدف اجتذاب تمويل مستدام من قبل المانحين. واقترح أن يضطلع البرنامج الإنمائي بدراسة للاستدامة المحتملة للتعاون المتعدد الأطراف والثنائي. وقال إن دعم المانحين يتجاوز جمع الأموال، في نظر حكومة، وأن من الواجب أن تجرى دراسة دقيقة للمزايا المقارنة لكل من المانحين.

١٤٦ - وطُلب مزيد من المعلومات بشأن استخدام وتعبئة الموارد غير الأساسية، وبخاصة موارد تقاسم التكاليف. وكانت هناك دعوة إلى استحداث حدود صلاحيات لاستعمال هذا الأسلوب. وتساءلت بعض الوفود عن مدى الحاجة، الوارد ذكرها في الفقرة ٢٨ (ب) من الوثيقة DP/1996/12، إلى وحدات إدارية خاصة بشأن التنفيذ الوطني.

١٤٧ - وتساءل أحد الوفود عما اذا كان سيتم إدراج النتائج المتصلة باستعراضات منتصف المدة للبرامج الإقليمية والأقاليمية، وعما اذا كانت ستجرى استعراضات للبرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في زامبيا والصومال وليبريا وبلدان وسط آسيا.

١٤٨ - وأكد المدير المعاون أن هدف استعراضات منتصف المدة هو تقييم مدى أهمية البرامج القطرية ومعرفة اتجاهها، مع تحديد المشاكل والاجراءات التصحيحية المتخذة. ورغم أن المجلس التنفيذي لم يطلب تقريرا عن استعراضات منتصف المدة في عام ١٩٩٦، فإنه يمكن تقديم تقرير من هذا القبيل في حالة طلبه. وشدد على أن هناك صعوبة في إجراء هذا العدد الكبير من الاستعراضات، وعلى أن ثمة تعذرا في القيام بها في بعض البلدان في حالات خاصة. وسلط الضوء على عدم سهولة تحليل الآثار في الاستعراضات، ففي بعض الحالات لا يكون البرنامج الإنمائي مانحا رئيسيا في البلد، وكثيرا لا توجد وسيلة لمعرفة الآثار، في حالة تميزها، إلا بعد عام أو عامين من إنجاز البرنامج، وبالتالي فإنها ليست ممكنة عند إجراء استعراض منتصف المدة. والبرنامج الإنمائي يعمل، هو والبنك الدولي واليونيسيف، على استحداث مؤشرات أفضل، ولا سيما في القطاع الاجتماعي.

١٤٩ - وذكر أنه قد قـُدم إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ استعراض مشترك بين الأقطار، وأن هذا الاستعراض قد خلص، من بين ما خلص اليه، إلى أن البرنامج الإنمائي يتعين عليه أن يزيد من استخدام المؤسسات الإقليمية، وأنه ينبغي تحسين الروابط بين البرامج الإقليمية والقطرية. وذكر أن أسلوب تقاسم التكلفة لم يستعمل على نطاق كبير خارج أمريكا اللاتينية. وثمة استعراض واسع النطاق في هذا الشأن سوف يقدم إلى المجلس التنفيذي في المستقبل القريب. وفي معرض الرد على أحد الاستفسارات، قال إن التنظيم الذي يراعي التوازن بين الجنسين يشكل أولوية رئيسية لدى البرنامج الإنمائي.

١٥٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالنظرة العامة على التقارير المتعلقة باستعراضات منتصف المدة (DP/1996/12).

استعراض منتصف المدة لموزامبيق (DP/1996/12/Add.1)

١٥١ - تكلم العديد من الوفود للإعراب عن دعمها لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الناجحة في موزامبيق، وبخاصة لدور التنسيق الهام الذي اضطلع به المنسق المقيم في فترة انتقالية كانت صعبة للغاية في تاريخ البلد. وقد أظهر ذلك إمكانية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفعالية في ظل ظروف متغيرة.

١٥٢ - وعكس التقرير بشكل جيد الحالة في موزامبيق. فأظهر أن البرنامج الإنمائي ركز جهوده بنجاح على تنسيق المعونات. وكان لأعماله أثر إيجابي في عملية انتقال موزامبيق من مرحلة الصراع إلى إعادة التعمير والتنمية. وأشاد عدد من الوفود بالمنسق المقيم لرئاسته للفريق العامل المعني بتقديم المعونة مقابل الديمقراطية ولعلاقة العمل الوثيقة بينه وبين البنك الدولي. وأشار بعض المتكلمين إلى التعليقات الإيجابية التي تلقوها من بعثاتهم في مابوتو فيما يتعلق بعمل البرنامج الإنمائي. وطلب أحد الوفود إيضاح "الدروس المستفادة" التي يمكن تطبيقها في بلدان أخرى.

١٥٣ - وأيدت الوفود مجالات التركيز الجديدة المذكورة في الفقرة ١٣ من الوثيقة. وتم إفراد أنشطة في القطاع الاجتماعي، وبخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية، من أجل دعمها بشكل خاص. وأشار أحد الوفود إلى المساهمة القيمة لمتطوعي الأمم المتحدة في موزامبيق.

١٥٤ - وأثيرت أسئلة بشأن خطة العمل الطموحة الموضحة في الوثيقة، والتقدم المحرز في توفير الائتمانات للمجتمعات المحلية الريفية، واستخدام خدمات الدعم التقني (خدمات الدعم التقني - ١ و - ٢)، وتجميع الموارد في قطاع الصحة لتقديم تعاون تقني غير مشروط. وحث أحد الوفود، وهو يتكلم بالنيابة عن وفد آخر، على الإسراع في التنفيذ، وزيادة التنفيذ الوطني، وتحسين بناء القدرات.

١٥٥ - وردا على ذلك، أكد الممثل المقيم في موزامبيق أهمية الدور الذي أداه التنسيق في البلد. غير أنه من الصعب قياس مدى تأثير أنشطة البرنامج الإنمائي في موزامبيق في هذه الفترة، نظرا لما شهدته الحالة من تقلب في السنوات الأخيرة. وينبغي النظر في هذا العنصر في العديد من البلدان المختلفة التي تشهد

تغيرا سريعا - أي أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتلك الخارجة من الفترات اللاحقة للصراع. ومن الضروري وضع أداة معقولة لقياس مدى التأثير في هذه الحالات. وعلاوة على ذلك، فإن تقييم مدى نجاح التنفيذ الوطني ونهج البرنامج في موزامبيق يتسم بصعوبة خاصة. وقد يكون من المفيد أن يقوم البرنامج الإنمائي باستعراض الطرائق المشار إليها بغية تحويلها إلى أدوات عملية. وتم التأكيد على مسألة الملكية الحكومية في موزامبيق.

١٥٦ - وأشار الممثل المقيم إلى أن استعراض منتصف المدة تضمن معلومات عن أرقام التخطيط الإرشادية وتقاسم التكاليف فحسب، ولكنه لم يشمل معلومات عن التمويل المشترك. ولاحظ أن التمويل عن طريق ترتيبات الصناديق الاستئمانية كان أكثر فعالية في موزامبيق. فقد تم تمويل ٦٠-٧٠ مليون دولار تقريبا عن طريق الصناديق الاستئمانية في موزامبيق.

١٥٧ - وقال الممثل المقيم، في رده على الأسئلة المطروحة، إن حوارا قد بدأ بشأن توفير الائتمانات في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بتجميع الموارد في قطاع الصحة، يُرجى توسيع هذه الطريقة لتشمل قطاعات أخرى في موزامبيق وتستخدم في بلدان أخرى. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة في موزامبيق، أكد على ضرورة بدء الحوار في المجتمع الدولي في وقت مبكر بالنسبة للحالات الطارئة وما بعد حالات الطوارئ، إذ أن الحالات اللاحقة للصراع كثيرا ما تتطلب تنسيقا أشد. وسيتم استعراض طرائق خدمات الدعم التقني - ١ وخدمات الدعم التقني - ٢. ووافق على أن متطوعي الأمم المتحدة قد قاموا بدور مفيد تماما في عملية إقامة السلام في موزامبيق، وهي تجربة يمكن أن تستفيد منها بلدان أخرى.

١٥٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة لموزامبيق (DP/1996/12/Add.1).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/1996/12/Add.2)

١٥٩ - أعرب عن التقدير للدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبخاصة في مجال تنسيق المعونات. ويوفر البرنامج القطري مثالا جيدا لميزات البرنامج الإنمائي النسبية. وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه باستكشاف إمكانيات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع البرنامج الإنمائي في المستقبل، وبخاصة فيما يتعلق بتحسين تنمية الموارد البشرية، نظرا لعزم الحكومة على الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٧. وطلب الوفد ذاته من البرنامج الإنمائي تقديم مقترح عن سبل استخدام صناديق بناء القدرات في القرن ٢١ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

١٦٠ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه لأن تقرير استعراض منتصف المدة لم يقدم معلومات أكثر تفصيلا عن مدى تأثير البرنامج الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي. وردد عدد من المتكلمين طلب تعزيز تنمية الموارد البشرية في البلد، بالإضافة إلى تركيز البرنامج الإنمائي على القضاء على الفقر، وتطوير الهياكل الأساسية، والإصلاح الاقتصادي. وأثيرت عدة أسئلة فيما يتعلق بخطط البرنامج الإنمائي للتعاون

في قطاع القوى الكهرمائية، ولاحظ بعض الوفود أن تطوير هذا القطاع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد يسفر عن أثر سلبي على البيئة المحلية وعلى إدارة المياه في البلدان المجاورة. وأيد أحد الوفود عقد اجتماع المائدة المستديرة القادم للبلد في البلد ذاته بدلا من عقده في الخارج. وطلب متكلم آخر الحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بتنمية الأرياف وعمل البرنامج الإنمائي في مجال تعزيز المنظمات غير الحكومية المحلية.

١٦١ - ثم أجاب رئيس شعبة دعم المكاتب القطرية التابعة للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، على النقاط التي أثيرت أثناء المناقشة. وأشار إلى أنه يجب دراسة مدى التأثير بطريقتين: بالنظر إلى البرنامج ككل وعن طريق دراسته على مستوى المشروع. ونظرا للعدد الكبير من المانحين المشتركين في البرنامج، كثيرا ما يصعب عزو النتائج إلى مانح معين، مثل البرنامج الإنمائي. كما يصعب قياس مدى تأثير البرامج في مجالات مثل القضاء على الفقر، وبخاصة في منتصف المدة. أما على مستوى المشروع، فإن ورقة القضايا المشتركة تتيح تحليلا كاملا للأهداف التي تم بلوغها ولقابلية الاستمرار، ويرد موجز لهذه الورقة في التقرير المعروض على المجلس التنفيذي. وأتيحت للمانحين، حسب الاقتضاء، تقارير محددة عن مدى تأثير ترتيبات تقاسم التكاليف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ويعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز قدرة الحكومة على إعداد الوثائق لاجتماع المائدة المستديرة القادم، الذي سيعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأشار إلى أنه يمكن بالفعل عقد اجتماع المائدة المستديرة في البلد على الرغم من أن اجتماعات المائدة المستديرة عادة ما تحظى بمستوى تمثيل أرفع للمانحين عندما تعقد في نقطة مركزية قريبة من عواصم المانحين. وستقدم مقترحات فيما يتعلق بالتمويل من صندوق بناء القدرات في القرن ٢١. وفيما يتعلق بما أعرب عنه من مشاعر القلق بشأن اشتراك البرنامج الإنمائي في قطاع القوى الكهرمائية، أحاط المجلس التنفيذي علما بأن البرنامج الإنمائي يدعم بنشاط لجنة الميكونغ وأنه يجري التخطيط لعقد حلقة عمل في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦ في بانكوك بشأن مختلف جوانب تنمية حوض نهر الميكونغ، بما في ذلك خيارات تنمية القوى الكهرمائية. وستشترك في حلقة العمل منظمات غير حكومية.

١٦٢ - وأعرب ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن امتنان بلده للمجلس التنفيذي لما قدمه من تعليقات إيجابية في استعراض منتصف المدة. وأشاد بتعاون البرنامج الإنمائي القيم في مساعدة بلده على إجراء الاصلاح الاقتصادي. كما ساعد البرنامج الإنمائي في عملية التنمية في بلده عن طريق تنسيق المساعدة الخارجية. وقد أعدت أيضا مذكرة بشأن الاستراتيجية القطرية. وأشار إلى أن حكومته تعتبر التنمية الريفية من المجالات ذات الأولوية لديها. ومن المزمع عقد اجتماعات استعراض سنوية كل عام حتى عام ٢٠٠٠ ما بين الحكومة وجميع هيئات الأمم المتحدة، برئاسة البرنامج الإنمائي، من أجل تقييم مدى تأثير برامج الأمم المتحدة.

١٦٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/1996/12/Add.2).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الأول للجمهورية اليمنية (DP/1996/12/Add.3)

١٦٤ - تقدم أحد الوفود بالتهنئة للبرنامج الإنمائي وممثله المقيم في اليمن للمرونة التي تجاوبا بها مع الظروف الاستثنائية التي يشهدها البلد. وطلب وفد آخر من البرنامج الإنمائي تقديم مقترح بشأن تمويل الأنشطة في اليمن عن طريق صندوق بناء القدرات في القرن ٢١.

١٦٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الأول لجمهورية اليمنية (DP/1996/12/Add.3).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس للبرازيل (DP/1996/12/Add.4)

١٦٦ - لاحظ أحد الوفود أن استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري للبرازيل يختلف عن الاستعراضات الأخرى التي قدمت إلى المجلس التنفيذي من حيث أنه يشير بكثرة إلى دور الخبراء الاستشاريين في إعداد استعراض منتصف المدة وفي الأنشطة المتصلة بالحكومة والمنظمات غير الحكومية. والتمس مزيدا من المعلومات عن أثر البرنامج أيضا. واستفسر وفد آخر عما إذا كان هناك دور لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في مشروع ينسقه البنك الدولي بشأن الغابات المدارية. ولاحظ أحد الوفود العمل الإيجابي الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في تقديم الدعم المؤسسي وتنمية القدرات.

١٦٧ - وأحال مدير برنامج البرازيل في المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجلس التنفيذي إلى الفقرة ٢١ من الوثيقة، التي تتناول بالدراسة أثر البرنامج في البرازيل. وذكر، مثلما ذكر آخرون من قبله، أن من الصعب تمييز أثر واضح في المرحلة الراهنة. وحيث أن شكل التقارير التي ستقدم في المستقبل سيجري تعديله، كما أعلن مساعد مدير البرنامج الإنمائي ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج، فإن أعمال البرنامج الإنمائي يمكن أن تنعكس بشكل أفضل في شكل منقح. وأوضح أن البرنامج الإنمائي استعان بفريق من الخبراء الاستشاريين للحصول على مدخلات محددة لاستعراض منتصف المدة. ولاحظ أيضا أنه بالرغم مما يبدو أنه معدل مرتفع لتكاثر المشاريع، فإن ربع العدد الإجمالي يمثل ٩٠ في المائة من تكاليف البرنامج. وذكر أن البرنامج الإنمائي يقوم بدور في تنسيق برنامج الغابات المدارية، وأن تعاونا وثيقا مع البنك الدولي سيقام في هذا الصدد.

١٦٨ - وأعرب ممثل البرازيل عن رغبته في إيضاح الأعمال التي تضطلع بها حكومته من خلال وكالة التعاون البرازيلية فيما يتعلق بالبرنامج القطري الذي ينفذه البرنامج الإنمائي. وذكر، مشيرا إلى الفقرة ٢٩ من الوثيقة DP/1996/12/Add.4، أن وكالة التعاون البرازيلية اضطلعت، من خلال وحدة الدعم الإداري فيها، بالإدارة المركزية لجميع مشاريع البرنامج الإنمائي، التي بلغت في ذلك الحين حوالي ٨٠ مشروعا، من بينها جميع المشاريع الكبيرة النطاق. وفيما يتعلق بالفقرة ٣٤، قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الدور التنسيقي الذي تقوم به وكالة التعاون البرازيلية. وذكر أن وحدة الدعم الإداري التابعة للوكالة أقامت صلات وثيقة مع القطاعات الحكومية المختلفة، ومن بينها معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية ووزارة التخطيط. وأكد الممثل، مشيرا إلى الفقرة ٤٠، الأهمية التي تعلقها حكومته على تشجيع مشاركة مختلف القطاعات

الحكومية والمجتمع المدني في صياغة مشاريع البرنامج الإنمائي، التي تنسقها وكالة التعاون. وذكر أن حكومته تعترف بأن التنفيذ الوطني في البرازيل يلزم أن يكون من اختصاص آلية مركزية في الحكومة الاتحادية مسؤولة عن تنفيذ البرنامج برمته. وقد كانت تجربة وحدة الدعم الإداري التي دامت خمس سنوات حتى الآن ناجحة للغاية في هذا الصدد. وذكر أن حكومته تتفق إلى حد كبير للغاية مع البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتحقيق اللامركزية، وهو موضوع ترحب الحكومة بإجراء مزيد من المناقشة له.

١٦٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس للبرازيل (DP/1996/12/Add.4).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لرومانيا (DP/1996/12/Add.5)

١٧٠ - أشاد ممثل رومانيا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجدية عملية استعراضات منتصف المدة وانفتاحها وشفافيتها. ووصف أعمال البرنامج الإنمائي في رومانيا بأنها إيجابية ورسمت للبرنامج صورة جيدة لدى المجتمع المدني. وقال إن الوثيقة تكشف تطورات رئيسية عديدة، من بينها التزام الحكومة بمواصلة وتوسيع التعاون مع البرنامج الإنمائي تمشيا مع الأولويات الوطنية من خلال إدخال الرؤية الجديدة للبرنامج الإنمائي وأهدافه. وأضاف قائلا إن المشاريع المستمرة تركز على المجالات الهامة من قبيل تنمية الموارد البشرية، والبيئة، والطاقة، وشبكات السلامة الاجتماعية. ومن الضروري توجيه مزيد من الموارد إلى تلك المجالات. ولاحظ أثر البرنامج القطري الذي ينفذه البرنامج الإنمائي في رومانيا، ونوه بأهمية أثره البالغة. وفيما يتعلق بالتمويل وصف رقم التخطيط الارشادي بأنه هام في حفز التمويل المشترك. وأعرب في ذلك الصدد عن رغبته في توجيه الشكر إلى حكومات عديدة لتمويلها المشترك للبرنامج الذي ينفذ في رومانيا. ولدى إعرابه عن تقدير حكومته لمدير البرنامج الإنمائي، وللمدير المعاون، وللمنسق المقيم في رومانيا، وللمدير الإقليمي، قال إن حكومته مستعدة لدعم الرؤية الجديدة للبرنامج الإنمائي. وشكر المنسق المقيم لفعاليته في استخدام الموارد المتاحة المحدودة. وقال إن وفده يتطلع أيضا إلى إجراء مناقشات بشأن تنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة.

١٧١ - ونوه أحد الوفود بالتعاون الممتاز مع مجموعة المانحين في رومانيا وبالنجاح العام للبرنامج الذي ينفذه البرنامج الإنمائي هناك. ودعا إلى زيادة التنفيذ الوطني في رومانيا، نظرا لارتفاع مستوى التدريب والخبرة الفنية بين أهل ذلك البلد. ونوه أيضا بضرورة أن تتعاون البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما بينها، في مجالات مثل الخصخصة. وأعرب وفد آخر عن تأييده لأعمال البرنامج الإنمائي في مجال تنمية الموارد البشرية في رومانيا، وأشار إلى أن البلد سيظل يعمل في ظل حالة تقشف مالي.

١٧٢ - ووافق المجلس التنفيذي على استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لرومانيا (DP/1996/12/Add.5).

تقديم المساعدة إلى البوسنة والهرسك

١٧٣ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا مرحليا شفويا، حسب طلب المجلس التنفيذي في مقرره ١١/٩٦، بشأن تقديم المساعدة من البرنامج الإنمائي إلى البوسنة والهرسك.

١٧٤ - فقال إن البرنامج الإنمائي أقام تعاونا مع البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٣: فقد خصص مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لدورة البرمجة الخامسة، وأدير البرنامج من المقر. وخلال بعثة استطلاعية أوفدت إلى البلد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وقّع البرنامج الإنمائي مع البوسنة والهرسك الاتفاق الأساسي الموحد لتقديم المساعدة. وأشار المدير المعاون للبرنامج الإنمائي إلى أن المجلس التنفيذي خصص، في مقرره ١١/٩٦، تمويلا للبوسنة والهرسك يبلغ ٥ ملايين دولار، وأنه وافق على فتح مكتب للبرنامج الإنمائي في سراييفو.

١٧٥ - وأضاف المدير المعاون يقول إن المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة قد أجرى، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، مناقشات مع وحدات الإدارة والدعم في البرنامج الإنمائي من أجل إقامة مكتب في سراييفو. ووافق البرنامج على إنشاء وظائف ممثل مقيم ونائب ممثل مقيم ومدير عمليات للبوسنة والهرسك. وذكر أن مدير العمليات موجود بالفعل في سراييفو، حيث يضع اللمسات الأخيرة في ترتيبات تأمين حيز المكاتب اللازم. وخصص البرنامج الإنمائي موارد من الميزانية الأساسية لتعيين موظفين محليين في المكتب ولتغطية التكاليف الأولية لإنشاء المكتب، فضلا عن تكاليف تشغيله لعام ١٩٩٦. ويجري بذل كل الجهود لتقاسم تكاليف الخدمات المشتركة والأماكن مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولشراء معدات من الأمم المتحدة بأسعار مواتية، متى أمكن ذلك. ومن المتوقع أن يبدأ المكتب في ممارسة أعماله بحلول أيار/مايو ١٩٩٦.

١٧٦ - وذكر المدير المعاون أن بعثة مشتركة بين الوكالات زارت البوسنة والهرسك في آذار/مارس ١٩٩٦ من أجل وضع إطار للبرمجة. وحددت البعثة مقترحات إنمائية مكملة للعمليات الإنسانية وعمليات الإغاثة التي تضمنها النداء الموحد الذي وجه في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ والتي يقصد بها المساعدة في عملية إعادة بناء المجتمع المدني في الأجل المتوسط. وسيجري الاضطلاع ببرامج على كل من الصعيدين المركزي والمحلي، ستساعد على بناء القدرات الوطنية للمؤسسات الحكومية الأساسية وعلى وضع مخططات للتنمية على صعيد المناطق. وقد عقدت مذكرة مع الحكومات (الحكومة المركزية، والاتحاد البوسني/الكرواتي، والجمهورية الصربية) توجز تلك الاتفاقات. وسوف يقدم البرنامج الإنمائي برنامجا للتنمية المتوسطة الأجل والمتعددة القطاعات إلى المانحين في أواخر هذا العام.

١٧٧ - وأكد المدير المعاون أن المكتب سيكفل تنسيق جميع برامجه مع برامج الشركاء الآخرين الذين يقدمون المعونة على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. وأعلن أن البرنامج الإنمائي على أهبة الاستعداد لتولي الدور الرائد داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وتحت التوجيه العام لممثل الأمم المتحدة الخاص للبوسنة والهرسك، الذي عينه الأمين العام في شباط/فبراير ١٩٩٦. وسوف يسعى البرنامج الإنمائي، من خلال مكتبه، إلى إقامة حوار منسق مع مكتب الممثل السامي.

١٧٨ - وأعرب المدير المعاون عن شكره لحكومة اليابان لمساهمتها السخية البالغة ٣٠,٩ مليون دولار للبرنامج الذي ينفذه البرنامج الإنمائي للبوسنة والهرسك. وأعرب أيضا عن شكره لحكومتي النمسا وإيطاليا لمساهمتيهما الإيجابيتين.

١٧٩ - وشكر ممثل البوسنة والهرسك البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي لمساعدتهما لبلده. وشجع البرنامج الإنمائي على ترسيخ وجوده في البوسنة والهرسك في أقرب وقت ممكن. وقال إن جهود البرنامج الإنمائي التعاونية تقدر تقديرا جما باعتبارها مساهمة في إعادة بناء البلد وفي تحقيق أولوياته المتمثلة في تعزيز المجتمع المدني وإعادة توطين اللاجئين والمساعدة على إعادة المشردين إلى ديارهم. وأعرب عن امتنان بلده لحكومات اليابان والنمسا وإيطاليا لما قدمته من مساهمات.

١٨٠ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للمساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي للبوسنة والهرسك. وأكدت إلحاحية وضع برنامج كامل وإنشاء مكتب مزود بمجموعة كاملة من الموظفين. وذكرت تلك الوفود أن من المهم أن يركز البرنامج الإنمائي على مجالات معينة له فيها ميزة نسبية، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والإنمائية، وبالتنسيق مع المانحين. وطُلب مزيد من التوضيح لدور البرنامج الإنمائي.

١٨١ - ورد المدير المعاون بقوله إن إلحاحية إقامة المكتب يؤمن بها البرنامج الإنمائي أيضا. وقد تم اختيار كل من الممثل المقيم ونائب الممثل المقيم. وعرض أن يطلع الوفود المهتمة على تقرير بعثة البرمجة، الذي يقدم مزيدا من التفاصيل عن مجالات تركيز مشاركة البرنامج الإنمائي المرتقبة. وقال إن البرنامج الإنمائي يدرك ضرورة التنسيق الحيوية، نظرا لكثرة عدد الجهات الفاعلة الدولية في البلد.

١٨٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي عن البوسنة والهرسك.

حادي عشر - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

١٨٣ - عرض مدير البرنامج البند، بما في ذلك ورقات غرف الاجتماع التي أعدت للدورة، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1996/25).

١٨٤ - وأكد أهمية أعمال مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها في الإشراف على تعزيز مهمة المنسق المقيم. وقال إن من الصعب الفصل فصلا حادا بين مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه والمسؤوليات التي يضطلع بها البرنامج نيابة عن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بنظام المنسق المقيم. وشدد على أن البرنامج الإنمائي مسؤول عن الإدارة العامة للمنسق المقيم وعن تمويله.

١٨٥ - وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أعرب عن رغبته في تقديم إيضاح لبعض المسائل التي أثيرت. فقال إن هناك خريطة تنظيمية لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وزعت لعلم الوفود. ووضعت شعبة دعم نظام المنسق المقيم مبادئ توجيهية لإدارة مخصصات الموارد لدعم البلدان في الحالات الخاصة ولدعم المنسق المقيم فيما يتعلق بترتيبات البرمجة الجديدة. وذكر أن مهمة دعم المنسق المقيم، التي كانت إدارة الأمم المتحدة لتنسيق البرامج والتنمية المستدامة هي التي تديرها سابقا، قد نقلت إلى البرنامج الإنمائي وأن البرنامج يمولها. وقد أظهر استعراض السياسات الذي أجري في عام ١٩٩٥، ضمن سلسلة استعراضات السياسات التي تجري كل ثلاث سنوات، أن نصف وقت المنسق المقيم ينفق على مهام المنسق المقيم، ومن ثم يجب تعزيز هذا الدور القيادي، الذي يتضمن دور المنسق الإنساني في معظم البلدان التي تواجه أزمة أو التي خرجت من أزمة. وهناك مهمة حيوية أخرى للمنسق المقيم هي مساعدة الحكومات في تنسيق المساعدة الخارجية. والفئة الأخيرة مدرجة في البند ٣-١-١ من ترتيبات البرمجة الجديدة. ويقدم مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة الدعم اللازم للوفاء بهذه المهمة.

١٨٦ - وثانيا، ذكر أن شعبة الخدمات الاستشارية في مجال السياسات التابعة للمكتب تقدم الدعم للمسؤوليات التي أصبح يضطلع بها بناء على طلب من الأمين العام في نطاق دوره كمنسق خاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تضمنت الأنشطة التي اضطلعت بها الشعبة مؤخرا تقديم الدعم لبدء المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا وخطة عمل لدعم العمليات التي تجري على الصعيد القطري بشأن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات الدولية.

١٨٧ - وأضاف مدير البرنامج يقول إن الشعبة تقدم أيضا الدعم والمتابعة للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية لكبار المسؤولين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وهي اجتماعات يرأسها بصفته المنسق الخاص، نيابة عن الأمين العام. وتعمل الشعبة على جعل منظومة الأمم المتحدة قوة قوية ومتكاملة تعمل من أجل التنمية البشرية المستدامة.

١٨٨ - وأوضح أن مديرية مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة يرأسها مدير، برتبة مد ٢، يعمل أيضا كنائب لمنسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن. وأشار إلى أنه ليس من غير المعتاد أن يكون مدير برتبة مد - ٢ مسؤولا أمام مدير آخر برتبة مد - ٢، كما هو الحال في مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك فإن العدد المشترط للوظائف برتبة مد - ٢ لم يحدث تجاوز له. وفيما يتعلق بنسبة الوظائف من الفئة الفنية إلى الوظائف من فئة الخدمات العامة، المعترض عليها في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أوضح أن بعض موظفي فئة الخدمات العامة يؤدون أعمالا شبه فنية. وشدد على أن مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة منظم تنظيما جيدا ويقدم خدمة حيوية للأمم المتحدة. وقال إن المكتب ينفذ ولايات المجلس التنفيذي ويتماشى مع الاستراتيجية المتعلقة بالميزانية. وعلاوة على ذلك تشترك أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة في المكتب من خلال الإعارات، التي يرحب بها البرنامج الإنمائي.

١٨٩ - وشدد مدير البرنامج على العلاقة الطيبة مع إدارة الأمم المتحدة لتنسيق البرامج والتنمية المستدامة وعلى الجسور التي تقام من خلال دوره كمنسق خاص لجميع إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وقال إنه يتوقع أن يؤدي ذلك إلى إقامة صلة أقوى بين التنمية والإغاثة، فضلا عن تعزيز الروابط مع مؤسسات بريتون وودز.

١٩٠ - وأشار أحد الوفود، متكلما أيضا نيابة عن وفد آخر، إلى أحكام الفقرة ٣٥ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥، وقال إنه يرغب في توجيه الانتباه إلى الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي تشير إلى الفقرة ٣٨ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، التي تدعى فيها الصناديق والبرامج إلى دعم مهمة المنسق المقيم. وأكد الحاجة إلى تقديم المزيد من المعلومات عن متابعة تلك الأحكام. وأوضح المتكلم، وأيده بعد ذلك آخرون، أنه يوافق، من حيث المبدأ، على تعليق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الذي توصي فيه اللجنة بتمويل التنسيق على نطاق المنظومة على صعيد المقر من الميزانية العادية للأمم المتحدة لكفالة عدم تحويل مسار التمويل عن الأنشطة التنفيذية. وذكر أحد الوفود أن جميع الأنشطة الموجزة في إحدى ورقات غرف الاجتماع يمكن أن يمولها البرنامج الإنمائي.

١٩١ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للإيضاحات التي قدمها مدير البرنامج بشأن المسائل التي أثيرت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وسلمت تلك الوفود بأن بعض النقاط المثارة من قبل اللجنة، مثل مسألة تمويل مهام دعم تنسيق الأمم المتحدة، لا يمكن أن يتناولها المجلس التنفيذي مباشرة وأن اللجنة الخامسة هي التي ينبغي أن تتناولها.

١٩٢ - وأثار أحد الوفود، متكلما أيضا نيابة عن وفد آخر، أسئلة بشأن سلسلة القيادة في مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وبشأن الحاجة إلى تعزيز الدعم من الصناديق والبرامج الأخرى. وأعرب عن شكره لمدير البرنامج الإنمائي لما قدمه من إيضاحات في تقاريره الشفوية والتحريرية. وأكد على أن المكتب يجب أن يكون ملكا لمنظومة الأمم المتحدة ومرتبطا بجهود التنسيق. وذكر أن النسبة المذكورة للوقت الذي يقضيه المنسق المقيم في أداء مهام المنسق المقيم مقابل مهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدعاة للقلق.

١٩٣ - واقترح وفد آخر الموافقة بصفة مؤقتة على الاقتراح المتعلق بمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة. وأعربت عدة وفود عن تأييدها للمهام الجديدة التي أسندت إلى مدير البرنامج الإنمائي كمنسق خاص، وكذلك للمهام الجديدة التي أسندت إلى المكتب لدعم هذا الدور الجديد لمدير البرنامج.

١٩٤ - وأعرب عدد من الوفود، في معرض الإقرار بالدور الحيوي الذي يقوم به مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، عن التأييد للمدخلات من الموظفين، على نطاق المنظومة، التي تقدم إلى المكتب، وطلبت تلك الوفود المزيد من الإيضاح لدور كل من البرنامج الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة لتنسيق

البرامج والتنمية المستدامة من حيث التنسيق بين إدارات المقر. وأكدت هذه الوفود على دور البرنامج الإنمائي في عملية التنسيق على الصعيد القطري. وطلبت مزيدا من الإيضاح للأدوار.

١٩٥ - وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى إيضاح ولاية المنسق المقيم في الحالات التي يكون فيها منسق الشؤون الإنسانية من منظمة أخرى. وقال إن وجود توجيهات معززة لأعمال المنسق المقيم، فضلا عن مزيد من الدعم من الوكالات المتخصصة على الصعيد القطري، سيكون موضع ترحيب.

١٩٦ - وأعرب عن تأييد واسع النطاق للتخصيص النهائي للوظائف الخمس المشار إليها في الفقرتين ١٣ و ١٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥، حسبما هو مقترح من قبل مدير البرنامج الإنمائي.

١٩٧ - وردا على التعليقات التي أبديت في المناقشة، أكد مدير البرنامج على أهمية وجود منظمة تكرس نفسها لنجاح منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وفيما يتعلق بالتمويل قال إن المهام المتعلقة بالتنسيق على نطاق المنظومة التي يقوم بها مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، مثل المتابعة المتكاملة للمؤتمرات وللمبادرة الخاصة لأفريقيا، ذات أهمية محددة للأنشطة التنفيذية ولا ينبغي تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٩٨ - وأعرب مدير البرنامج عن تقديره للتعليقات التي أدلت بها الوفود بشأن الإعارات والدعم لنظام المنسق المقيم. واستجابة للشواغل التي أثيرت بشأن الوقت الذي ينفق على أمور المنسق المقيم ذكر أنه يرى أن الأعمال التي يضطلع بها في هذا الصدد تشكل جزءا متمما من مهمة التنمية. وقال إنه لا يرى أي تضارب في أدوار البرنامج الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وقال إن المسائل التي أثيرت قد تكون متصلة بالمسؤوليات التي يشملها دوره كمنسق خاص وبكيفية ارتباط تلك المسؤوليات بإدارة الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وذلك نظرا لأن الإدارة أحد المشتركين في المشاورات بين كبار المسؤولين التي يتولى المسؤولية عنها.

١٩٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢١/٩٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

إن المجلس التنفيذي

١ - يذكّر بمقرره ٢٨/٩٥ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها الفقرات ١٣ و ١٤ و ٣٤ إلى ٣٧؛

٢ - يحيط علما بالمعلومات التي قدمها مدير البرنامج في الدورة الحالية، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1996/25)، وكذلك ببيان مدير البرنامج؛

٣ - يحيط علما بالتخصيص النهائي لخمس وظائف (الفقرتان ١٣ و ١٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥) حسبما اقترح مدير البرنامج؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ عن الجهود المبذولة لمتابعة قرار الجمعية العامة ١٢٤/٥٠ بشأن استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، لا سيما الفقرة ٣٨ منه، التي دعت فيها الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة، إلى تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، إلى نظام المنسق المقيم، نظرا إلى أن مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة يعمل كجهة محورية فيما يتعلق بدعم نظام المنسق المقيم؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يستعرض، حسب الاقتضاء، الهيكل التنظيمي المقترح لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، آخذا في اعتباره التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأن يقدم تقريرا عنه في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، في سياق التقرير الذي يقدمه عن تقديرات الميزانية المنقحة؛

٦ - يقرر، في ضوء المسائل التي أثيرت في الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه، أن يوافق بصفة مؤقتة على الاقتراح المتعلق بمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة بصيغته الواردة في الفقرات ١٦٤ ١٦٦ من الوثيقة DP/1995/51؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج، في سياق الفقرة ٦ أعلاه، أن يضع في اعتباره ضرورة تقديم مزيد من الإيضاح بشأن تمويل المسؤولية التي أسندها الأمين العام إلى مدير البرنامج لتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وكذلك عملية الإصلاح المستمرة للأنشطة التنفيذية؛

٨ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يوجه انتباه الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة للأمم المتحدة إلى هذا المقرر.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

ثاني عشر - التقييم

٢٠٠ - قدم مدير البرنامج تقريرا عن التطورات التي حدثت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦. وأشار إلى أنه قد عـُقدت اجتماعات إقليمية للممثلين المقيمين/المنسقين المقيمين لأفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وذكر أنه زار ١٢ بلدا تنفذ فيها برامج من بينها خمسة بلدان من دول الخليج وستة بلدان مانحة، وكانت زيارته للبلدان المانحة بهدف تعبئة موارد أساسية. وبـُذلت أيضا خلال الأشهر القليلة الماضية جهود لدفع المبادئ التوجيهية الأساسية للبرمجة إلى الأمام. وعـُقد اجتماع للإدارة العليا لمناقشة عملية إصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦. ومن بين التطورات الجديرة بالذكر بصفة خاصة وضع خطة عمل متكاملة للأمم المتحدة لمتابعة نتيجة مؤتمرات الأمم المتحدة وإطلاق مبادرة خاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها معنية بأفريقيا. واختتمت عملية إعادة تحديد المهام.

٢٠١ - وطلب مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي أن يدرس إمكانية ترشيد تواتر انعقاد اجتماعاته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وترشيد تشكيلها بحيث يمكن إجراء أكبر قدر ممكن من الحوار بشأن المسائل الفنية.

٢٠٢ - ورحبت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي عند عرضها لتقرير مدير البرنامج بشأن التقييم (DP/1996/14) بالفرصة المتاحة لمواصلة الحوار مع المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالدور الذي يؤديه التقييم في مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يصبح منظمة للتعلم أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة.

٢٠٣ - وأبرزت مديرة المكتب الإنجازات التي حققها المكتب والتحديات التي ستواجهه وأشارت على وجه الخصوص إلى التقييمات الاستراتيجية التي أجريت، ونشر الدروس المستفادة وتوقع إتاحة قاعدة بيانات مركزية في مجال التقييم للمكاتب القطرية بحلول نهاية عام ١٩٩٦. وستصدر كذلك مبادئ توجيهية جديدة للتقييم في عام ١٩٩٦. وأشارت إلى أن الامتثال ونطاق برنامج العمل لعام ١٩٩٦ يمثلان تحديين. وبالنسبة لمسألة الامتثال، يقترح المكتب تطبيق تدبيرين جديدين هما: تقديم تقرير سنوي عن الامتثال إلى المجلس التنفيذي والقيام في الخطة المشتركة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بتحديد البرنامج الكامل لإجراء التقييمات الإلزامية.

٢٠٤ - وسيواصل برنامج العمل المؤقت ولمكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في عام ١٩٩٦ تناول أهم المسائل الحيوية التي تغطي التقييمات الاستراتيجية فضلا عن التقييمات العادية، بما فيها تقييمات البرامج القطرية. وتناول البرنامج أيضا الأعمال المنهجية الهامة ومن بينها الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية الجديدة اللازمة للتحول إلى النهج البرنامجي وإلى الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة. وستنفذ عملية متكاملة للنهوض بأنشطة الرصد والتقييم والتخطيط. وثمة ابتكار رئيسي آخر يتمثل في الانتهاء من نظام تقييم الأداء وتأثير البرامج. كما تتضمن خطة العمل لعام ١٩٩٦ تنفيذ أنشطة لدعم تنمية القدرة الوطنية على

الرصد والتقييم ومواصلة التعاون بشأن التنسيق والقضايا الفنية الأخرى الناشئة عن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات مع مختلف الهيئات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات التي تتناول التقييم.

٢٠٥ - وخلصت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيصبح منظمة للتعلم خاضعة بقدر أكبر للمساءلة عن طريق تدعيم الصلات الدينامية القائمة بين التقييم والمبادرات الاستراتيجية الرئيسية التي غيرت من المنظمة وجعلتها منظمة معتمدة اعتمادا أكبر على المعارف.

٢٠٦ - ويتطلب تحقيق هذا التغير التزاما قويا من جانب الإدارة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالرصد والامتثال للتقييم والاستفادة من التغذية المرتدة.

٢٠٧ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لمدير البرنامج لحضوره وللمعلومات التي قدمها بشأن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبذولة منذ الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ وبصفة خاصة التطورات المتعلقة بعملية إصلاح المنظمة.

٢٠٨ - وشكر عدد كبير أيضا من المتكلمين مديرة المكتب على عرضها للتقرير والمعلومات التي قدمتها إلى المجلس التنفيذي التي شملت تقرير الامتثال للتقييم وخطة العمل المؤقتة المتعلقة بأنشطة التقييم في عام ١٩٩٦.

٢٠٩ - وأكدت المناقشات التي تلت ذلك على الأهمية التي يوليها أعضاء المجلس لمهمة الرصد والتقييم. وأكد بعض الأعضاء على مزايا الربط بين التقييم والتخطيط الاستراتيجي وأكدوا على أهمية الصلات القائمة بين التقييم وجودة الخدمات والمراقبة فضلا عن الأداء. وأقروا أيضا بالعمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلدان التي تنفذ فيها برامج قطرية لزيادة قدرتها على التقييم. وأثنت عدة وفود على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين جودة التقييمات وجعل هذه المهمة مهمة ذات أولوية على نطاق المنظمة بأسرها.

٢١٠ - وردت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بشكل مباشر على القضايا والأسئلة المثارة. وشملت القضايا الرئيسية ما يلي: الثقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي؛ والامتثال؛ والإجراءات والمعايير المستخدمة في التقييم؛ وتقديم التقارير؛ ونشر الدروس المستخلصة وآليات التغذية المرتدة؛ وإدماج التقييم في الترتيبات الجديدة اللاحقة في مجال البرمجة؛ والتزام الإدارة العليا بالتقييم والرصد.

٢١١ - الثقة. أثار أحد الوفود مسألة ثقة البرنامج والبلدان المانحة في الأعمال التي يجري تنفيذها في مجال التقييم. وأثيرت خمس نقاط هي: (أ) دراسة مجالات التركيز في التقييمات؛ و (ب) كفاءة التقييمات؛ و (ج)

استيعاب الدروس المستفادة؛ و (د) بناء ثقافة للتقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (هـ) إصدار معلومات عن النتائج.

٢١٢ - وحذر وفد آخر من أن طبيعة التعاون التقني تجعل من الصعب تقييم العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأن فكرة الآثار الناتجة معلـَّقة على عوامل خارجية. وفي هذا السياق، يتعين دراسة مسألة الثقة وصلتها بالتوقعات الواضحة من جانب المانحين والبلدان التي تنفذ فيها برامج.

٢١٣ - وأشارت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في ردها إلى المبادرات المختلفة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعرض الشواغل المتعلقة بالتقييم على المجلس التنفيذي ولزيادة الشفافية وللعمل في تعاون مع المنظمات الأخرى. واعترفت بأنه يلزم القيام بالمزيد من العمل لإقامة أنظمة تقدم معلومات كافية بشأن عملية التعلم.

٢١٤ - وشملت المعلومات المقدمة إلى المجلس التنفيذي ما يلي: التحليل الإحصائي الذي أعده مكتب التقييم المركزي السابق والذي يعرض على المجلس كل سنتين؛ والدراسة التي أجريت في عام ١٩٩٣ عن التغذية المرتدة التي أبرزت أن التقييم لا يـُولى اهتماما كافيا؛ وقيام مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بعرض الورقة المعنونة "إلقاء نظرة جديدة على التقييم" على المجلس في عام ١٩٩٥؛ وسلسلة منشورات مكتب التقييم والتخطيط المركزي عن الدروس المستفادة وإصدار تقرير الامتثال. وعلاوة على ذلك، أشارت المديرة إلى أن مكتب التخطيط والتقييم الاستراتيجي قد عمل في تعاون وثيق بشأن مسألتي التقييم والرصد مع المنظمات والبلدان الأخرى مثل وكالة التنمية الدولية السويدية ووكالة التنمية الدولية الكندية والنرويج وهولندا واليابان. وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رئاسة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات والفريق العامل المعني بالتنسيق. وفي إطار الترتيب الثلاثي، اشتركت منظمات أخرى في جميع التقييمات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مستوى البرامج والمشاريع. وتعاون مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في أدائه لولايته المتعلقة ببناء القدرات في مجال الرصد والتقييم مع ٣٠ بلدا ناميا، ونشر المكتب دراسات عن أنظمة الرصد والتقييم في ١٧ بلدا.

٢١٥ - وأضافت مديرة المكتب أن التقييمات التي أجراها المكتب تفي بجميع المعايير المطلوبة فيما يتعلق بالاستقلالية. وردا على سؤال عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتعلم بقدر كاف من التقييمات، أعطت المديرة مثالا هو تقييم قطاع الطاقة، الذي وفرت التوصيات الصادرة عنه منطلقا لإعلان سياسة جديدة من جانب شعبة الطاقة المستدامة والبيئة. ويتولى المكتب اختيار المواضيع التي سيجري تقييمها بالتشاور مع الإدارة. وأُجريت بعض التقييمات بتفويض من المجلس التنفيذي، ورحبت المديرة بالاقتراحات المتعلقة بإدراج التقييمات في برنامج العمل لعام ١٩٩٦.

٢١٦ - الامتثال. فيما يتعلق بالامتثال، رحب عدد كبير من المتكلمين بإصدار تقرير مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي عن هذا الموضوع بوصف ذلك خطوة نحو زيادة الشفافية في عملية الإبلاغ. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء الأسباب وراء عدم تحقق الامتثال التام وطلبت بعض الإيضاحات بشأن الفروق في معدلات الامتثال فيما بين المناطق المختلفة. وانصب التركيز على حالة منطقة أمريكا اللاتينية بسبب الانخفاض الحاد في معدل الامتثال بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩. وطلبت الوفود إيضاحا أيضا بشأن المنهجية المستخدمة في تصنيف المعلومات الإحصائية الواردة في تقرير الامتثال. وأشار أحد الوفود إلى التباين بين معدل الامتثال الإجمالي الوارد في التقرير (٥٢ في المائة) والرقم الوارد في التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات (٨٠ في المائة). واقترحت بعض الوفود مد نطاق إجراء التقييمات الالزامية ليشمل المشاريع التي تقل ميزانيتها عن مليون دولار.

٢١٧ - واعترفت مديرة المكتب بأن مستوى معدلات الامتثال الحالية لا يعتبر مقبولا. غير أن نظام رصد الامتثال قائم والمسألة المتبقية هي الإنفاذ. ولقد لفت إصدار تقرير الامتثال انتباه الإدارة العليا إلى هذه المشكلة، وتطالب حاليا الإدارة العليا المكاتب الإقليمية بتقديم تفسيرات بشأن معدلات امتثالها. وسيجري تناول هذه المسألة من خلال الخطة المشتركة وسيتعرض المديرون للمساءلة من خلال نظام استعراض تقييم الأداء.

٢١٨ - وأشارت المديرة إلى أن الانخفاض الحاد في معدل الامتثال في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة الواقعة بين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ تزامن مع وجود أرقام تخطيط إرشادية منخفضة للغاية في المنطقة في أعقاب التخفيض الكلي الذي حدث في بداية دورة البرمجة الخامسة وفسرت التخفيض بأنه يرجع إلى تغيير في الأولويات نحو تعبئة الموارد. وفُسر التباين بين الرقمين الواردين في تقرير مجلس مراجعي الحسابات وتقرير الامتثال بأنه يرجع إلى أن الامتثال يؤخذ بأضيق معنى ممكن عند إعداد تقرير الامتثال. وأعلنت المديرة أن المكتب سيكون مستعدا لمناقشة تقرير الامتثال بتعمق مع أعضاء المجلس التنفيذي عقب الدورة.

٢١٩ - الاجراءات والمعايير المستخدمة في التقييم - أثير تساولان عن المعايير الموجودة على مستوى تصميم المشاريع/البرامج للتوفيق بين التقييمات وعن المعايير المستخدمة في اختيار تقييمات محددة. وأثار وفدان أيضا موضوع المعايير المتعلقة بقياس الآثار.

٢٢٠ - وردت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بأن تضمين المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة ومؤشرات بناء القدرات في جميع التقييمات الخاصة بالبرامج والمشاريع هو أمر إلزامي. وفيما يتعلق بالتقييمات الاستراتيجية فان حسن التوقيت عامل حاسم في الاختيار. كما يتم قياس الآثار من خلال نظام تقييم آثار وأداء البرامج. ويجري المكتب دراسة بالاشتراك مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية بشأن الموضوع.

٢٢١ - الإبلاغ - توقعت الوفود أن يتيح نموذج الإبلاغ الجديد للمجلس التنفيذي أن يضع توجيها واضحا للسياسة العامة. ورأت بعض الوفود ضرورة توحيد الإبلاغ عن التقييم ليتضمن تقريرا سنويا ونتائج التقييم وتقريرا عن الامتثال وخطة العمل لإجراء التقييم، كما اقترحت وفود أخرى أن يتناول الإبلاغ القضايا المتعلقة بالتنفيذ. وطلب وفدان أن تدرج في التقرير دراسات إفرادية والإجراءات المتخذة بشأنها. وفيما يتعلق ببرنامج العمل لعام ١٩٩٦، اقترح وفدان إدراج تقييم خاص عن الأثر المترتب على عدم إمكانية التنبؤ بموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرامج الإنمائية للبلدان المستفيدة. وكان هناك توافق في الآراء على ضرورة تعزيز الحوار بين المجلس التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن موضوع الإبلاغ، واقترح وفدان أن يقدم مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي تقاريره مباشرة إلى المجلس التنفيذي بشأن التقييمات الرئيسية.

٢٢٢ - وأكدت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي مجددا، عند استعراضها للعدد المحتمل لمستويات الإبلاغ، حاجة المكتب الى تلقي توجيه واضح من المجلس التنفيذي حتى يقوم بإعداد تقرير سنوي يلبي التوقعات. وقالت إن توقيت تقديم التقرير في الدورة السنوية بدلا من الدورة الثانية سيتيح للمكتب إمكانية جمع معلومات أكثر اكتمالا. ووافقت المديرة كذلك على أن نتائج التقييم الاستراتيجي يمكن تقديمها للمجلس التنفيذي.

٢٢٣ - نشر الدروس المستفادة وآليات التغذية المرتدة - أكدت ثلاثة وفود على أهمية أن تتضمن آليات التغذية المرتدة الدروس المستفادة في مجال البرمجة. كما طلبت تفسيرا للعلاقة القائمة بين مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي والمكاتب الاقليمية والمكاتب القطرية والوكالات المنفذة والحكومات وعن الكيفية التي تعمل بها هذه الجهات سويا لتوفير خدمات التغذية المرتدة والدروس المستفادة. ومع إدراك أعضاء المجلس التنفيذي للتعقيدات التي تكتنف رصد إدراج التوصيات الواردة في التقييم في عمليتي البرمجة والتنفيذ، فقد شجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهده في ذلك المجال وعلى الاستمرار في تحسين آليات التغذية المرتدة. وقدمت بعض الوفود تساؤلات عن مدى توافر نتائج التقييم للبلدان المستفيدة.

٢٢٤ - وتعهدت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بتقديم معلومات مفصلة عن نظام التقييم اللامركزي داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأكدت فيما يتعلق بتوفير نتائج التقييم، أن قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، متاحة لجميع البلدان وأن قاعدة بيانات التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستكون متاحة لبلدان البرنامج بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقالت إنه بالإضافة الى ذلك ستكون الدروس المستفادة من التقييم متاحة على شبكة "انترنت".

٢٢٥ - إدماج الدروس المستفادة في ترتيبات البرمجة اللاحقة - أكدت وفود عدة على أهمية التقييم في إطار ترتيبات البرمجة اللاحقة.

٢٢٦ - التزام الادارة العليا بالتقييم والرصد - أكدت ثلاثة وفود أهمية الدور الحيوي الذي تقوم به الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضمان الاعتراف الملائم بعمليتي التقييم والرصد على جميع المستويات في المنظمة.

٢٢٧ - واقتراح أحد الوفود أن تكون عمليتا التقييم والرصد هدفين رئيسيين في الخطة التنظيمية القادمة. ووجهت أسئلة الى مدير البرنامج بشأن التزام الإدارة العليا بعمليتي التقييم والرصد.

٢٢٨ - وأكد مدير البرنامج من جديد ثقته التامة في قدرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي على معالجة القضايا الحالية وأكد التزامه بمعالجة أوجه القصور التي نبه إليها المجلس التنفيذي. وقال إن السعي سيتجه الى تحقيق أعلى مستويات الامتثال، كما سيتحمل الموظفون مسؤولية مباشرة. وستطبق أعلى معايير التقييم على الموارد الرئيسية وعلى التمويل المشترك، كما سيتم تعزيز آليات التغذية المرتدة لضمان تحقق آثار مباشرة من نتائج التقييم في مجالي البرمجة والسياسة العامة. وطلب مدير البرنامج من المجلس التنفيذي كذلك إعادة تأكيد الموقع والهيكل التنظيميين لمكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي، وذلك بالإبقاء على مهمتي التقييم والتخطيط الاستراتيجي معا.

٢٢٩ - وفيما يتعلق بموضوع ثقة المانحين، أكد مدير البرنامج أن جميع المؤسسات تواجه حاليا تحديا يقتضي منها أن تثبت فعاليتها وقدرتها على تحقيق النتائج المرجوة وأن التقييم هو أحد السبل لضمان تحقيق النتائج.

٢٣٠ - وأدلت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بملاحظات ختامية شكرت فيها المجلس التنفيذي على الأهمية التي يوليها للتقييم ورحبت بالفرصة التي أتيحت لإجراء حوار مستمر لتحسين نوعية التقييم داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠/٩٦ - تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يقر بأهمية التقييم والرصد بوصفهما آليتين توفران المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال التشغيل والأثر المترتب على الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لجميع المشتركين في أنشطة البرنامج ولجميع موظفي البرنامج والمجلس التنفيذي،

٢ - يؤكد الأهمية الأساسية للتغذية المرتدة للدروس المستفادة من الرصد والتقييم في مجالي التخطيط والإدارة من أجل التحسين المستمر لنوعية ناتج المنظمة والحاجة إلى أن يصبح هذا المفهوم سائدا لدى جميع موظفيها،

٣ - يطلب الى مدير البرنامج أن يكفل، في هذا الصدد، ومن خلال آلية الخطة التنظيمية، ترسيخ التقييم والرصد في صلب الثقافة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، عن طريق جملة أمور منها:

(أ) إبراز جانب المساءلة ومفهوم رصد وتقييم أداء الموظفين والأداء البرنامجي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي تدرك جميع شُعَبِه ما لهما من أهمية حيوية،

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، وفي ضوء "المبادرات من أجل التغيير" وترتيبات البرمجة اللاحقة، باستعراض وتنقيح نظم ومعايير اختبار المواضيع للتقييم؛ ومعالجة مجالات للتركيز في تقييمات التنفيذ التشغيلي للبرنامج؛ وفرص إجراء تقييمات مشتركة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والاجراءات المطلوبة من موظفي البرنامج بما في ذلك التحديد الواضح للأهداف على جميع المستويات،

(ج) ربط الامتثال لاجراءات الرصد والتقييم بنظم إدارة شؤون الموظفين والإبلاغ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

(د) إبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج التقييمات الاستراتيجية.

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل لأعمال التقييم درجة الاستقلال اللازمة لإجراء تقييمات موضوعية؛ وأن يقدم تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

ثالث عشر - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

٢٣٢ - عرض المدير المعاون تقرير مدير البرنامج بشأن برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (DP/1996/15). وذكر أن السنة الماضية شهدت قدرا كبيرا من التوسع والتغيير والتكيف مع الحالة المتطورة في المنطقة.

٢٣٣ - وأبرز المدير المعاون أربعة عناصر من التقرير. أولها قدرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الإنجاز السريع للمشاريع والبرامج التي تعتبرها السلطة الفلسطينية ومجتمع الجهات المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ذات أولوية. وترتب على ذلك زيادة في عدد موظفي البرنامج من تقنيين ومهندسين

ومبرمجين في كل من غزة والضفة الغربية. ومن الأمثلة العملية على هذه الآلية برنامج العمالة وإدرار الدخل. والعنصر الثاني هو سخاء مجتمع الجهات المانحة الدولية، إذ أن المبلغ الذي أنفق في عام ١٩٩٥ وقدره ٣٤ مليون دولار جاء كله تقريبا من الوكالات الثنائية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدر أن المصادر نفسها ستوفر في عام ١٩٩٦ مبلغ ٤٦ مليون دولار لتغطية النفقات. وتقدم المدير المعاون بالشكر خصوصا إلى حكومة اليابان، على دعمها المالي وتعاونها الكبيرين في إطار البرنامج. وبفضل دعم الجهات المانحة تمكن البرنامج من أن يصبح مُمَوَّلا ذاتيا إلى حد كبير.

٢٣٤ - والعنصر الثالث هو إنجاز إطار برنامجي في منتصف عام ١٩٩٥ يغطي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨. وحظيت الوثيقة التي تركز على بناء المؤسسات، وتمكين المرأة والنهوض بها، والبيئة، وتوفير أسباب الرزق المستدامة من خلال برامج الأشغال العامة المولدة للعمالة، بالتأييد الكامل من السلطة الفلسطينية. ويجري التفكير في تنفيذ برنامج بما لا يقل عن ٩٤ مليون دولار لفترة السنوات الثلاث.

٢٣٥ - أما العنصر الأخير فيتعلق بمشاركة البرنامج في التنسيق، بما في ذلك اجتماعات الفريق الاستشاري المعقودة من أجل الضفة الغربية وقطاع غزة، واجتماعات الفريق العامل في العملية المتعددة الأطراف. كما قدم البرنامج الانمائي الدعم إلى اللجنة المحلية لتنسيق المعونة التي أنشأها منسق الأمم المتحدة الخاص.

٢٣٦ - وأعرب ممثل فلسطين عن تقديره للبرنامج الانمائي على العمل الذي أنجزه في برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وللمدير المعاون على افتتاحه المكتب في غزة. وفي الوقت الذي ترتفع فيه الأصوات مشيدة بهذا النجاح الدولي، أعرب ممثل فلسطين عن رغبة السلطة الفلسطينية في التأكيد على مسألة الدمار الذي حل بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة بسبب الإجراءات الاسرائيلية. وبوجه خاص، دعا إسرائيل إلى إلغاء قرارها بإغلاق حدودها وهو الإجراء الذي مما يعوق حاليا حركة الأشخاص والبضائع. وفيما يتعلق بعمل البرنامج الإنمائي في غزة والضفة الغربية، قال إنه ينبغي زيادة الموارد الأساسية التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني نظرا لطبيعة التمويل الذاتي للبرنامج. واعترف مع الشكر بالمساهمات المالية التي قدمها عدد من الحكومات لدعم برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وحث المجتمع الدولي على زيادة مساهماته.

٢٣٧ - ورحب وفد آخر بالاتفاق الأخير بين البرنامج الانمائي وحكومة بلده لتوفير التعاون التقني للبلدان النامية. ولاحظ أنه يتعين على المجلس التنفيذي أن يناقش أفضل السبل لتنفيذ السياسات الواردة في التقرير. وأشار إلى بيان المتكلم السابق قائلا إنه تضمن مسائل سياسية لم تكن لها صلة بالمناقشة التي يجريها المجلس. وذكر أن القصد من غلق حدود بلده ليس الاضرار بالاقتصاد في غزة والضفة الغربية، بل توفير الأمن ومنع الإرهابيين من دخول بلده. وقال إنه سُمح بتسليم المواد الغذائية ومواد البناء والمنسوجات. وأعرب عن أمل حكومة بلده في أن يقضي المجتمع الدولي على الإرهاب. وأعرب عن تشجيعه للبرنامج الإنمائي على تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وتشجيع المزيد من التعاون.

٢٣٨ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للتقرير ولدور برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، لا سيما في مجال ايجاد الوظائف وإدرار الدخل. وشجعوا على إقامة تعاون وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى في مجال تقديم المساعدة. وأشادوا ببرنامج نقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين بوصفه مثالا جيدا على مساهمة البرنامج الإنمائي الواسعة النطاق. وحظي طابع التمويل الذاتي في برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بتأييد واسع النطاق من المتكلمين فاقترح بعضهم أن يكون مثالا يحتذى به في البرامج الأخرى. وأعربت الوفود عن ابتهاجها لما تضمنه التقرير من تأكيد على الأصول والمخرجات الانتاجية. وذكروا أن التنسيق الجيد والمدخلات الإيجابية ساهمت في عملية السلام.

٢٣٩ - وطلب متكلمون كثيرون الزيادة في حجم الموارد الأساسية المخصصة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في إطار الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة.

٢٤٠ - ولاحظ المدير المعاون أن التمويل الذاتي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تمكن البرنامج من إنفاق الأموال التي يتلقاها. وقال إن النفقات قد تباطأت في الوقت الراهن وإن هناك بعض الصعوبات في ضمان تنفيذ البرمجة قيد التحضير. وفيما يتعلق بالزيادة في الموارد الأساسية، أوضح المدير المعاون أن مساهمة الميزانية الأساسية تقدر بمبلغ ٤ ملايين دولار في السنة لعام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨، وهي مخصصة من البند ١-١-٣. وقال إن هذا المبلغ يناهز ضعف موارد دورة البرمجة الخامسة البالغة ٢,١ من ملايين الدولارات سنويا. وقال إنه لو تم تخصيص الموارد لتمويل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من البندين ١-١-١ و ١-١-٢، لبلغ الرقم الافتراضي لعام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ ما قدره ٠٠٠ ٦٠٠ دولار سنويا.

٢٤١ - وأكد مدير برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الأولوية القصوى التي يوليها البرنامج الإنمائي للعمالة وإيجاد الوظائف، وذكر المساهمات التي قدمتها مؤخرا حكومات كل من السويد والنرويج واليابان والبالغة قيمتها ١١,٥ مليون دولار والمخصصة للأنشطة في مجال إيجاد الوظائف.

٢٤٢ - وذكر الممثل الخاص لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في القدس أن البرنامج الإنمائي سيستخدم هذا البرنامج كنموذج للأنشطة اللامركزية في المستقبل. وأكد على ضرورة استخدام طرائق فعالة من حيث التكلفة مثل برنامج نقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين. وقال إن أحد أهداف تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني هو إقامة علاقات مع جميع البلدان في المنطقة، لا سيما في القطاع الزراعي. ولاحظ أنه لا يمكن دائما التقيد بمعايير التنمية البشرية المستدامة في تنفيذ البرنامج نظرا للأنشطة التي يقوم بها في مجال توفير الأجور مقابل العمل الذي يؤديه الأشخاص العاطلون عن العمل. وأعرب عن أمله في أن يتسنى، بدعم من الجهات المانحة، تنفيذ تغييرات لتفادي التعقيدات البيروقراطية في تنفيذ أعمال البرنامج الإنمائية.

٢٤٣ - وتقدم أحد الوفود بالشكر إلى المدير المعاون على توضيحه الكيفية التي يتم بها رصد الموارد الأساسية لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وأوضح أن مشروع المقرر سيظل يحتوي على

طلب زيادة الموارد الأساسية إن كان ذلك ممكنا. وأيد وفد آخر الصيغة المرنة المتعلقة بالتمويل، وأكد على أن من الضروري ألا يحول البرنامج الإنمائي الموارد المخصصة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني إلى مشاريع إقليمية أخرى.

٢٤٤ - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن مصدر أي زيادة مقترحة في تمويل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من الموارد الأساسية، واقترح أن يشمل نص مشروع المقرر إشارة إلى الموارد الآتية من البند ١-١-٣. ولاحظ وفد آخر أن الأمانة قد أكدت بالفعل أن البند ١-١-٣ سيكون هو مصدر الموارد الإضافية لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٢٤٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٩/٩٦ - برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1996/15)؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يفكر في زيادة حجم الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في إطار الترتيبات المقبلة للفترة ١٩٩٧ ١٩٩٨؛

٣ - يشجع مجتمع الجهات المانحة الدولية على الحفاظ على المستوى المرتفع لمساهماته المقدمة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني والاستفادة على نحو كامل من قدرات البرنامج المجربة في مجالي التنفيذ والانجاز.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

٢٤٦ - وخلال الموافقة على المقرر المتعلق بالاستعراض العام، طلبت عضوة في أحد الوفود توضيحا لسبب عدم تضمين نص المقرر ١٦/٩٦ عبارة كانت قد اقترحت بشأن مصدر التمويل الاضافي المعتزم تخصيصه بوصفه آتيا من البند ١-١-٣ حيث أنها فهمت أنه تم الاتفاق على إدراج هذا الاقتراح. وأوضح عضو في وفد آخر كان يرأس الاجتماع خلال الجلسة التي اتخذ فيها المقرر أنه فهم أن التوضيح الذي قدمته الأمانة أكد أن المصدر الوحيد لزيادة التمويل الأساسي لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يكون سوى البند ١-١-٣. ولاحظ وفد آخر أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالبند ١-١-٣ ليست متاحة بعد. ونظرا لأنه تم بالفعل اتخاذ المقرر، وافق المجلس التنفيذي على ملاحظة أن أي زيادة في التمويل من الموارد

الأساسيـــة تقدم إلى برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ستكون من البند ١-١-٣ من الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة.

رابع عشر - مسائل أخرى

مشروع تقرير الأمين العام بشأن آليات المراقبة الداخلية

٢٤٧ - عرض الموظف المسؤول عن مكتب المراقبة الداخلية مشروع تقرير الأمين العام عن تحسين آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية (DP/1996/16). وأفاد بتوافر نص البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية في الجلسة غير الرسمية التي عقدها المجلس التنفيذي في ١١ آذار/ مارس ١٩٩٦.

٢٤٨ - وقال إن طلب إعداد التقرير وجهته الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢١٨/٤٨ باء، الذي أنشأت بموجبه أيضا مكتب المراقبة الداخلية، والغرض منه هو النظر مليا في الوسيلة التي يمكن بها لمكتب المراقبة الداخلية أن يساعد الصناديق والبرامج التنفيذية في تعزيز آلياتها المختصة بالمراقبة الداخلية. وقد استعرض المكتب آليات المراقبة الحالية وقدم، على أساس ما توصل إليه من نتائج، ثماني توصيات أوردها في التقرير. وإذا لاقت هذه التوصيات قبولا، يمكن أن تسفر عن توسيع مفهوم المراقبة الداخلية بصيغته المحددة في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء ليشمل أيضا الصناديق والبرامج التنفيذية.

٢٤٩ - وواصل المسؤول عرضه لمشروع التقرير فحدد عددا من العناصر التي ينطوي عليها مفهوم المراقبة الداخلية الذي أقرته الجمعية العامة. وقال إن التغذية المرتدة من الدول الأعضاء إيجابية على وجه العموم، وأن المفهوم الذي يأخذ به مكتب المراقبة الداخلية ليس غريبا على الصناديق والبرامج التنفيذية لأن المكتب قدم من قبل خدمات كلية أو جزئية لثمانية منها، بينما يتولى الخمسة الباقون بما فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مهام المراقبة الخاصة بهم.

٢٥٠ - وأشار الى وجود أساس متين لإقامة تعاون وتنسيق فعالين بين جميع الوحدات المعنية بالمراقبة في الصناديق والبرامج التنفيذية مرجعه عدد من التطورات الحاصلة مؤخرا. فقد تم إقرار معايير المراجعة للحسابات لجميع مؤسسات الأمم المتحدة؛ كما يحصل كثير من الصناديق والبرامج التنفيذية على خدمات نظام المعلومات الإدارية المتكامل الذي يفترض وجود إجراءات موحدة في وحدات مراجعة حسابات المرتبات والعلاوات والمشتريات والبيانات والحسابات المالية ومخصصات الميزانية؛ علاوة على قيام تعاون عملي داخل بعض آليات المراقبة.

٢٥١ - ويرى مكتب المراقبة الداخلية أنه من الضروري صبغ التعاون بين دوائر المراقبة في الصناديق والبرامج التنفيذية بصبغة رسمية على أسس تشريعية ونظامية صلبة، تحظى بدعم الإدارة في كل من هذه الهيئات. ورغم اختلاف آليات المراقبة الداخلية بين الصناديق والبرامج، فإن الترتيبات التنظيمية، مثل مراجعة

الحسابات وتقييم المهام، متماثلة من حيث الصلاحية. ولاحظ اتساع مجال التنوع في إجراءات الرصد والتفتيش، وافتقار الوكالات لأي خبرة تقريبا في ميدان التحقيقات.

٢٥٢ - وقال إن المفهوم الأساسي الذي يستند اليه مشروع التقرير هو المحافظة على مهام المراقبة الموجودة حاليا في المنظمات، والقيام بالتوازي مع ذلك بإدخال آليات وإجراءات جديدة ثبت لمكتب المراقبة الداخلية نفعها وأهميتها لأي خدمة متطورة وفعالة في مجال المراقبة الداخلية. وفيما يتعلق بخطوط الإبلاغ، يوصي مشروع التقرير أنه يمكن بالإضافة إلى التقرير السنوي الذي تقدمه وحدة المراقبة إلى مجلس إدارة المنظمة التي تتبعها، إصدار تقرير يرفع إلى الجمعية العامة مباشرة.

٢٥٣ - وأكد أحد الوفود أهمية وجود آليات مراقبة قوية وفعالة في صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ولا سيما في وقت ضغط الميزانيات الحالي. وقال إن اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء إيذان بأن عناصر المراقبة السليمة، كمراجعة الحسابات والرصد والتقييم والتفتيش والتحقيق، يجب أن تصبح عناصر أصيلة في عملية المساءلة في جميع الصناديق والبرامج. وأعرب الوفد عن تأييده القوي للتوصيات الثماني التي ترد في مشروع التقرير. ورأى في مشروع التقرير إطار عمل ممتاز لتعزيز المراقبة الداخلية والطرائق التي تنتهج في العلاقة بين مكتب المراقبة الداخلية والصناديق والبرامج. وأوصى تحديدا بإيلاء قدر أكبر من التوكيد لمسألة الرصد التي لاحظ فيها ضعفا على نحو خاص؛ وبأن ترفع إلى مجلس الإدارة تقارير مركزة ومعنية بالحقائق عن المراقبة، وأن تقدم معلومات محددة عن المراقبة مقرونة بتعليقات المكتب على المدخلات المقدمة من الصناديق والبرامج كجزء من التقرير السنوي الذي يقدمه مكتب المراقبة الداخلية إلى الجمعية العامة ؛ وأن تعتمد الصناديق والبرامج على المكتب في الحصول على ما تحتاجه من مساعدة في مجال التحقيقات؛ وأن يتاح للمكتب سبيل الوصول السريع والمباشر وغير المعاق الى جميع السجلات والوثائق وسائر المواد الموجودة في الصناديق والبرامج.

٢٥٤ - وأبدى عدد من الوفود ارتياحه للتقرير، وأعرب عن توقعه أن تؤدي توصياته إلى تحسين تواؤم إجراءات المراقبة في الصناديق والبرامج، وتعزيز الاتصال بين الأمم المتحدة ومجالس إدارات هذه الصناديق والبرامج. وركز أحد الوفود على ما يمكن أن يمثله وجود آليات فعالة للمراقبة من أهمية بالنسبة للتشغيل العام لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والقضاء على الفاقد وانعدام الكفاءة. وفي هذا السياق، لاحظ الوفد ما أصابه التقرير من توفيق من ناحية توقيته الزمني ووثاقة صلته بالمواضيع المثارة. وأعرب أيضا عن ارتياحه إزاء التأكيد الصحيح الذي بدر من جانب صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بشأن تقديم مراجعة حسابات الإدارة والأداء على مراجعة الحسابات المالية في سياق مهام المراجعة الداخلية المستقرة فيها منذ زمن طويل. ورحب أحد الوفود بإتاحة فرصة التعليق على التقرير وهو لا يزال في شكل المشروع، وقال إنه رغم عدم وجود ما يدعو إلى تغيير أي ترتيبات سليمة للمراقبة يكون معمولا بها حاليا، لا بد من الحرص على وضع هذه الترتيبات في نسق متماسك.

٢٥٥ - وشددت عدة وفود على وجوب ألا يجري تجاوز المجلس التنفيذي فيما يتعلق بمسار الإبلاغ، ومن ثم، وجوب أن يستعرض المجلس أي تقارير عن آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج. واقتُرح أيضا أن يجري في التقرير المقدم الى المجلس من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراقبة الداخلية إدراج نص التقرير الذي كان مقررا تقديمه كجزء من تقرير الأمين العام عن آليات المراقبة الداخلية في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، حتى يتاح للمجلس إبداء تعليقاته على هذه المدخلات. وأوصي كذلك بأن يجري عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديم تقرير المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج إلى الجمعية العامة.

٢٥٦ - وشكك أحد الوفود في الإشارة الواردة في الفقرة ٣٧ من مشروع تقرير الأمين العام وتتضمن اقتراحا بأن يكون للصناديق والبرامج خط لإبلاغ الجمعية العامة عن المراقبة الداخلية عن طريق مكتب المراقبة الداخلية. ورأى الوفد أن ذلك يمثل تحايلا على المساءلة أمام المجلس التنفيذي، وأنه يكفي أن يقدم المجلس التنفيذي تقريره إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن قيام مكتب المراقبة الداخلية بإعداد تقرير عن موضوعات المراقبة، حسبما يرد في التوصية ٧ من مشروع التقرير، ينطوي على ازدواجية، لأن التقرير السنوي الذي يعده الصندوق أو البرنامج عن المراقبة كاف. وأشار إلى التوصية ٨ التي تمنح المكتب سلطة البحث عن المعلومات والحصول عليها من كيانات المراقبة الداخلية على مستوى الرؤساء التنفيذيين، والتعليق على جودة أو كفاية أنشطة المراقبة في الصناديق والبرامج وإبلاغ الجمعية العامة عنها تنفيذا للتوصية رقم ٧، وقال إنها تبدو بعيدة كل البعد عن المطلوب تحقيقه في هذا المجال وهو التعزيز والتنسيق. وأكد أن أي مسار ثان للإبلاغ عن المراقبة الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معناه الالتفاف حول مساءلة هذه الأجهزة أمام المجلس التنفيذي.

٢٥٧ - وأثيرت أسئلة عن الإجراءات المتصلة بالتعليق على مشروع التقرير. وأشارت عدة وفود إلى ضرورة إجراء مزيد من المناقشة في المجلس التنفيذي قبل اتخاذ أي قرار. ورأت أن التوصيات كان يمكن أن تقدم بعد نظر المجلس في التقرير لا قبله. ومال البعض إلى تأييد الإحاطة علما بالتقرير ومواصلة استجلاء أي نواقص أخرى في مهام المراقبة في الصناديق والبرامج. ورئى أن صدور تأييد كامل للتوصيات من المجلس يحتاج إلى حصوله على معلومات وافية عن فعالية الخدمات التي تقدمها وحدات المراقبة الداخلية، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراء أكثر توحدا وتكاملا. فمثلا، يحتاج مشروع التقرير أن يتناول بقدر أكبر من التفصيل تصنيف الكيانات الصغيرة والكبيرة من أجل الاستيثاق من جدوى إنشاء وحدات داخلية للمراقبة. وبدون تحليل كامل لأداء دوائر المراقبة الداخلية الحالية في الصناديق والبرامج، سيصعب الإشارة إلى المجالات التي تحتاج إلى تعزيز إما من الداخل، أو بمساعدة مباشرة من مكتب المراقبة الداخلية. وأشار أحد الوفود إلى الفقرات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من مشروع التقرير واستفسر عن الأسباب التي جعلت الآلية الحالية غير قادرة على الوفاء بالاستجوابات والتحقيقات لدى لزومها. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء الآثار المترتبة على التقرير من حيث الموارد، واستفسر عما إن كانت ستلزم أموال إضافية. وأشار الوفد أيضا إلى وجوب النظر في التقرير في ضوء جوانب الإبهام التي تكتنف قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء.

٢٥٨ - وعرض أحد الوفود مشروع مقرر، بصيغة معدلة شفويا، يحدد أهمية آليات المراقبة الداخلية سواء للجمعية العامة أو للمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده ألا يؤيد أي مقرر للمجلس التنفيذي من التوصيات الواردة في مشروع التقرير إلا التي تستهدف تعزيز مهمة المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج.

٢٥٩ - وشكر الموظف المسؤول عن مكتب المراقبة الداخلية المجلس التنفيذي على تحليلاته وتعليقاته المسهبة. وقال إن مكتبه يواجه تحدي توفير خدمات أفضل ومعالجة التماسات أكثر لتحسين أدوات المراقبة الداخلية في حدود الموارد الحالية. وأكد أن مشروع تقرير الأمين العام عن المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج سيأخذ بعين الاعتبار مواقف مختلف المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج. ولاحظ أن أحد المزايا النسبية التي يتمتع بها مكتب المراقبة الداخلية هي وجوده في بيئات جغرافية مختلفة، بما في ذلك ارتباطه بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. مما يعني امكانية انتقاله على الفور من المراكز الاقليمية إلى أي مواقع تصادفها مشاكل. وقال أيضا إنه يمكن الانتفاع من أسلوب تبادل الخدمات إن كان للصناديق والبرامج مراجعين للحسابات موجودين في منطقة محددة. وأكد أن مشروع التقرير الحالي إنما هو خطوة أولية في سبيل التنسيق الوثيق بين مكتب المراقبة الداخلية وآليات المراقبة في الصناديق والبرامج. وذكر أن المكتب لا يملك أي ولاية لتقييم آليات المراقبة الداخلية لهذه الصناديق أو البرامج. ولاحظ أيضا أن العملية تنطوي على فرصة لتبادل التغذية المرتدة وتقاسم الخبرات بين الأمم المتحدة والصناديق والبرامج. ورأى أن الهدف من ذلك هو إقامة التعاون التنسيقي على أساس تشريعي، وأن الخطوة التالية ستكون هي التقييم الأسلم لدوائر المراقبة. وبالنسبة لموضوع الإبلاغ قال إن المكتب قدم معلومات عن مكتب المراقبة الداخلية لأغراض إعداد تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة، شملت معلومات إحصائية عن عدد عمليات المراجعة والتقييم، ومعلومات عن نتائج التوصيات وهياكلها، فضلا عن تقييم حالة أدوات المراقبة الداخلية. ولاحظ الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء بترتيبات الابلاغ تلك؛ واقترح من ثم وضع شكل ومفهوم مماثلين لمهام المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج.

٢٦٠ - وذكر مدير شعبة مراجعة الحسابات واستعراض التنظيم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج الإنمائي مهتم بمسائل الإدارة التي يشير إليها مشروع التقرير، وعلى الأخص مسألة الإبلاغ الذي يتخطى المجلس التنفيذي. ولاحظ فائدة تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن المراقبة الداخلية في البرنامج الإنمائي كوسيلة لتسهيل الحوار الذي يجري مع المجلس التنفيذي في هذا المجال المهم. وقال أيضا إن البرنامج الإنمائي وإن أوتي مهمة كبيرة نسبيا في مجال مراجعة الحسابات، فإنه لا يتصور إنشاء وحدات مستقلة داخل بنية هذه المهمة. وأعرب عن ترحيب البرنامج الإنمائي بالبيانات التي أدلت بها الوفود وأيدت فيها ترتيبات الإبلاغ عن طريق المجلس التنفيذي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٦١ - وقال نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لشؤون السياسة والتنظيم إنه يدرك تمام الإدراك أهمية آليات المراقبة في توكيد المساءلة. ولاحظ الفائدة الجمة لمشروع التقرير والبيانات الشفوية. وقال إن الصندوق دأب على أن يضع في سلم أولوياته تعزيز مهام التقييم والرصد ومراجعة الحسابات في

إطار سياسة اللامركزية التي يأخذ بها. ورحب بالنتيجة التي أسفرت عنها مناقشات المجلس التنفيذي بشأن استيضاح ترتيبات الإبلاغ. وقال إنه من المفيد أن تلاحظ الوفود الخصائص الفريدة للمنظمات الصغيرة، ومنها صندوق الأمم المتحدة للسكان، فيما يتعلق بمسألة المراقبة.

٢٦٢ - وشدد أحد الوفود على أهمية اشراك المجلس التنفيذي بأكمله في أي مناقشات أخرى تجري مستقبلا بشأن الموضوع. وأكد ضرورة أن يسير خط الابلاغ من المجلس التنفيذي، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنه إلى الجمعية العامة.

٢٦٣ - وعقب إجراء مشاورات في جلسة غير رسمية، قرر المجلس التنفيذي عدم اتخاذ أي مقرر عن دوائر المراقبة في الصناديق والبرامج. واتفق على أن يجري ابتداء من عام ١٩٩٧ تقديم تقرير سنوي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس التنفيذي عن المراقبة الداخلية. وحسبما طلب الأمين العام، قرر المجلس أن يحيل إلى مكتب المراقبة الداخلية نتائج المناقشات التي أجريت في الدورة الحالية عن الموضوع، والتي تعبر عن آراء المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء.

زيارة المجلس التنفيذي الميدانية للصين

٢٦٤ - عرض ممثل زائير ومنسق فريق الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي للصين في الفترة من ٥ إلى ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، تقرير بعثة الزيارة. واستهل كلامه بشكر حكومة الصين وجميع ممثلي المنظمات غير الحكومية والأفراد الذين التقاهم الفريق أثناء وجوده في الصين. وأبرز الإسهام المهم الذي قدمه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممثل القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إنجاح البعثة. وأشار الى أحوال الفقر في المناطق الداخلية التي تسنى لفريق البعثة زيارتها في الصين. وشجع المجتمع الدولي على المشاركة في الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية في الصين.

٢٦٥ - وشكر ممثل الصين الفريق على تقريره وبخاصة على زيارته للمناطق المنكوبة بالفقر في الصين. وقال إن هذه الزيارة تساعد في زيادة الفهم لدى المانحين والمتلقين، كما تسهم في تحسين عملية صنع القرار في المجلس التنفيذي. وطلب إلى المجلس التنفيذي معاودة زيارته الميدانية للصين في المستقبل القريب.

٢٦٦ - وشجع عديد من أعضاء الفريق المجلس التنفيذي على استعراض التقرير وإبداء تعليقاته عليه. وأكدوا أن مثل هذه الزيارات تفيد في مساعدة أعضاء المجلس على تفهم أعمال البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان التي تنفذ فيها البرامج، وأن النتائج التي تسفر عنها يمكن أن تطبق على الأحوال الموجودة في بلدان أخرى. وفضلا عن ذلك، جاءت هذه البعثة بعد وقت قصير من استعراض السياسة الذي تجريه الجمعية العامة كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية، فكانت موفقة زمنيا من ناحية دراسة التنسيق والصلة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسات بريتون وودز. وقد

وجد الفريق أن المنظمتين تؤديان في الصين أدوارا غاية في الأهمية ولا يمكن أن يحل محلهما فيها أي من المؤسسات المتعددة الأطراف أو المنظمات غير الحكومية الأخرى. ومن الحيوي أن تفضي تقارير الزيارات الميدانية الى كثير من التغذية المرتدة وأن تحظى من جانب المجلس التنفيذي بمناقشات وافية.

٢٦٧ - وأوضح أحد الوفود أن الحكومة مسؤولة عن تنفيذ برنامج الصين بنسبة ١٠٠ في المائة. وردا على استفسار من وفد آخر، قيل إن تعبير "التمويل الموازي" المذكور في التقرير يشير إلى اتجاه المانحين الثنائيين، نظرا لصعوبة تعبئة الموارد في الصين، إلى وضع جداول أعمال مستقلة خاصة بهم. وطـُلبت معلومات إضافية عما تكون الصين قد بذلته من جهود لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وردا على ذلك قال أحد أعضاء الفريق إن هذا الموضوع يتسم بالتعقيد ولا يمكن تناوله بشكل واف في المدة المحدودة المتاحة خلال الدورة الحالية.

٢٦٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية للصين.

النظام المالية والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٦٩ - طلب أحد الوفود أن يلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى مسألة تتعلق بالرسالة المؤرخة ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٥ التي بعث بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكومات وتناول فيها تعديلات في النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي. وبموجب هذه التعديلات أدمجت الآن أحكام مقررات المجلس التنفيذي ومجلس الإدارة والجمعية العامة. وقد رغب الوفد في أن يلاحظ، لأغراض تصحيح السجلات، أن مقرر مجلس الإدارة ٣٦/٩٢ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢ سقط من الفئات المذكورة. وطلب من الأمانة اتخاذ التدابير اللازمة لتصويب النظام المالي والقواعد المالية من أجل إدراج أحكام مقرر مجلس الإدارة ٣٦/٩٢.

برنامج الاتصال والإعلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٧٠ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٢/٩٦ - برنامج الاتصال والاعلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يؤكد من جديد ما للترتيبات المتعلقة بالإعلام والدعوة من أهمية في زيادة الوعي بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحسين فهمها؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يراعي في هذا السياق عنصر تيسير الوصول إلى المعلومات، وتحقيق التوازن بين اللغات، بما في ذلك تطوير النشر الالكتروني للمعلومات؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على أن يعرض سياسة للاعلام والمنشورات، في نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور مع أعضاء البرنامج، بحيث تؤخذ في الحسبان ضرورة تحديد أولويات منشورات البرنامج الإنمائي مع إيلاء اهتمام خاص لتفادي احتمال الازدواج مع المنشورات الأخرى للأمم المتحدة، وللقيود المالية والبشرية المفروضة على البرنامج؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، قبل استعراض تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وثيقة السياسة المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه؛

٥ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يعرض في وثيقة تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ التكاليف التفصيلية لإنتاج وتوزيع المنشورات.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

٢٧١ - واختتم المجلس التنفيذي أعماله باتخاذ المقرر التالي:

٢٤/٩٦ - نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.6 و Corr.1)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.11)؛

أقر الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦: ٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ - جنيف

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦: ٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧: ١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧: ١٠ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧: ٥ - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧ - نيويورك

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧: ١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧*

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورتين المقبلتين على النحو المبين في المرفق؛

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٥/٩٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن تخصيص موارد البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية

اتخذ المقرر ١٣/٩٦ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن عملية البرمجة القطرية المقبلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للرأس الأخضر (DP/FPA/CP/153)؛

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغانا (DP/FPA/CP/151)؛

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتشاد (DP/FPA/CP/150)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للكونغو وتقديم موارد إضافية إليه (DP/FPA/1996/16)؛

* رهنا بإذن من الجمعية العامة.

وافق على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CP/152)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان لبوليفيا وتقديم موارد إضافية إليه (DP/FPA/1996/12)؛

البند ٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان: فعالية برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٨/٩٦ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن برنامج منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٥: صندوق الأمم المتحدة للسكان: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها واحتياجات إدارة السوقيات في هذا الصدد

اتخذ المقرر ١٤/٩٦ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والوفاء بها واحتياجات إدارة السوقيات في هذا الصدد؛

البند ٦: صندوق الأمم المتحدة للسكان: العضوية في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، والمعنية بالسياسات الصحية

اتخذ المقرر ١٧/٩٦ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن التنسيق المشترك بين الوكالات في السياسات والبرمجة الصحية؛

البند ٧: صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

أحاط علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير البرنامج والمديرة التنفيذية للصندوق بشأن تنسيق عرض الميزانيات والحسابات وبالتعليقات المقدمة بشأنه؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة منظمات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

اتخذ المقرر ١٦/٩٦ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

البند ٩: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

اتخذ المقرر ٢٣/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن تكاليف دعم الوكالات؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بتقرير الاستعراض المعني باستعراضات منتصف المدة (DP/1996/12) **والتعليقات التي أبديت بشأنه؛**

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الرابعة لموزامبيق (DP/1996/12/Add.1)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الخامسة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/1996/12/Add.2)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الأولى لجمهورية اليمن (DP/1996/12/Add.3)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الخامسة للبرازيل (DP/1996/12/Add.4)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الخامسة لرومانيا (DP/1996/12/Add.5)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن متابعة مقرر المجلس التنفيذي ١١/٩٦ بشأن المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البوسنة والهرسك.

البند ١١: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢١/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة؛

البند ١٢: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم

اتخذ المقرر ٢٠/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن التقييم؛

البند ١٣: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

اتخذ المقرر ١٩/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الشعب الفلسطيني؛

البند ١٤: مسائل أخرى

وافق على عدم اتخاذ مقرر في الدورة الحالية بشأن مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية في صناديق وخدمات الأمم المتحدة التنفيذية، وأن يعكس تقرير المجلس التنفيذي بشكل كامل البيانات التي أدلى بها جميع أعضاء المجلس والمقترحات التي قدموها بشأن المسألة؛

اتخذ المقرر ٢٢/٩٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن برنامج الاتصال والإعلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بتقرير الزيارة الميدانية للصين.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

المرفق

توزيع مواضيع الدورات المقبلة

من المقرر أن يجري في الدورات المقبلة النظر في المواضيع التالية:

الدورة السنوية (٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ - جنيف)

البند ١ - المسائل التنظيمية

البند ٢ - النظام الداخلي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٣ - تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة المضطلع بها على مستوى البرامج

البند ٤ - بيان مهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المشترك المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٥ - تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٦ - تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٧ - التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل المتصلة به (بما في ذلك مبادرات التغيير)

البند ٨ - المسائل المتصلة بدورات البرمجة:

- تنفيذ الترتيبات الجديدة في مجال البرمجة: التقرير المرحلي

البند ٩ - تكاليف دعم الوكالات

البند ١٠ - متطوعو الأمم المتحدة

البند ١١ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ١٢ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٣ - مسائل أخرى

الدورة العادية الثالثة (٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

- تقارير الزيارات الميدانية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ و ٢٦/٩٥

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

- - متابعة مقرري المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و ٣٢/٩٥

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات

دورات عام ١٩٩٧

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧	**١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧**
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧	**١٠ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧**
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧	**٥ - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧**
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	**١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧***

* رهنا بإذن من الجمعية العامة.